مسائل متضارية عند ابن مالك
دراسة وتحقيق

الدكتور
بسيوني سعد أحمد لبن

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

مطبعة الحسين الاسلامية
٢٥ حارة المدرسة ـ خلف الجامع الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم و آله وصحبه أجمعين .

أما بعـــد :

فإن ابن مالك موسوعة علمية فى جميع العلوم والفنون ، وشهرته طبقت الآفاق ، وهو من أسرة رقيقة الحال ، لذا لم يتحدث عنها المؤرخون ، لأنهم كانوا لا يهتمون إلا بالعظماء ، وأصحاب الجاه والسلطان ، وأغلب الظن أنه حرم فى طفولته من كل عطف ، وحنان ، بل ربمـا كانت طفولته طفولة معذبة ، منعه الحياء من الخوض فيها باللسان ، أو بالقلم ، فاكتفى بالصمت الذى هو أبلغ من كل بيان .

ورب ضارة نافعة ، فالراجح أن هذا كان سببا فى التجاء الشيخ إلى الدرس والتحصيل ، علـّه يجد فى ذلك عوضاً عن بعض ما فاته فنشأ ولوعاً بالعلم ، محباً للثقافة ، مقبلا على مؤلفات القدماء يلتهمها التهاماً ، ويفهم ما فيها متريثاً أمام نصوصها ، شأنه فى ذلك شأن الطالب المعتمد على نفسه، الذى يقرأ بفكر واع ، وقريحة وقادة ، وظل على هذا الحال حتى آخر يوم من حياته ، فيقال : إنه حفظ يوم موته عدة أبيات حدها بعضهم بثمانية ، لقنها إياه إبنه بدر الدين وهو على فراش الموت .

ثم إن رحلته من المغرب إلى المشرق ، وتنقله بين البلدان ، ومن مكان إلى مكان أتاح له الاتصال بكبار العلماء فأفاد منهم ما استطاع ، حتى صار علماً في اللغة والنحو ، والصرف ، والعروض ، والحديث ، والقراءات ، فتنوعت دراساته ، حتى كادت تشمل أكثر علوم العربية في عصره .

وعليه لم تقتصر مؤلفاته على فن واحد ، بل تعددت ، وتنوعت ، ومن أشهرها في النحو : الخلاصة (الألفية) ، والكافية الشافية ، وشرحها ، والتسهيل وشرحه ، وهما من أعظم مؤلفاته ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وشرحه ، وهي متفاوتة بين الطول ، والقصر ، والإطناب ، والإيجاز ، والسهولة ووعورة المسلك ...

وكان يقتصر في تأليفه - أحيانا - على موضوع واحد ، ومن ذلك : المقصور والممدود ، والمثلث من الكلام ، والفرق بين الظاء ، والضاد ، وما يهمز ومالا يهمز ...

ومما تجدر الإشارة إليه أن اشتغال الرجل بالتدريس ، واحتكاكه الدائم بطلاب العلم دفعه إلى أن يؤلف ، ثم بعد مضى وقت يكر على ما ألفه بالتجويد ، يزيد ، وينقص ، وينقح أو يلخص .

وقد ترتب على ذلك أن بعض آرائه قد اختلفت في أثناء كتبه الكثيرة ، وبخاصة ، الألفية ، والكافية ، والتسهيل ، وشرحهما ، وسبب ذلك - أيضا - اطلاعه الدائم على عيون الشعر ، وروائع النثر ، ومتون اللغة ، فكان يعرض له من الشواهد ما يقنعه بالعدول عن رأى إلى غيره ، وكان الرجوع إلى الحق من أبرز صفاته ، ومن هذه المسائل ما هو متعارض بحق ، وذلك

نحو ترخيم (قاضُون) و (مُصْطَفَوْن) على لغة من ينتظر ، فقد بيّن ابن مالك ذلك فى الألفية قائلا :

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَاحُذِفْ فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

والإطلاق فى هذا البيت يقتضى أنك إذا ـ رخمت (قَاضُون) ، و (مُصطَفَوْنَ) مسمى بهما على لغة من ينوى تقول : يا قاضُ ، ويامُصْطَفُ ـ بالفتح ـ من غير رد شىء ، مما حذف لأجل سكون الواو ، وهذا مذهبه ـ أيضا ـ فى التسهيل ، يقول فيه : « تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه فلا يغير على الأعرف ما بقى ... خلافاً لأكثرهم فى ردّ ما حذف لأجل واو الجمع .... » .

ويقول فى شرحه عليه : « وأكثر النحويين يردون ما حذف لأجل واو الجمع ، فيقولون فى ترخيم (قاضون) و (مُصْطَفَونَ) علمين : ياقاضى ، ويا مصطفى ، ويشبهونه برد ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفا ، كقول الواقف على (هل تَفعَلُنْ) : هل تَفعلون ، برد واو الضمير ، ونون الرفع ، لزوال سبب حذفهما ، وهو ثبوت نون التوكيد وصلا ، وهذا التشبيه ضعيف » .

أما فى الكافية وشرحها فقد قضى برد ماحذف موافقاً أكثر النحويين ، لزوال سببه ، فتقول : يا قاضى ، ويا مصطفى ، برد الياء والألف مخالفاً ما نص عليه فى الألفية والتسهيل وشرحه ، يقول فى شرح الكافية : « ولو سمي بـ (قاضين) ، ونحوه من جمع المعتل اللام ، لقيل فى ترخيمه : يا قاضِى على الوجهين ـ يقصد اللغتين ـ لأن الياء التي هى لام الكلمة حذفت لملاقاة ياء

الجمع ، فلما حذفت ياء الجمع ونونه ترخيما عادت الياء الأصلية ، لزوال سبب حذفها ، ولا فرق في هذا بين لغة من نوى ، ومن لم ينو ، إلا أن من لم ينو يقدر ضمة الياء ، ومن نوى لا يقدرها . » .

ومن هذه المسائل ما ظاهره التعارض ، وربما عدها بعضهم مأخذاً عليه ، والحقيقة أنه لا اختلاف فيها ، وأن الناقد قد وهم في ذلك ، ومنه نصب الفعل المضارع بـ (إذن) ، فقد قال في الألفية :

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلا
إِن صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

فقد فسر بعضهم النصب في قوله : (ونصبوا) باللزوم ، أي أن النصب لازم عند اجتماع الشروط مع (إذن) ، وإذا كان هذا قصد ابن مالك يكون قد خالف سيبويه ، حيث إنه حكي أن ناساً من العرب يقولون : إذن أ فعَلُ في الجواب ، أي مع اجتماع الشروط ، وكذا يكون قد خالف التسهيل ، حيث قال : « وينصب غالباً بـ (إذن) مصدرة إن وليها ، أو ولى قسماً وليها ، ولم يكن حالا ... » .

والحقيقة أن قوله : (ونصبوا) ليس معناه على اللزوم ، وإنما يمكن أن يكون المعنى : ونصبوا ، أي غالباً ، وعليه فلا يكون ثَمَّ تناقض في المسألة ، وهذا هو التفسير الصحيح ، وربما - أيضا - أن يكون قد بنى كلامه في الألفية على الشهير من اللغات ، وعليه فلا تناقض - أيضا - .

أما الخطوات التى اتبعتها فى البحث فهى مايلى :

١ ـ قمت بجمع آراء العلماء فى المسألة التى حدث فيها الاختلاف ، ورجحت الرأى الصحيح ، وبينت العلة فى ذلك .

٢ ـ وثقت هـــذه الآراء من مظانها ، أو مصادرها الأصلية ما أمكن .

٣ ـ تتبعت ابن مالك فى كتبه المختلفة مستكشفا للمسائل التى وقع فيها التعارض مع نقل النصوص الدالة على ذلك فى كل مسألة ، حتى يكون القارىء على بينة واضحة من الحكم الذى نصصت عليه .

٤ ـ وفقت بين النصوص المختلفة فى كتب ابن مالك ، والتى ظاهرها التعارض ، وهى فى الحقيقة متحدة للمعنى ؛ والمراد ، ولا اختلاف فيها ، راداً على مَنْ وَجَّه النقد فيها إلى الناظم .

٥ ـ ضبطت الشاهد الشعرى بالشكل ، ونسبته إلى قائله ما أمكن وبينت بحره العروضى ، وشاهده النحوى ، ومعانى ما غمض من ألفاظه ، ومصادره التى ورد فيها ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

٦ ـ ضبطت الآيات القرآنية ، وكذا الأحاديث الشريفة ، وذكرت اسم السورة ورقم الآية فيها .

٧ ـ قمت بضبط أبيات الألفية ، وكذا الكافية فى المسائل التى قمت ببحثها .

الله أسأل أن يوفقنى لما يحب ويرضى ، إنه سميع قريب مجيب للدعاء ، وإنه نعم المولى ، ونعم النصير .

الدكتور بسيونى سعد ابن

القاهرة فى ٢٧ / ٧ / ١٩٨٩ م .

فعل نائب فاعل

والنائب عن الفاعل عبارة ابن مالك، وهى أولى من عبارة ابن الحاجب[1]: مفعول مالم يسم فاعله لوجهين[2] :

أحدهما : أن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا ، وغير مفعول .

الثانى : أنه يشمل المفعول الثانى في نحو : أُعْطِى زيدٌ درهما وليس مراداً ، وإن أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفعل ، دون غيره[3] .

والفاعل إذا حذف لأى سبب من الأسباب ، وقام غيره مقامه فإنه يأخذ أحكامه[4] ، من لزوم الرفع ولو تقديراً ، ووجوب تأخره عن الرافع عند غير الكوفيين[5] ، والتنزيل منه منزلة الجزء ، وامتناع الحذف ، وكون الأصل فيه اتصاله بعامله ، وإغناؤه عن الخبر في نحو : أمضروب العبدان ، وعدم تعدده ، وتأنيث العامل لتأنيثه ، وتجريده من علامة التثنية والجمع ، ولا يضر

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٦٩

(٢) شذور الذهب ١٦٠

(٣) حاشية العطار على شرح ابن عقيل ١/١٦٧

(٤) النكت للسيوطى ١ / ٤٧٤ — رسالة دكتوراه - وحاشية العطار ١ / ١٦٧

(٥) الكوفيون يجوزون تقدم الفاعل ونائبه ، على العامل ولا يعربونهما مبتدأين .

تخلف بعض هذه الأحكام فى الظرف والمجرور ، إذ أن الـكلام على حسب الأصل ، والأصل أن يقوم المفعول به مقام الفاعل.

ولا يجرى مجراه فى العامل[١] ، لأن الفاعل يرفع بالفعل الأصلى واسمى الفعل والفاعل ، والظرف ، والمجرور ، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والجامد الجارى مجرى المشتق ، أما نائب الفاعل فيرتفع بالفعل المغير واسم المفعول ، وفى ارتفاعه بالمصدر المقدر بـ (أن) والفعل خلاف[٢] ، فإذن لم يجر مجراه فى كل ماله .

ومقتضى كلام ابن الحاجب فى الـكافية[٣] ، وابن مالك فى الألفية[٤] ، وابن هشام[٥] فى الشذور أنه يجوز بناء الفعل مطلقا للمجهول ، وليس الأمر كذلك ، فالفعل الجامد لا يجوز أن يبنى هذا البناء باتفاق ، وكذا كاد وكان وأخواتهما على الصحيح ، يقول الصيمرى : « وأما كان زيد أخاك فلا يجوز عند البصريين ردها إلى مالم يسم فاعله ، والعلة فى ذلك أن كان تعمل فى

---

(١) حاشية العطار ١ /١٦٨

(٢) الأصح جوازه عند عدم اللبس ، ك « عجبت من أكل الطعام » بتنوين أكل ، ورفع الطعام . أى من أن آكل الطعام ، بخلاف : عجبت من ضرب عمرو إذا كان عمرو مضروبا ، فيتعين إضافته له على أنه فى محل نصب على المفعولية ، لحصول اللبس على رفعه . حاشية العطار ١٦٨/١

(٣) شرح الـكافية للرضى ٢٧٠/٢

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٨٨

(٥) شذور الذهب ١٦٠

المبتدأ والخبر ، وقد ذكرنا أنه لابد للمبتدأ من الخبر ؛ فلو رددنا (كان) إلى مالم يسم فاعله لوجب أن نحذف اسمها المرفوع — وهو المبتدأ — ونبقى الخبر ؛ ولابد لكل واحد منهما من الآخر ، فلذلك لم يجز ردها إلى مالم يسم فاعله[1] » .

وكذلك اشتكى زيدٌ عينه لايجوز بناؤه له عند البصريين[2] والفراء[2] ، وأجازه الكسائى[2] وهشام[2] ، ومثله قولك : مررت برجل كفاك به رجلا ، لا يجوز بناؤه للمجهول ـ أيضا ـ لأن (به) فى موضع رفع على الفاعلية ، فإن أسقطت الباء استكن الضمير فى (كفاك) ، أو تقدم عليه مفسره ، وأجاز ذلك الكسائى[3] ، فتقول : مررت برجل كفيت به رجلا ، وغلطه الفراء[4] ، وقال : « الثانى في موضع رفع ، فكان ينبغى أن يسقط ، وإن سقط ذهب المدح»[4] . فهذه صور لايجوز فيها بناء الفعل للمفعول ، فكان يلزمهم التنبيه على ذلك .

وإنما وجب تغيير الفعل النائب الفاعل من أجل أن تكون له هيئة خاصة به ، كما أنه مع الفاعل له صيغة معينة ، فيضم أوله مطلقا ، أى سواء أكان مضارعاً أم كان ماضياً ، بشرط ألا تكون عينه معلة سواء أكان ثلاثياً أم على وزن افتعل أو انفعل ، وكذا لا يكون مضاعفاً على الوزنين السابقين نحو: اشْتَدَّ وانْهَلَّ ، ولا يكون ثلاثياً مضاعفاً نحو ردَّ ومَدَّ ؛ فإن هذه المستثنيات لها أحكام خاصة زائدة على ضم الأول ، سأذكرها ـ إن شاء الله ـ .

---

(١) التبصرة ١/٢٤

(٢) النكت ١/ ٤٧٥

(٣) السابق .

(٤) السابق

فإن وجد الضم والكسر قبل ذلك ، نحو : علِم ويُكرِم ، فإما أن يقدر مجيء غير الأولين ، أو يراد بقولهم : اضمم واكسر ، أي إذا لم يكن موجوداً وكذلك إذا كان ماقبل الآخر مفتوحاً فى للبنى للفاعل ، نحو يختار، ففيه نفس الكلام ، فإما أن يقدر مجيء فتح غيره ، أو يقال : يجاء بالفتح إذا لم يكن موجوداً(١) ...

ونعلم أن كسر ماقبل الآخر إنما هو مع الماضى، لفظا إن سلم من إعلال وإدغام ، وإلا فتقديراً ، كـ قِيلَ ، ورِدَّ(٢) ، هذا هو الأكثر ، ومنهم من يسكنه مطلقاً(٣) ، كقوله :

لو عُصْرَ منها البانُ والمِسكُ انْعصر(٤)

ومنهم من يفتحه فى معتل اللام ، فتقلب الياء ألفاً ، فتقول فى رؤى زيد رؤى زيد — بضم الراء وفتح الهمزة — ففى هذا النوع ثلاث لغات ، أفادها فى التصريح(٥).

---

(١) حاشية العطار ١٦٨/١

(٢) النكت ٤٧٦/١

(٣) شرح التصريح ١ / ٢٩٤

(٤) قاله أبو النجم العجلى ، وهو من الأرجاز . والشاهد فى قوله (عصر) ، حيث إنه لغة فى عصر — بكسر العين — المبنى للمجهول انظر الإنصاف ١٢٤ ، والمنصف ١ / ٢٤ ، ٢٠ / ١٢٤ ، والمخصص ١٤ / ٢٢٠ ، واللسان مادة عُصْر . والتصريح ٢٩٤/١ .

(٥) ٢٩٤/١ .

وإذا كان الفعل ثلاثياً وعينه معلة[1] ففيه ثلاث لغات[2]:

إحداها : إخلاص الكسر ، فتقول : قيل ، وبيع ، والأصل ، قُوِل وبُيِع، نقلت حركة العين لاستثقالها إلى ما قبلها بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها ، وهذه هي اللغة العليا ، وهي لهجة قريش ومن جاورهم .

الثانية : الإشمام ، أقصد إشمام الكسر الضم ، وهي لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد ، قال الشاطبي : « وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب :

أحدها : ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر ، هذا هو المعروف المشهور ، المقروء به .

والثاني : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث: ضم الشفتين قبيل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف »[3].

وقال المرادي : « الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال : كيفية النطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين ، إفراداً لاشيوعاً، جزء الضمة مقدم ، وهو الأقل ، يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر ، ومن

---

(١) يخرج من هذا ما كان نحو « عور » ، فانه معتل ، وليس بمعل.

(٢) أوضح المسالك ٢/١٥٥ .

(٣) التصريح ١/٢٩٤ .

ثم محضت الياء »[١] وهذه هى اللغة الوسطى ، وبها قرأ ابن عامر ، والكسائى، فى (قيل) و (غيض) .

الثالثة : إخلاص الضم ، نحو قول ، وبوع ، بحذف حركة العين ، وقلب الياء واواً ، لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، قال الشاعر :

ليتَ — وهل ينفعُ شيئاً ليتُ
ليت شباباً بوع فاشتريتُ[٢]

وهذه لغة ضعيفة ، اذ أن فيها ثقل الضم والواو ، بخلاف الكسرة والياء ، والإشمام فإنهما أخف ، قال ابن جنى : « وإنما كان قيل ، وخيف ، وبيع - بإخلاص الكسر - أخف ، لأن سبيل المكسور إذا كان قبله مضموم فأسكن ، أن تنقل كسرته إلى المضموم[٣] » .

وادعى ابن مالك[٤] امتناع ما ألبس من كسر ، نحو خفت ، وبعت ، أو ضم ك « عقت » ، وأصل المسألة « خافنى زيد » ، و « باعنى لعمرو »

---

(١) المرادى على الألفية ٢/٢٥

(٢) رجز لرؤبة ، وموطن الشاهد قوله (بوع) ، على أنها اللغة الثالثة فى نحو (باع) عند بنائها للمجهول ، وفيه شاهد آخر على التأكيد اللفظى فى الحرف، وهو (ليت) فى أول الشطرين . انظر شرح شواهد المغنى للسيوطى (٢/ ٨١٩؛ ٨٢٠) وابن يعيش ٧/ ٧٠ ، والمغنى ٣٩٣ .

(٣) المنصف ١ / ٢٥١

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية ٨٨

و «عاقنى عن كذا» ، ثم بنيتهن للمفعول ، فلو قلت : خفت وبعت ـ بالكسر ـ وعقت ـ بالضم ـ لتوهم أنها فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين ألا يجوز فيهن إلا الإشمام أو الضم في الأولين والكسر فى الثالث ، وأن يمتنع الوجه الملبس ، وجعلته المغاربة مرجوحاً [١] ، لا ممنوعاً ، ولم يلتفت سيبويه [٢] للإلباس ، لحصوله فى نحو مختار ، وتضار ، وهو الراجح ، فالمقام يوضح المراد.

وإذا كان الفعل مبدوءاً بهمزة وصل كـ « انطلق » ، و « استخرج » ، و « استحلى » ، فإنه يضم الثالث مع الأول ، تقول : انطلق بزيد ، واستخرج المتاع ، واستُحْلِي الشراب .

وأوجب الجمهور [٣] ضم فاء الثلاثى المضعف ، وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد ، نحو شدَّ ومدَّ ، وذهب بعض الكوفيين [٤] إلى أن الكسر في الفاء جائز ، ونص سيبويه على اطراده فقال : « واعلم أن لغة مطردة للعرب يجرى فيها فُعِل من المضارع الثلاثى مجرى فُعِل من المعتل ، فيكسر أوله ، فيقال : رد ، كما يقال : قيل [٥] » ـ بتصرف ـ وهذا هو الصحيح لأن سيبويه لم يكن لينقل إلا ما سمع ، وأيضا قرأ بها علقمة [٦] ويحيى بن وثاب [٦]

---

(١) أوضح المسالك ٢/١٥٧

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٣

(٣) أوضح المسالك ٢ / ١٥٨ (٤) السابق .

(٥) الكتاب ٤ / ٤٢١ ، ٤٢٢

(٦) نسب هذه القرءة إليهما ابن هشام فى أوضح المسالك ٢/ ١٥٨ ، ولكن فى إتحاف فضلاء البشر نسبت للمطوعى فى سورة الأنعام ، وللحسن فى سورة يوسف . انظره ص ٢٠٦ ، ٢٦٦

(ردت إلينا)[1] (ولو ردوا لعادوا)[2] بالكسر فيهما ، بنقل كسرة العين إلى الفاء حملا على المعتل .

وجوز ابن مالك الإشمام ـ أيضا ـ قال فى التسهيل : « وقد تشم فاء المدغم »[3] ، وقال المهاباذى : « من أشم من العرب فى قيل وبيع من المعتل أشم هنا ـ أيضا ـ يعنى فى المضعف »[4] .

أما إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء فإنه يضم ثانيه مع أوله ، وهذا يدل على أن هذه التاء تقع فى الماضى ، لا فى المضارع ، لأن تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانياً منه ، بل ثالثاً ، لزيادة حرف المضارعة ، فالتالى لتاء المطاوعة فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل .

والتناقض الذى جاء هنا أنه عبر عن هذه التاء بتاء المطاوعة فى الألفية[5] ، والكافية ، وشرحها ، وكذا فى اللامية ، يقول فى الألفية والكافية[6] :

وَالثانِىَ التَّالِىَ تا الْمُطاوَعَهْ   كالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنازَعه

(١) سورة يوسف ٦٥ .
(٢) سورة الأنعام من الآية ٢٨ .
(٣) التسهيل ص ٧٨ .
(٤) أوضح المسالك ٢ / ١٥٨
(٥) يقول المرادى فى شرحه عليها ٢ / ٣٣ : « فان قلت : فتقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد .
قلت : هو كذلك ، والعذر له أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة . فاكتفى بذكرها » .
(٦) شرح الكافية الشافية ٦٠٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٨ والأشمونى ٢/٦٢

ويقول فى اللامية (١) :

. . . . وَمَعْ

تـا المطاوعة اضْمُمْ تِلْوَهَا بِولا

أى واضمم الثانى مع تاء المطاوعة المبدوء بها الفعل كـ « تُعُلِّمَ » العلم ، وتدحرج ومعنى قوله : (بولا) ، أى من غير فاصل بينهما (٢) .

وللمطاوعة (٣) قبول التأثير ، وحصوله من الأول فى الثـانى ، كـ « عَلَّمته فَتعلَّم » ودَحْرجته فتدحْرج ، وكسَّرته فتكسَّر ، ولو كانت العبارة مقصودة ، ولم يردْ أن يدخل التاء الزائدة لغير المطاوعة ، نحو تبختر ، وتكبّر وتغافل ، وتضارب لـكان ذلك خطأً كبيرا ، ولم يقل به أحد ، ومما يوهم أنه أراد ذلك ، ولم يقصد أن يدخل التاء المزيدة الشبيهة بتـاء المطاوعة أنه عندما مثل فى شرح الـكافية لم يأت إلا بتاء المطاوعة ، يقول : « ويشرك فى الضم ثانى ما أوله تاء المطاعة ، كـ « تُعلِّم العلم » و « تُسربل القميص » (٤) .

فلم يمثل بالتاء المزيدة ، وعلى هذا القصد يكون قد خالف عبـارته فى التسهيل حيث قال : « يضم مطلقا أول فعل النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيداً أوله تاء » (٥) .

وعبـارة التسهيل أشمل

---

(١) انظر الشرح الكبير لبحرق ٥٢ .
(٢) السابق .
(٣) حاشية الصبان ٢ / ٦٢ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٦٠٣ .
(٥) التسهيل ص ٧٧ .

وربما قصد في تعبيره بتاء المطاوعة ما أشبهها ، وهذا أغلب الظن فتدخل التاء الزائدة ، وعليه لا يكون ثمَّ تناقض ، إلا أن العبارة قد اختلفت ، مع أن المقصود واحد ، والتعبير بالتاء للزيدة مع شموله يدخل غير المقصود كالتاء من قولهم : « ترمس الشيء[1] » ، فإنها مزيدة ؛ ولا يضم معها الثاني لكونها تاء زيادتها غير معتادة ، والأولى أن يقال : مزيداً أوله تاء معتادة ، والتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى ، بخلاف التاء في المثال السابق ، فإن زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها ، قاله الدنوشري[2] ، وقال بعضهم[3] : المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدى لازما والتاء في المثال المذكور ليست كذلك ، لأن الفعل معها باق على التعدى .

وإنما ضموا[4] الثاني مما أوله تاء مزيدة ، لأنه لو بقي مفتوحاً مع ضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر ، لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بالتاء ، نحو : أنت تُعَلِّم زيداً العلم مضارع علمه ـ المضعف ـ .

---

(١) النكت للسيوطي ١ / ٤٧٦ .

(٢) حاشية يس على التصريح ١ / ٢٩٣ .

(٣) السابق ١ / ٢٩٤ .

(٤) الشرح الكبير لبحرق ٥٢ .

مصدر الثلاثى المتعدى

المصدر فى الأصل اسم للموضع الذى تصدر عنه الإبل ، قيل : إنما سمى بذلك ، لأن الإبل إذا انصرفت عند الماء رويت صدورها ، فهو مفعل من الصدر ، ثم نقله أئمة العربية إلى الحدث الذى هو فعل الفاعل ، كالضرب ، والقيام ، فسموه مصدراً ، لأن الأفعال صدرت عنه ، أى أخذت منه [١] ، فالمصدر أصل المشتقات وهذا مذهب البصريين [٢] ، أما الكوفيون [٣] فقد قالوا : المصدر بمعنى الفاعل ، أى صادر عن الفعل ، كالعدل بمعنى العادل ، واستدلوا على مذهبهم بأن الفعل يعمل فيه ، كقعدت قعودا ، والعامل قبل المعمول ، وهذه مغالطة ، لأنه قبله بمعنى أن الأصل فى وقت الفعل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول ، وهذا لا ينفعهم ، لأن النزاع فى كون الفعل مقدما وضعا على وضع المصدر .

أما البصريون [٤] فقد قالوا : كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ منه ينبغى أن يكون فيه ما فى الأصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ والاشتقاق ، وهذا حال الفعل ، فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التى هى الغرض من وضع الفعل .

---

(١) ينظر ابن جماعة ٦١ ، وابن يعيش ٦ / ٤٣ .
(٢) شرح الكافية للرضى ٢ / ١٩١ .
(٣) السابق .
(٤) الرضى على الكافية ٢ / ١٩٢ .

والمصدر هو اسم الحدث الجارى على الفعل توكيداً أو بياناً لمدلوله ، أو عدده .

ومصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى قياساً على فَعْل [1] ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ سواء أ كان على فَعَل يَفْعُل ، أم على فَعَل يفعِل ، أم على فَعِل يفعَل .

فأما فعَل يفْعل فنحو قتل يقتل قتلا ، واسم الفاعل قاتل ، وخلقه يخلقه خلقاً ، والاسم خالق ، ودقه يدقه دقاً ، والاسم داق .

وأما فَعَل يفْعِل فنحو : ضرب يضرب ضرباً ، وهو ضارب ، وحبس يحبس حبساً ، وهو حابس .

وأما فَعِل يفْعَل فنحو : لحسه يلحسه لحسا ، وهو لاحس ، ولقِمهُ يلقَمه لقْماً ، وهو لاقم ، وشَرِبهَ يشربه شَرْباً ، وهو شارب ، ومَلِجه يملَجه ملْجاً ، وهو مالج .

ويجب أن يُعلم أن هذا الوزن يجيء مصدراً للفعل الثلاثى المتعدى الصحيح [2] نحو ضَرب ضرْباً ، وفهِم فهماً ، والمعتل بالفاء أو العين أو اللام ، نحو الوَعد مصدر وَعد ، والوطء مصدر وَطِىء ، والبيْع مصدر باع ، والخوْف مصدر خاف ، وأصله خَوِف ، والرَّمى مصدر رَمى ، والفنى مصدر فَنيَ ، وكذا المضاعف نحو الرَّد مصدر ردَّ ، والمس مصدر مَسَّ .

---

(١) الكتاب ٤ / ٥ .

(٢) التصريح ٢ / ٧٢ .

قال ابن جنى : « إنما كان الأصل فى مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل فعْلا بعد كثرته فى السماع ، لأن كل فعل ثلاثى فالمرة الواحدة منه (فعْلة) ، نحو ضربته ضربةً ، وقتَلته قتلة ، وشتمته شتمة .

فكأن قولك فى المصدر : شتم وقتل وضرب إنما هو جمع فعلة ، نحو : تمرَة وتمر ، ونخلة ونخل ، لأن المصدر يدل على الجنس ، كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس ، فضَربة نظير تمرة ، وضربٌ نظير تمر .

وقوله ـ يقصد أبا عثمان المازنى ـ وجعل ما خالفه ليس بأصل يعنى بقية مصادر بنات الثلاثة نحو : الركوب والظلم ، والإتيان فهذه ونحوها مصادر المتعدية ، ولا تطرد اطراد القَتل والضَرب ، لأن فَعْلا لا يمتنع من جميعها ، فهو الأصل ، وعليه مدار الباب »[1] .

وقد ذكر سيبويه[2] فى كتابه أوزاناً كثيرة ـ كلها سماعية ـ لمصدر الفعل الثلاثى المتعدى ، منها :

١ ـ فُعول ، نحو : لزِمه لزُوماً ، ونَهكه نُهوكاً .

٢ ـ فَعَل ، نحو حلَبها يحلبها حلَبا وطردَها يطرُدها طرَداً .

٣ ـ فَعِل ، نحو : خنقه يخنقه خنِقاً ، وكذَب يكذب كذِباً ، وقالوا فيه كِذاباً .

٤ ـ فُعْل ، نحو الشرْب ، والشُغل . .

---

(١) المنصف ١ / ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ٥ : ٩ .

٥ ـ فِعْل ، نحو : فعله فعلا ، ونظيره قاله قيلا .

٦ ـ فعِيل نحو ضرِيب ، وصرِيم ، والضرِيب ، الذى يضرب بالقداح بينهم .

٧ ـ فِعال ، نحو كتبته كتَاباً ، وحجبته حجَاباً ، وبعض العرب يقول : كتْباً على القياس .

٨ ـ فِعلان ، نحو حرمه يحرِمه حِرْماناً ، ووجد الشيء يجده وجداناً ، ومثله أتيته إتياناً ، وقد قالوا : أتْياً على القياس .

هذا ، وقد أوصلها سيبويه [1] إلى اثنين وثلاثين وزنا ، وتبعه الزمخشرى [2] ، وزاد ابن الحاجب [3] اثنين هما : فُعالة كبُغاية وفَعالية ككَراهية ، وقال ابن يعيش : « فجميع مصادر الثلاثى اثنان وسبعون مصدراً ...[4] » .

يقصد مصادر الثلاثى مطلقاً متعديا كان أو لازما ، وذكرا ابن مالك لها تسعة وتسعين بناء [5] .

ولما كانت كثيرة ـ كما نرى ـ لم يضع لها التصريفيون ضابطاً ، وقد أفاض الجاربردي [6] ، والعصام [7] وابن جماعة فى بيان ضابطها عند

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المفصل ١١٩ .

(٣) شرح الشافية للرضى ١ / ١٥١ .

(٤) ابن يعيش ٦ / ٤٧ .

(٥) التسهيل ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والتصريح ٢ / ٧٤ .

(٦) الجاربردى مع ابن جماعة ٦١ ، ٦٢ .

(٧) العصام على الشافية ٢٩ .

ابن الحاجب مما يضيق المقام بذكره .

ومعنى أن فَعْل قياس مصدر المتعدى أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلم العرب بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيسه مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش [١] والجمهور [١] .

وقال الفراء [٢] : يجوز القياس عليه وإن سمع غيره .

وحكى السيوطى [٣] رأيا فى الهمع عن بعضهم أنه قال : لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية مطلقا إلا بالسماع ، فلا يقاس على فَعْل ، ولو عدم السماع

والرأى الأول هو الصحيح ، إذ أن رأى الفراء يترتب عليه أن ينطق للفعل الواحد بمصدرين ، أحدهما يخالف ما نطق به العرب ، ناهيك عن أن السماع عصب اللغة ، فإذا وجد السماع فلا داعى للقياس فى نفس ما سمع ، إذ لا ضرورة تدعو إليه .

وأما الرأى الأخير فيترتب عليه جمود اللغة ، ومخالفة جمهور النحاة .

والتعارض الذى يمكن أخذه على ابن مالك فى هذه المسألة أن ظاهر كلامه فى اللامية ، والخلاصة أن فعْل قياس مصدر المعدى سواء أكان على وزن فعَل أم على وزن فعِل مطلقا ، يقول فى الألفية :

---

(١) التصريح ٢ / ٧٣ .
(٢) حاشية الصبان ٢ / ٣٠٤ .
(٣) الهمع ٢ / ١٦٧ .

فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ المعـدى   مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَرَدٍّ رَدًّا

ويقول فى اللامية :

فَعْلٌ مقيسٌ المعـدّى ـ

أما فى التسهيل وشرحه فقد قيد فعِـل المـكسور العين فى الماضى بأن يدل على عمل بالفم ، نحو لقِم لقماً ، وقضِم قضماً ، ويقول بحرق: «وهو كذلك»[١] وأما الذى لايدل على عمل بالفم فمجىء مصدره على فَعْل قليل ، ومنه حمده حمداً وجهله جهلا ، وفهمه فهماً ، يقول بحرق : « وقد يجىء على فعل ـ بالـكسر ـ كحفظه حفظاً وفهمه فهماً ، وعلى فُعْل ـ بالضم ـ كشربه شرباً ، ولبسه لبساً ، وغنمه غنما ، وعلى غير ذلك : كركبه ركوبا ، وقربه قرباً ، وضمنه ضمانا ، وكرهه كراهية[٢] » .

يقول فى التسهيل : « والمقيس فى المتعدى من فعل مطلقا ، ومن فعل المفهم عملا بالفم فعل ...[٣] »

ويقول فى شرحه عليه : « مصادر الثلاثى مقيسة ، فمن المقيسة فَعْل ، لفَعَـل المتعدى ، كأكل أكلا ، وجمع جمعاً ، وبذل بذلا ومنع منعاً ونبض نبضاً ، وبسط بسطاً ، ولفعِل مقيداً بدلالته على عمل بالفم ، ك « لقم » لقما ،

---

(١) الشرح الـكبير على اللامية ٦٢ .

(٢) السابق .

(٣) التسهيل ٢٠٥ .

ولسب لسباً ، وسرط سرطاً ، وزرد زرداً ، ولهم لهماً ، ولثم لثماً ، وبلع بلعاً ، وقضم قضماً ، وخضم خضماً ، وعض عضا ، ومص مصا وسف سفاً . . . »[1]

ويمكن أن يعتذر عنه بأنه كان يكتفى فى المنظومة بذكر القاعدة ويترك الشروط والقيود للشراح ، من بعده ، فربما لا يقصد فى الألفية إلا ما قصد فى التسهيل وشرحه .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٢١٥ .

مصدر الرباعي المجرد

مصدر الرباعي المجرد وما ألحق به سواء تقول: جلبب جلببة، وجلباباً، كما تقول: دحرج دحرجة، ودحراجاً، يقول ابن الحاجب فى الشافية «ونحو دحرج على دحرجة، ودحراج بالكسر[١]» ويقول ابن يعيش: «وربما لم يأت فِعلال، تقول: دحرجته دحرجة، ولم يسمع دِحراج[٢]»، ولكن الجوهرى ذكره فى الصحاح بقوله: «دحرج دحرجة، ودحراجاً[٣]». ولم يذكره سيبويه، والهاء فى دحرجة عنده عوض من الألف الذى هو قياس مصادر غير الثلاثى، ذكره الرضى[٤]، ولكن النص كما وجدته فى الكتاب أنها عوض من ألف فِعلال، يقول: «هذا باب مصادر بنات الأربعة، فاللازم لها الذى لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللة وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو: دحرجته دحرجة، وزلزلته زلزلة، وحوقلته حوقلة[٥]، وزحولته زحولة[٦]».

وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التى تكون قبل آخر حرف، وذلك

---

(١) شرح الشافية للرضى ١ / ١٧٧.

(٢) ابن يعيش ٦ / ٤٩.

(٣) الصحاح باب الجيم فصل الراء.

(٤) الرضى على الشافية ١ / ١٧٨.

(٥) فى الصحاح باب اللام فصل الحاء: «حوقل حوقلة وحيقالا، إذا كبر وفتر عن الجماع».

(٦) زحوله زحولة: أزاله عن مكانه. اللسان مادة: زحل.

ألف زلزال[1] » فبهذا نقول : إن الهاء فى فعللة عوض من ألف فِعْلال، وهذا يوحى بأن فِعلال أصل سابق على فعللة ، وهو لا يتعارض مع قوله : والفعللة هو المطرد دون الفِعلال .

ومنه ـ أيضا ـ « سلق[2] سلقاة[3] وسِلقاء[4] »، و « قوقى[5] قوقاة[6] وقيقاء[7] و « حوقل حوقلة وحِيقالا » ، قال الشاعر :

يا قوم قد حَوْقَلْتُ أوْ دَنَوْتُ وبعد حيقال الرجالِ الموتُ

---

(١) الكتاب ٤ / ٨٥ .

(٢) يقول فى اللسان مادة (سلق) : « وسلقه سلقاً وسلقاه : طعنه ، فألقاه على جنبه» .

(٣) أصله : سلقية على وزن فعللة . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

(٤) أصله سِلقاياً ، تطرفت الياء إثر ألف زائدة تطرفاً حقيقيا ، فقلبت همزة .

(٥) يقال : « قوقت الدجاجة ، إذا صوتت عند البيض ، ويقال — أيضا قاقت الدجاجة .

(٦) أصله قوقية ك « دحرجة » ، وقلبت الياء ألفاً لينة لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٧) أصله « قوقاى » . فأبدلت الواو ياء ، لسكونها إثر كسرة ، وقلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .

(٨) البيت من الرجز ، وروى فى شرح ابن عقيل على الألفية ٤ / ١٣١ :=

وسرهف سرهفة ، وسِرهافاً ، وسرعف سرعفة ، وسِرعافاً [1] ،
قال الشاعر :

سَرْهَفْتُهُ ماشئْتَ من سِرْعَافِ [2]

= « وشر » بدل « وبعد » ، ولكن ما هنا أولى ، لأن الموت ليس شراً ، وإنما هو من أجل نعم الله على عباده المؤمنين .

والمعنى : إنى كبرت سنى ، وضعفت عن القيام بأمور نفسى ، أو قربت وبعد الكبر الموت ، أى القرب منه .

والكلام فى البيت خبر لفظا إنشاء معنى ، فالمراد الحسرة والحزن على الفارط من قوته وشبابه ، وهذا المعنى إنشاء ، لا خبر . وموطن الشاهد قوله « حيقال » وأصله « حِوقال » ، على وزن فعلال مصدر حوقل ، فوقعت الواو ساكنة إثر كسرة ، فوجب قلبها ياء .

انظره فى المقتضب ٢ / ٩٤ ، والأمالى لأبى على القالى ١ / ٢٠ ، والمنصف لابن جنى ١ / ٣٩ ، ٣ / ٧ والمحتسب ٢ / ٣٥٨ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٥ ، والعينى ٣ / ٥٧٣ ، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٠ .

(١) يقول فى اللسان مادة « سرعف » : « السرعفة : حسن الغذاء والنعمة ، وسرعفت الرجل فتسرعف : أحسنت غذاءه ، وكذلك سرهفته . والمسرعف ، والمسرهف : الحسن الغذاء .

(٢) قاله العجاج ، وقد أخطأ من نسبه لرؤبة . وهو من الرجز وروى :

سرهفتـــه ما شئت من سرهاف

ومعناه : أحسنت غذاءه ، أى أنه جهد فى تربيته ، وهو يعاتب ابنه رؤبة ، وقد رد رؤبة على أبيه برجز آخر .

وموطن الشاهد فى قوله « سرهاف » على أنه مصدر « سرهف » وهو

هذا ، والبيطرة [١] ، والجهورة [٢] لم يأت فيهما فِعلال .

واتفقت كلمة العلماء [٣] على أن فعللة كـ « زلزلة » قياس مصدر الرباعي المجرد ، مضاعفاً كان أو غير مضاعف ، وكذا الملحق به ، وأما فعلال - بالكسر - فأكثر العلماء [٤] على أنه سماعي فيه مطلقاً ، وإن كثر في المضاعف ، وقيل [٥] : قياسي فيه مضاعفاً كان أو غير مضاعف ، وجعله ابن هشام [٦] قياسياً في المضاعف سماعيا في غيره . . .

= سماعي على الرأي الصحيح . انظر المقتضب ٢ / ٩٣ . والخصائص ١ / ٢٢٢ ، ٢ / ٣٠٢ ، والمنصف ١ / ٤١ ، ٣ / ٤ ، والمخصص ١ / ٢٧ ، وابن يعيش ٦ / ٤٧ ، ٤٩ .

(١) فعله بيطر ، وهو من الثلاثي الملحق بالرباعي ، فياؤه للالحاق ، وأصله البطر ، وهو الشق في جلد أو غيره ، ومنه بيطر الدابة ، أي عالجها . المنصف ١ / ٣٩ .

(٢) فعله جهور ، وهو ملحق بالرباعي بزيادة الواو ، وجهور في كلامه هو من الجهارة ، وهو ارتفاع الصوت وظهوره ، ومنه قوله تعالى: « أرنا الله جهرة» المنصف ١ / ٣٩ .

(٣) المرادي ٣ / ٣٤ ، ونزهة الطرف ١٨٣ ، وشرح الشافية للرضى ١٧٧ ، ٧٨ .

(٤) الكتاب ٤ / ٨٥ ، والمقتضب ٢ / ٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٢٣٦ ، والمرادي ٣ / ٣٤ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٧٦ .

وقد سمع في مصدره الفَعْـلَلى ، نحو القهقرى [١] ، والفُعْـلُلى ، نحو قرفص القرفصى [٢] ، وهذان الوزنان لا يقاس عليهما باتفاق جميع العلماء ، ولم يذكرهما ابن مالك [٣] .

وأجازوا الفتح في فعلال [٤] من الرباعى المضاعف ، واتفقوا على عدم جوازه فى غيره ، تقول : زلزال ـ بفتح الزاى ـ وصلصال ـ بفتح الصاد ـ وقلقال [٥] ـ بفتح القاف ـ ووسواس ـ بفتح الواو ـ يقول الأشمونى : « وليس فى العربية فعلال ـ بالفتح ـ إلا فى المضاعف ، والكسر هو الأصل وإنما فتح تشبيهاً بالتفعال ، كما جاء فى التَّفعال التبيان ، والتلقاء ـ

---

(١) هو مصدر « قهقر » على وزن « فعلل» ، والقهقرى : الرجوع إلى خلف فإذا قلت : رجعت القهقرى فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذى يعرف بهذا الاسم . اللسان مادة قهقر .

(٢) يقول فى القاموس المحيط باب الصاد فصل القاف : قعد القرفصى مثلثة القاف والفاء مقصورة ، والقرفصاء ـ بالضم ـ والقرفصاء ـ بضم القاف والراء على الإتباع أن يجلس على أليتيه ، ويلصق فخذيه ببطنه ، ويحتبي بيديه ، يضعهما على ساقيه . » .

(٣) الشرح الكبير على اللامية لبحرق ٦٦ .

(٤) السابق

(٥) يقول فى اللسان مادة « قلل » : « وقلقل الشيء قلقلة وقِلقالا وقَلقالا ، فتقلقل ، وقُلقالا عن كراع ، وهى نادرة ، أى حركه فتحرك واضطرب ، فاذا كسرته فهو مصدر ، وإذا فتحته فهو اسم» .

ـ بالكسر ـ [١] «أما ابن يعيش فقد جعل فتحه تشبيهاً بفتح أول التفعيل ، يقول : « وربما فتحوا الأول فى المضاعف ، فقالوا : الزلزال والقلقال ، ولا يقولونه فى غيره ، فلا يقولون : السرهاف ـ بفتح السين ـ كأنهم لثقل التضعيف لم يكسروا الأول ، وإنما حذفوا التاء وأتوا بالألف قبل الآخر عوضاً عنها ، وفتحوا الأول ، كما فتحوا أول التفعيل ، من نحو : كلمته تكليما [٢] ... » .

وبذلك نستنتج أن الفتح نادر ، والكسر هو الكثير الغالب ،

وبه نرد على الزمخشري [٣] الذى يجوز الفتح فى المصدر الذى لم يسمع فتحه قياساً على ما سمع ، إذ أن النادر لا يقاس عليه .

واختلفوا فى المفتوح منه ، فذهب الكسائى [٤] والفراء [٥] وصاحب الكشاف إلى أنه اسم لا مصدر ، وقيل هو مصدر ، أو وضع موضع المصدر ، وهو ظاهر كلام سيبويه [٦] ، وجعله ابن مالك [٧] وابن هشام [٨] بمعنى اسم الفاعل غالباً ، بدليل وصفه بالخناس فى قوله تعالى : (الوسواس الخناس) وهو من صفات الذوات .

والتعارض الذى وقع فى هذه المسألة أنه قد نص فى اللامية على أن

---

(١) الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
(٢) ابن يعيش ٦ / ٤٩
(٣) حاشية الصبان ٢/ ٣٠٩ .
(٤) الأشمونى ٢ / ٣٠٩
(٥) الكتاب ٤ / ٨٥
(٦) شرح الكافية الشافية ٢٢٣٦
(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٧٦
(٨) الشرح الكبير ٦٥ ،

الوزنين قياسيان فى الرباعى المجرد وما ألحق به فقال :

لِفَعْلَلَ ائْتِ بِفِعْلَالٍ وَفَعْلَلَةْ

وهو ظاهر التسهيل ، يقول : « . . . ومصدر فعلل والملحق به بزيادة هاء التأنيث فى آخره ، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره . . . [1] »

أما فى الألفية فقد قال :

فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا
وَاجْعَلْ مَقِيساً ثانيا لَا أَوَّلَا[2]

فقد نص على أن القياس الفعللة ، وكذا قرره فى شرح الكافية الشافية ، يقول : لـ « فعلل » مصدران .

أحدهما : فعللة ، كـ « دحرج دحرجة » ، وهذا هو المطرد .

والثانى : فِعلال كـ « سرهفه سرهافاً » ، أى نعمه ، وهذا مقصور على السماع [3] .

وما ذهب إليه فى الألفية والكافية أولى وأرجح ، إذ أن فِعلال غير مطرد ، لأنه يتخلف فى بعض الأفعال كـ « دحرج » فلم يسمع فيها (دِحراج) على الصحيح ، والذى يليه فى القوة رأى من قال : إنه قياسى فى المضاعف لكثرته فيه دون غيره ، ولأن تخلفه لم يأت فى المضاعف ، وإنما أتى فى غيره .

---

(١) التسهيل ٢٠٦ . (٢) ابن عقيل ٣ / ١٣٠ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٢٢٣٦ .

المَفْعَل وَالْمَفعِل

ضابط هذا الباب أن يصاغ من كل فعل ثلاثى متصرف، للدلالة على مصدره وظرفه، وهو زمانه ومكانه الذى فعل فيه مفعَل ومفعِل - بفتح العين وكسرها - ثم ذلك على قسمين: قياسى وسماعى، والقياسى ثلاثة أضرب: مفتوح العين مطلقاً، أى سواء أ كان مصدراً، أم ظرفاً، ومكسورها مطلقاً، وضرب ثالث يكون للمصدر منه مفتوحاً، والظرف مكسوراً.

فإذا كان للمضارع مفتوح العين كان للمصدر والظرف على وزن مفعَل - بالفتح - حتى يتم التناسب بين الفعل وما اشتق منه، تقول: ذهب يذهبُ مذهباً، أى ذهاباً، وهذا مذهبُ فلان، أى زمانه أو مكانه، يقول سيبويه: « وأما ما كان يفعَل منه مفتوحاً، فإن اسم المكان يكون مفتوحاً، كما كان الفعل مفتوحاً، وذلك قولك: شرب يَشرب؛ وتقول للمكان: مشرب.. وإذا أردت المصدر فتحته - أيضا - كما فتحه فى يفعل، فإذا جاء مفتوحاً فى المكسور فهو فى المفتوح أجدر أن يفتح »(١).

وإذا كان مضموم العين فى المضارع كان المصدر والظرف مفتوحاً - أيضاً - يقول سيبويه: « وأما ما كان على يفعُل منه مضموماً، فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعل، لأنه ليس فى الكلام مفعُل، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما، وذلك قولك: قتل يقتل، وهذا المقتل .... »(٢).

---

(١) الكتاب ٤/ ٨٩ (٢) الكتاب ٤/ ٩٠

ويقول الرضى فى شرح الشافية : قال سيبويه : « لم يجىء فى كلام العرب مفعل يعنى لا مفرداً ولا جمعاً[1] » وأما معون ومكرم ، فقال بعضهم[2] : إن الأصل معونة ومكرمة فحذفت التاء للضرورة ، وذهب الفراء[3] إلى أنهما جمعان على ماهو مذهبه فى تمر وتفاح ، فيجيز مكرما ومعونا فى غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مفعل جمعاً .

وإذا كانت عين المضارع مكسورة ، وغير معتلة اللام ، ولم تكن الفاء واواً فافتح عين المفعل للدلالة على المصدر واكسرها للدلالة على ماسوى المصدر من زمان ، أو مكان ، وذلك نحو ضرب يضرب ، وفر يفر ، فتقول فى المصدر منه : جلس يجلس مجلساً ـ بالفتح ـ ، أى جلوساً ، وفر يفر مفراً ـ بالفتح ـ أى موضع فرار ، وفى الظرف : هذا مجلس زيد ـ بالكسر ـ أى مكانه أو زمانه ، وكذا هذا مفره ، أى موضع فراره ، أو وقته... وشمل هذا الضرب ما كان نحو : باع يبيع من مكسور العين فى المضارع ، وفيه ثلاثة آراء[4] :

أحدها : أن يكون حكمه حكم ضرب يضرب مضرباً بفتح مصدره وكسر ظرفه ، فتقول : عاش يعيش معاشاً للمصدر ، ومعيشاً للظرف ، سواء سمع خلاف ذلك أم لا ـ .

الثانى : أنك مخير فى مصدره ، إن شئت فتحته ، وإن شئت كسرته .

---

(١) الرضى على الشافية ١٦٨/١ .

(٢) السابق ١٦٩/١ . (٣) السابق .

(٤) الشرح الكبير لبحرق ٧٣ .

الثالث أن مصدره موقوف على السماع ، ولا يتعدى المنقول ، بل يكسر ما كسروه ويفتح ما فتحوه ، ولا يقاس على الصحيح ، والمذهب الأول هو المشهور .

وإذا كان فاء الفعل واواً فالمفعل منه بكسر العين[1] مطلقاً ، أي سواء أريد به المصدر أم الظرف ، نحو وعد يعد موعداً حسناً ، أي وعداً ، وجئته في موعده ، أي وقت موعده أو مكانه ، ويدخل في ذلك عند ابن مالك وغيره ما كان فاؤه واواً ومضارعه مفتوح ، سواء أكان من باب فعل ـ بالفتح ـ كـ « وضع » يضع ، أو من باب فعل ـ بالكسر ـ كـ « وجل » يوجل ، لكن المختار ـ وبه صرح بدر الدين ـ رحمه الله ـ أن ذلك خاص بما مضارعه على يفعل ـ بالكسر ـ ، وأما نحو وضع يضع ، ووجل يوجل فملحق بنحو فرح يفرح ، أي أن المفعل يكون منه مفتوحاً مطلقاً .

وإذا كانت اللام معلة فالمفعل منه بفتح العين مطلقاً ، ولو كان مضارعه على يفعل ـ بالكسر ـ كـ « رمى » يرمى ، ومثله ولى يلى ، تقول في المصدر : رميت مرمى زيد ، أي كرميه ، وفي الظرف كذلك ، أي في مكان رميه ، أو زمانه ، ويدخل في ذلك ما كان فاؤه واواً ، فلا يؤثر كون الواو فاء إذا كانت لامه معلة ، يقول ابن مالك في اللامية :

ولا يـــؤثر كون الواو فاء إذا
مَا اعْتَلَّ لامُهُ كمولى فَارْعَ صِدْقِي وَلاَ

---

(١) الشرح الكبير ٩٩ .
(٢) السابق .

أى أنه سبق أن كون اللام معلة يوجب فتح المَفْعَل مطلقا ، وكون الواو فاء يوجب كسره مطلقا فلو اجتمعا معاً في فعل لم يؤثر كون الواو فاء بل يكون حكمه حكم رمى يرمى من معتل اللام ، مما ليس فاؤه واواً ، فالمفعل منه مفتوح مطلقاً فنقول وقاه يقيه موقى ، أى وقاية ـ بالكسر والفتح ـ ، وكذا وليه يليه مولى ، أى ولاية ـ بفتح الواو وكسرها ـ .

وإنما جاءوا بها على هذا الوزن ، لأنه معتل ، والألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، يقول سيبويه : « هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التى الياء فيهن لام ، فالموضع والمصدر فيه سواء ، وذلك لأنه معتل ، وكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، ففروا إلى مفعل ، إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر »(١) .

وقد شذت حروف من الفعل عن جميع الأنواع السابقة ، وهى لا تعنينا فى المبحث ، ولكن الذى أردناه ماشذ عن النوع الأخير فقط وهو مالامه معلة ، فقد جاء معصية ، ومحمية ، ومأوية والقياس فيها الفتح ، ولم تأت على هذا الحال إلا بالهاء ، يقول سيبويه : « وقد كسروا فى معصية ، ومحمية ، وهو على غير قياس ،ولا يجىء مكسوراً أبداً بغير هاء ، لأن الإعراب يقع على الياء ويلحقها الاعتلال ، فصار هذا بمنزلة الشقاء والشقاوة ،وتثبت الواو مع الهاء ، وتبدل مع ذهابها »(٢) .

ويقول الرضى : « وقد يجىء فى الناقص المفعل مصدراً بشرط التاء كالمعصية والمحمية »(٣) .

---

(١) الكتاب ٤/٩٢ .   (٢) السابق .
(٣) شرح الشافية للرضى ١ / ١٧٠ .

ومن ذلك - أيضاً - اسم المكان الخاص بالإبل من (أوى) ، فقد ذكر ابن مالك فى اللامية أنه لم يرد فيه إلا مأوى - بكسر العين - يقول :

والكسر أفرد لمرفق ومعصية ومسجد مكبر مأوٍ حوى لإبل[1]

فنص على أنهم لم يقولوا فى المكان من أوت الإبل تأوى - كـ «رمى» يرمى إلا مأوى - بكسر الواو منقوصاً - وقياسه الفتح مطلقاً ، لأنه معتل اللام ، وفى غير الإبل المأوى - بالفتح - على القياس ، وقد نقض ذلك فى التسهيل حيث قرر فيه أنه قد ورد عنهم الوجهان ، أى لمفعَل ، والمفعِل فقالوا : مأوَى الإبل ، ومأوِي الإبل ، يقول : « وشذ من جميع ذلك بكسر مشرق ومغرب ، ومرفق ، ومنبت ، ومسجد ، ومجزر ..... وبه مع الفتح مطلع ، مفرق ، محشر ، مسكن ، منسك ...... مأوى الإبل »[2].

وما فى التسهيل هو المعتمد ، فقد حكى الجوهرى[3] : مأوى الإبل - بكسر الواو - لغة فى مأوى الإبل خاصة ، وهو شاذ ، وذكر صاحب اللسان[4] أن الفراء قد قال : ذكر لى أن بعض العرب يسمي مأوى الإبل مأوى - بكسر الواو - وهو نادر ، لم يجىء فى ذوات الياء والواو مفعل - بكسر العين - إلا حرفين مأقى العين ، ومأوى الإبل ، وهما نادران » .

---

(١) الشرح الكبير ٧٢ (٢) التسهيل ص ٢٠٨

(٣) الصحاح باب الياء فصل الميم (٤) مادة أوى .

ما الواقعة بعد نعم

اختلف النحويون في (ما) الواقعة بعد (نعم) أو بئس ، نحو : نعم ما صنعت ، وبئس ما فعلت ، وقوله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا)[1] ، وقوله تعالى : (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)[2] ، وقوله تعالى : (نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)[3] ، وقوله : (لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ)[4] ، وقوله تعالى : (فَنِعِمَّا هِيَ)[5] ، وقولك : (غسلته غسلا نعما) .

فذهب بعضهم إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، يقول أبو حيان : «وأما (ما) فاختلف فيها ألها موضع من الإعراب أو لا ، فذهب الفراء إلى أنه بجملته شيء واحد ركب كـ « حَبَّذَا » هذا نقل ابن عطية عنه .

وقال المهدوي ، قال الفراء يجوز أن تكون (ما) مع (بئس) بمنزلة (كُلَّما) فظاهر هذين النقلين أن (مَا) لا موضع لها من الإعراب »[6] .

ومعنى هذا النقل أن الفراء لم يفرق بين (ما) التي يليها الفعل ، وما التي

---

(١) البقرة من الآية ٩٠ .
(٢) المائدة من الآية ٦٣ .
(٣) سورة النساء من الآية ٥٨ .
(٤) المائدة من الآية ٨٠ .
(٥) البقرة من الآية ٢٧١ .
(٦) البحر المحيط ١ / ٣٠٤ .

يليها الاسم وأنه قد اضطرب رأيه فى هذه المسألة ، والدليل على ذلك أن أبا حيان أورد هذا النص فى شرح قوله تعالى : (بِئْسَمَا اشْتَرَوا به أَنْفُسَهُمْ)، وكذا قال ابن عطية فى نفس الآية : « وقال الفراء بئسما بجملته شىء واحد ركب كـ « حَبَّذَا » ، وفى هذا القول اعتراض ، لأنه فعل يبقى بلا فاعل ، و (ما) إنما تكف أبداً حروفا »[1].

ويفهم من النقل — أيضا — أن هناك اختلافاً بين ما ذكره ابن عطية ، وما ذكره المهدوى ، ولكنهما رَأْىٌ واحد ، كما نبين — إن شاء الله تعالى — بل نقل بعضهم — أيضا — عن الفراء أنه جعلها موصولة بمعنى (الذى) فى موضع رفع ، والحقيقة أنه قد فرق بين (ما) فى نحو : (نعم ما صنعت) ، و (ما) فى نحو قوله تعالى : (وإن تبدو الصدقات فنعما هى)[2]، فحكم على التى يليها الفعل بأنها موصولة بمعنى الذى ، اكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، وقرر أن التى يليها الاسم ركبت مع نعم تركيب (ذا) مع (حبذا) ، وأجاز فيها أن تكون زائدة ، يقول فى معانيه : «ولا يصلح أن تُولِىَ (نعم) و (بئس) الذى ، ولا (مَنْ) ولا (ما) إلا أن تنوى بهما الاكتفاء — يقصد الاستغناء عن المخصوص ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان بعدها فعل — دون أن يأتى بعد ذلك اسم مرفوع ، من ذلك قولك : بئسما صنعت ، فهذه مكتفية ، وساء ما صنعت ، ولا يجوز ساء ما صنيعك ، وقد أجازه الكسائى[3] فى كتابه على هذا المذهب ، قال الفراء : ولا نعرف ماجهته ، وقال — أى الكسائى —

(١) المحرر الوجيز ١ / ٣٥٠ .
(٢) البقرة من الآية ٢٧١ .
(٣) معانى القرآن للفراء ١ / ٥٧ .

أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تاماً ، ثم أضمروا لصنعت (ما) ، كأنه قال : بئسما ما صنعت ، فهذا قوله ، وأنا لا أجيزه ، فإذا جعلت « نعم» صلة (لما) ـ يقصد موصولة بما ـ بمنزلة « كُلَّما » و (إنَّما) كانت بمنزلة (حَبَّذَا) فرفعت بها الأسماء ، من ذلك قول الله ـ عز وجل ـ (إن تبدو الصدقات فنعما هى) ، رفعت (هى) بـ (نعم) ، ولا تأنيث فى(نعم)، ولا تثنية إذا جعلتَ (ما) صلة لها ، فتصير (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من (حبذا) ، ألا ترى أن حبذا لا يدخلها تأنيث ولا جمع ، ولو جعلت (ما) على الحشو ، كما تقول : عما قليل آتيك جاز فيه التأنيث والجمع ، فتقول : بئسما رجلين أنتما »[1] .

وبذلك نستطيع القول إنه قد فرق بين (ما) فى نحو : نعم ما فعلت ، فجعلها موصولة ، اكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، وأما (ما) فى قوله تعالى : (فنعما هى) ، فحكم عليها بأنها ركبت مع (نعم) تركيب (حبذا) ؛ أى أن (نِعِمَّا) بجملتها فِعلٌ ماضٍ ، والاسم بعدها مرفوع بها ، وبذلك يكون اعتراض ابن عطية فى غير محله ، حيث قال : « وفى هذا القول اعتراض ، لأنه فعل يبقى بلا فاعل ، و (ما) إنما تكف أبداً حروفاً »[2] ، والوهم فى هذا الاعتراض إنما جاء بناء على فهم ابن عطية أن الفراء يجوز ذلك فى (ما) التى يليها الفعل ، وقد ظهر الخطأ فيه .

وكذلك ما نقله المهدوى فيه وهم ـ أيضا ـ فإن الفراء لم يقصد أن

---

(١) معانى القرآن للفراء ١/ ٥٧ .

(٢) المحرر الوجيز ١ / ٣٥٠ .

تكون (ما) مع بئس بمنزلة (كلما) ، وإنما قصد أنها إذا وصلت بـ (نعم) كما وصلت بـ (كلَّما) كانت بمنزلة (حبذا) .

وقد ذكر النحويون[1] في (ما) التي يليها الاسم مذهبين آخرين :

أحدهما : أنها نكرة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعد (ما) هو المخصوص ، قيل : وهو مذهب البصريين[2] .

الثاني : أنها معرفة تامة فاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه[3] ، ونقل عن المبرد[4] وابن السراج[5] والفارسي[6] ، وقد نسب إلى الفراء[7] ، وليس موجوداً في معانيه ، كما سبق النقل عنه .

وبذا يتحصل في (ما) التي يليها الاسم أربعة مذاهب ، الرأيان المنقولان عن الفراء ، وهذان المذهبان ، وعلى ما نقل عن الفراء تكون (ما) لا موضع لها من الإعراب ، وعند غيره موضعها نصب أو رفع ، على الخلاف المذكور في ذلك ، وأردأ هذه الأقوال القول بالتركيب ، لأن (تزويج) في نحو قولك : بئسما تزويج ولا مهر ، و (هي) في قوله تعالى : (فنعما هي)[8] لم يثبتان بدون (ما) فاعلا ، ثم لو كان (هي) فاعلا لزم استتاره ، ووجب تمييزه .

---

(١) التصريح ٢ / ٩٦ .
(٢) المرادي على الألفية ٣ / ٩٨ .
(٣) الكتاب ١/ ٧٣ بالقياس على نحو غسلته غسلا نعما ، فقال : نعم الغسل .
(٤) المقتضب ٤/ ١٧٥ لم أجده نصاً ، وإنما هو بالقياس على مذهبه في « ما » التي لا يليها شيء .
(٥) الأصول ١/ ١٢١ .
(٦) نسبه إليه المرادي في شرح الألفية ٣/ ٩٨ .
(٧) معاني القرآن ١/ ٥٦ : ٥٨ (٨) البقرة من الآية ٢٧١

وإذا وقعت (ما) بعد (نعم) أو (بئس) غير متلوة بشيء ، نحو : دققته دقًّا نِعِمَّا ففيه قولان :

١ ـ معرفة تامة فاعل ، وعليه سيبويه[1] والمبرد[2] .

٢ ـ نكرة تامة تمييزا[3] ، وعليهما فالمخصوص محذوف ، أي نعم الشيء الدق ، أو نعم شيئا الدق .

وإذا كانت متلوة بفعل ففيها ثلاثة عشر قولا ، ومردها إلى ستة :

الأول : أنها نكرة في موضع نصب على التمييز .

الثاني : أنها في موضع رفع على الفاعلية .

الثالث : جواز الرفع والنصب .

الرابع : أنها المخصوص .

الخامس : أنها كافة .

السادس : أن (ما) والفعل قبلها في موضع رفع[4] بالابتداء ، وهو مذهب الكوفيين ، وقد بني على أن نعم وبئس اسمان ، وهو خاطيء[5] ، وذلك واضح ، وعليه تكون (ما) لا موضع لها من الإعراب .

---

(١) الكتاب ٧٣/١ .
(٢) المقتضب ١٧٥/٤ .
(٣) التصريح ٢ / ٩٦ .
(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٢ .
(٥) فالراجح أنهما فعلان بدليل قول الرسول ﷺ : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » ، وقولهم : مررت بقوم نعموا قوما . وهو شاذ ، فتاء التأنيث الساكنة ، وضمائر الرفع البارزة من خصائص الأفعال . انظر الإنصاف ٩٧

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب فقد اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش[١] والزجاج[٢]، والفارسى[٣] فى أحد قوليه، والزمخشرى[٤]، وكثير من المتأخرين[٥].

الثانى : أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف[٦].

الثالث : أنها تمييز ، والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لـ (ما) الموصولة المحذوفة ، ونقل عن الكسائى[٧].

وقد نسب القرطبى القول بأنها نكرة فى موضع نصب إلى بعض نحويى البصرة ولم يفصل هذا التفصيل المذكور من كونها نكرة موصوفة بالفعل بعدها أولا، يقول : « واختلف أهل العربية فى معنى (ما) التى مع « بئسما » ، فقال بعض نحويى البصرة : هى وحدها اسم و (أن يكفروا) تفسير له ، نحو : نعم رجلا زيد »[٨].

وأما القائلون بأنها فاعل فقد اختلفوا على ستة أقوال :

---

(١) معانى القرآن ١/١٩٢ .
(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٤٦ .
(٣) الإغفال ١/٣١٧ : ٣١٨ ، والمسائل البغداديات ١٢٧ - رسالة فى كلية اللغة العربية .
(٤) الكشاف ١/٢٩٦ . (٥) المرادى ٣/٩٧ .
(٦) التصريح ٩٧ .
(٧) المرادى ٣/٩٧ ، والمحرر الوجيز ١/٣٥١ .
(٨) الطبرى ٢/٣٢٨

الأول: أنها اسم معرفة تام، أى غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت، وهو مذهب السيرافي[1]، ومنقول عن جماعة منهم ابن خروف[2]، وظاهر مذهب سيبويه، يقول: «ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسماً.

ومثل ذلك غسلته غسلا نِعِمَّا، أي نعم الغسل[3]». فالمفهوم من هذا النص أنها عنده معرفة تامة بمعنى الشيء، وقد وهم ابن عطية عندما نسب إليه أنها عنده موصولة بمعنى الذى، يقول في تفسيره: «واختلف النحويون في (بئسما) في هذا الموضع، فذهب سيبويه أن (ما) فاعلة بـ (بئس)، ودخلت عليها بئس، كما تدخل على أسماء الأجناس والنكرات، لما أشبهتها (ما) في الإبهام، فالتقدير على هذا القول: بئس الذى اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، كقولك: بئس الرجل زيدٌ، و (ما) في هذا القول موصولة»[4] وقال أبو حيان — معقبا على ذلك: «وهو وهم على سيبويه»[5].

وقد ذكر بعضهم أن المنقول عن سيبويه لا يدل على أن (ما) عنده معرفة تامة، يقول ابن الناظم: «وذهب ابن خروف إلى أنها فاعل، وهي اسم تام معرفة وزعم أنه مذهب سيبويه، قال: وتكون (ما) تامة معرفة

---

(١) انظر شرحه على الكتاب ٤ / ١٢٢ — النسخة التيمورية —.

(٢) نقله عنه ابن مالك فى شرح الكافية ١١١١.

(٣) الكتاب ١/٧٣.

(٤) المحرر الوجيز ١/٣٥٠.

(٥) البحر المحيط ١ / ٣٠٥.

بغير صلة ، نحو دققته دقاً نعمّا ، قال سيبويه ، أي نعم الدق و (نعما هى) ، أى نعم الشىء إبداؤها ، فحذف المضاف ، وهو الإبداء ، وأقيم ضمير الصدقات مقامه ، وعندى أن هذا القول من سيبويه لا يدل على ما ذهب إليه ابن خروف ، لجواز أن يكون سيبويه قصد بيان تأويل الكلام ، ولم يرد تفسير معنى (ما) ، ولا بيان أن موضعها رفع[1] » .

وأرى أن ما ذهب إليه ابن خروف هو الراجح — كما هو واضح — إذ أن سيبويه لو كان قد قصد أنها نكرة لقال : التقدير نعم غسلا ، ونعم دقاً ، ونعم شيئاً إبداؤها ، لكنه قال : المعنى نعم الدق ، ونعم الغسل ، ونعم الشىء إبداؤها .

الثانى : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسى[2] .

الثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهى فاعل ، يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، وهو مذهب الفراء[3] .

الرابع ، أنها مصدرية ، ولا حذف هنا ، وتأويله : بئس صُنْعُكَ وإن كان لا يحسن فى الكلام بئس صنعك ، حتى تقول : بئس الصنع صنعك ، كما تقول أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك ، ونسب هذا الرأى ابن عطية إلى الكسائى[4] قائلا : « وقال الكسائى : (ما) و (اشتروا)[5]

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٣ .

(٢) نقله عنه الشيخ خالد فى التصريح ٢/٩٧ .

(٣) معانى القرآن ١/٥٧ .

(٤) المحرر الوجيز ١/٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٥) أى فى قوله تعالى : « بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا » البقرة من الآية ٩٠ .

بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه ، فالتقدير : بئس اشتراؤهم أنفسهم أن يكفروا ، وهذا ـ أيضا ـ معترض ، لأن (بئس) لا تدخل على اسم معين متعرف بالإضافة إلى الضمير[1] » وقد رد أبو حيان هذا الاعتراض قائلا : « وما قاله لا يلزم إلا إذا نص على أنه مرفوع بـ (بئس) ، أما إذا جعله المخصوص بالذم ، وجعل فاعل بئس مضمراً ، والتمييز محذوف لفهم المعنى ، والتقدير : بئس اشتراءً اشتراؤهم فلا يلزم الاعتراض ، لكن يبطل هذا القول الثانى عود الضمير فى (به) على (ما) ، و (ما) المصدرية لا يعود عليها ضمير ، لأنها حرف على مذهب الجمهور ، إذ الأخفش يزعم أنها اسم »[2].

الخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع ، وحكى هذا الرأى عن بعض المتأخرين[3].

السادس : أنها اسم تام مرفوع ، لكن على أن (ما) بعدها (ما) أخرى مقدرة ، كأنه قال : نعم الشيء ما صنعته ، أى نعم الشيء الذى صنعته[4] .

وحكى القرطبى القول بالرفع عن بعض نحاة الكوفة قائلا . « وقال بعض نحويى الكوفة معنى ذلك : بئس الشيء اشتروا به أنفسهم أن يكفروا فـ(ما) اسم (بئس) ، و (أن يكفروا) الاسم الثانى »[5].

---

(١) المحرر الوجيز ١/٣٥١.

(٢) البحر ١ /٣٠٥ .

(٣) شرح الشاطبى ٤ / ٢٢

(٤) نسبه الفراء إلى الكسائى . انظر المعانى ١/ ٥٧ .

(٥) الطبرى ٢ /٣٣٨ .

والراجح من هذه الأقوال أنها اسم تام بمعنى الشيء ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له أى بئس الشيء شيء صنعت ، إذ أننا لو جعلناها موصولة لدخلت فى عداد الأسماء المعينة ، ولا يصح جعلها فاعلا لنعم أو بئس ، ولو كانت مصدرية لصار المعنى (بئس صنعك) فيتعرف بالإضافة ، وفاعلهما لا يكون كذلك ، ولو قلنا : إنها نكرة موصوفة فهذا على غير المعهود فى فاعل (نعم) ، إذ أن الكلام بها مبنى على المبالغة ، ولا تتأتى إلا إذا كان الفاعل عاماً مستغرقاً لجميع أفراد الجنس ، وهذا لا يتأتى مع الوصف ، بالإضافة إلى أن الفاعل فى هذا الباب لا يكون إلا معرفة .

أما الرأى الأخير فيرده أن بعضهم لا يجوز حذف الموصول الاسمى[1] .

وقد رجح بعضهم كونها فاعلا ، لا تمييزاً بأمور[2] منها :

١ ـ أن (ما) مساوية للضمير فى الإبهام ، فلا تكون تمييزاً .

٢ ـ أنه كثر الاقتصار عليها فى نحو : (غسلته غسلا نعما) ، والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها إلا نادراً .

٣ ـ أن التمييز فى هذا الباب وفى غيره ـ أيضا ـ لا بد أن يكون قابلا (أل) ، ونص ابن عصفور[3] وغيره على أن التمييز لا يكون بالأسماء المتوغلة فى البناء ، ولا بالمتوغلة فى الإبهام ، ولا أدخل فى الإبهام والبناء من (ما).

---

(١) حاشية يس على التصريح ٩٧/٢ .

(٢) المرادى على الألفية ٩٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣ /١١ .

(٣) شرح الألفية للشاطبى ٤/

وقد رجح الزجاج القول بأنها نكرة منصوبة فى موضع التمييز بقوله : « بئس إذا وقعت على (ما) جعلت معها بمنزلة اسم منكور ، وإنما ذلك فى نعم وبئس ، لأنهما لا يعملان فى اسم علم ، إنما يعملان فى اسم منكور دال على جنس ، أو اسم فيه ألف ولام يدل على جنس ، وإنما كانتا كذلك ، لأن نعم مستوفية لجميع المدح . وبئس مستوفية لجميع الذم ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد فقد استحق زيد المدح الذى يكون فى سائر جنسه . . . . . . فإذا كان معها اسم جنس بغير ألف ولام فهو نصب أبداً ، وإذا كانت فيه الألف واللام فهو رفع أبداً[1] » .

وقد رجحه بعضهم بأمور[2] — أيضا — منها :

١ — أن فاعل (نعم) و (بئس) لم يثبت فيه إلا أن يكون بالألف واللام الجنسية ، أو مضافاً إلى ماهما فيه ، أو مضمراً فيهما على شريطة التفسير ، وليس مافيه الألف ، ولا ما أضيف إليه ، فلابد أن يتعين أن الفاعل مضمر ، و (ما) فى موضع نصب على التمييز .

٢ — أن (ما) إذا ادعى أنها فى موضع رفع ، إما أن تكون موصولة أو غير موصولة ، فإن كانت موصولة لم يصح ، لأن الموصولة تتبين بالصلة فتصير فى عداد الأسماء المعينة ، وهى لا تكون فاعلا لـ (نعم) أو (بئس) — كما ذكرت — ، وإن كانت غير موصولة فإما أن تكون نكرة أو معرفة ، فإن كانت نكرة لم تقع فاعلة فى هذا الباب ، لاختصاص الفاعل فيه بالتعريف ،

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١ /١٤٦ .

(٢) شرح الشاطبى ٤/ ٢٥ .

وإن كانت معرفة فبخلاف الظاهر ، لأن (ما) قوتها قوة النكرة إذا لم تكن موصولة .

ولما كان كلا الرأيين القائلين بالرفع والنصب له وجهته ذهب بعضهم إلى التخيير بينهما ، وهو مذهب طائفة[١] ، وقال به أبو علي الفارسي في البغداديات[٢] .

وأما القائل بأنها المخصوص فقدقرر أنها موصولة ، و (ما) أخرى محذوفة قبلها ، والأصل : نعم ما ماصنعت ، والتقدير : نعم شيئاً الذى صنعته ، وهذا منقول عن الفراء[٣] ، ولم أجده في معانيه .

وأما القول بأنها كافة فمعناه أن (ما) كفت (نعم) أو (بئس) كما كفت (قل) عن العمل ، فصارت تدخل على الجمل الفعلية ، وهو مذهب الصيمري يقول : « فإذ أدخلت (ما) على (نعم) و (بئس) بطل عملهما ، وجاز أن يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخول (ما) ، تقول : نعم ما أنت ، وبئس ما صنعت ، قال الله - عز وجل - (بئسما اشتروا به أنفسهم) ، ولم يجز قبل أن تدخل (ما) أن تقول : نعم أنت ولا بئس صنعت »[٤] .

وكلام ابن مالك في الألفية يحتمل التخيير بين كونها فاعلا أو تمييزاً ، يقـــول :

(١) السيرافي ٤ / ١٧٣ - النسخة التيمورية .
(٢) البغداديات ١١٦ ، ١١٧ - رسالة في جامعة عين شمس رقم ٩٢٤ .
(٣) نقله عنه المرادي في شرح الألفية ٣/٩٨ .
(٤) التبصرة والتذكرة ١/٢٧٩ .

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ
فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ[(1)]

فذكر الرأيين ، ولم يختر واحداً منهما ، وإذا كان هذا الاحتمال صحيحاً كان رأيه هنا مخالفاً ماجاء في الكافية وشرحها ، والتسهيل وشرحه يقول في الكافية :

وانصِبْ عَلَى التَّمْيِيزِ (مَا) فِي نِعْمَ مَا
وَبِئْسَمَا ، وَالرَّفْعُ بَعْضُهُمْ نَمَى[(2)]

ويقول في شرحه عليها : « . . . ثم بينت أن (ما) في (نعما) و (بئسما) نكرة بمعنى شيء ، وموضعها نصب على التمييز ، والفاعل مضمر »[(3)] .

ويقول في التسهيل : « وقد يقوم مقام ذي الألف واللام (ما) معرفة تامة وفاقاً لسيبويه ، والكسائي ، لا موصولة خلافاً للفراء ، والفارسي ، وليست بنكرة مميزة خلافاً للزمخشري ، والفارسي في أحد قوليه[(4)] » وكذا نحا هذا النحو في شرح التسهيل[(5)] ، فيكون قد جوز في الألفية الرأيين ، واختار في الكافية وشرحها كونها تمييزاً ، وفي التسهيل وشرحه كونها فاعلا ، ومن ثم يكون قد اضطرب رأيه في هذه المسألة ، ومنهم قال : إنه اختار في الألفية أنها تمييز ، فلما قدم القول بالتمييز دل على أنه الرأي الراجح عنده ، وإذا كان

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٣ .
(٢) شرح الكافية الشافية ١١٠٤ .
(٣) السابق ١١١١ .
(٤) التسهيل ١٢٦ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ١٤٠ .

هذا صحيحاً ، فتكون الألفية قد اتفقت مع الكافية وشرحها ، وهذا مخالف ـ أيضا ـ لما في التسهيل وشرحه ، ويمكن أن يكون قد ذهب في الألفية إلى أنها فاعل ، وذلك لأنه قال :

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ
مُمَيِّزٌ كَـ « نِعْمَ » قَوْماً مَعْشَرُهْ

فيمكن أن يكون قد قصد أن التمييز لابد أن يكون فيه وصف هو موجود في (قوما) ، وهذا الوصف كونه يقبل الألف واللام ، فإن (قوما) يصلح لدخولهما عليه ، فلو لم يكن كذلك لا يصح أن يكون تمييزاً ، ولو كان هذا القيد مقصوداً فهو تنكيت على من جعل (ما) في هذه المسألة تمييزاً ، وعليه تكون قد اتفقت الألفية مع التسهيل وشرحه ، وخالفوا الكافية وشرحها .

حذف المخصوص

يقول الزمخشري في المفصل : « وقد يحذف المخصوص ، إذا كان معلوماً ، كقوله ـ عز وجل ـ (نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)[١] أي نعم العبد أيوب ، وقوله (فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ)[٢] أي فنعم الماهدون نحن »[٣] ، ويقول ابن يعيش في شرحه عليه : « الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان ، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدم ذكره ، أو كان في اللفظ ما يدل عليه وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفاً ، قال تعالى : (نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) ، والمراد أيوب عليه السلام ، ولم يذكره لتقدم قصته ، وقال : (وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) ، أي فنعم الماهدون نحن ، وقال تعالى : (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ)[٤] أي نحن ، وقال تعالى : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)[٥] ، أي دارهم ، وقال (فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ)[٦] أي عقباهم ، وقد جاء مذكوراً ، قال . (بِئْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا)[٧] ، فأن يكفروا في موضع رفع بأنه المخصوص بالذم ، أي كفرهم ، وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنه مرفوع بالابتداء ، وما تقدم الخبر ، لأن المبتدأ قد يحذف كثيراً ، إذا كان في اللفظ ما يدل عليه ، وأما حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعيد فاعرفه »[٨] .

---

(١) سورة ص ٤٤ (٢) سورة الذاريات من الآية ٤٨ .
(٣) المفصل ٢٧٤ (٤) سورة المرسلات آية ٢٣ .
(٥) سورة النحل من الاية ٣٠ (٦) سورة الرعد من الآية ٢٤
(٧) سورة البقرة من الآية رقم ٩٠
(٨) ابن يعيش ٧ / ١٣٥ .

فمن هذا النص نفهم أن المخصوص بالمدح أو الذم إذا تقدم ذكره، ولم يصلح أن يكون مخصوصاً، كما فى قولك: ضربت زيداً ونعم الفاضل، أو كان فى اللفظ ما يدل عليه، نحو قوله ـ عز وجل ـ (وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ)(١) جاز حذفه لتقدم ما يدل عليه، وجاز ذكره، والأول هو الأكثر، وذلك نحو الآيات السابقة، وقد جاء مذكوراً فى قول الله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا)، وذلك على أن «أن يكفروا» فى موضع رفع بأنه المخصوص على ما ذهب إليه ابن يعيش وهذا لا ينفع أن يكون دليلا على ذلك، إذ أنهم قد أجازوا فى هذا المصدر المؤول أن يكون بدلا من «ما» المضمرة على مذهب الكسائى(٢) القائل: إن «ما» نكرة منصوبة على التمييز، وبعدها «ما» أخرى مضمرة، والتقدير: بئس شيئاً ما اشتروا به أنفسهم، كذلك يصح أن يكون بدلا من الضمير فى «به»، فيكون فى موضع خفض(٣)، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، فلا تكون هذه الآية دليلا على جواز ذكر المخصوص بعد تقدم ما يدل عليه.

والحاصل أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يلزم أن يصرح بذكره، ولا أن يؤخر إذا ذكر، بل الواجب أن يكون معلوماً، فإن ذكر وأخر، فهو إما مبتدأ خبره الجملة قبله، أو خبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف على الخلاف القائم فى ذلك، يقول المرادى: «المخصوص هو المقصود بالمدح

---

(١) سورة الصافات من الآية رقم ٧٥.

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية ١ / ٣٥١.

(٣) السابق.

بعد « نعم » وبالذم بعد « بئس » ، وله ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يذكر بعد فاعلهما نحو : نعم الرجل زيد ، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه :(١) .

الأول : أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره .

والثاني : أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار .

والثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره .

والأول هو الصحيح ، وبه جزم سيبويه(٢) .

قال ابن الباذش(٣) : « لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ، وأجاز الشافي جماعة منهم السيرافي ، وأبو علي والصيمري(٤) »(٥) .

كذلك يجوز فيه إذا كان متأخراً أن يأتي مرفوعا بـ « كان » أو إحدى أخواتها تقول : نعم الرجل كان زيد ، فـ « زيد » اسم كان ، وهو المخصوص والجملة قبلها في محل نصب خبر ، كذلك يأتي على هذا الحال منصوباً أول

---

(١) الأشموني ٣ / ٣٧ ، والمقرب ١ / ٦٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٧٦ (٣) الأشموني ٣ / ٣٧ .

(٤) يقول الصيمري في التبصرة ١ / ٢٧٥ « والرجل في قولك : نعم الرجل زيد مرتفع بـ « نعم » ارتفاع الفاعل بفعله ، و « زيد » مرفوع بالابتداء ، و « نعم » وما عملت فيه خبره ، وإن شئت كان زيد خبر ابتداء محذوف ، تقديره هو زيد .

(٥) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ .

مفعولى ظننت أو إحدى أخواتها تقول : بئس الرجل ظننت عمراً . وإن ذكر وقدم فهو مبتدأ أو أول معمولى كان ، أو « إن » ، أو ظن أو إحدى أخواتهن ، فمن ذلك قول الشاعر :

إِذَا أَرْسَلُونِى عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ
أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ[1]

ومن ذلك قول الآخر :

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللهِ نِعْمَ   أَخُو النَّدَى وابْنُ الْعَشِيرَةِ[2]

فمما لا شك أن المتقدم فى هذه الأمثلة هو المخصوص لذا لا يجوز أن يقدر متأخراً ، فلا تقول : زيد نعم الرجل ، على أن يكون التقدير : زيد نعم الرجل هو ، وكذلك (كنت نعم الممارس) ، والبيت الذى بعده لا يجوز فيهما تقدير المخصوص ، إذ أنه قد تقدم اسماً لـ « كان » فى البيت الأول ، واسماً لـ « إن » فى الثانى ، وهو إذا تأخر كان صالحاً لأن يكون هو المخصوص ، فكذلك إذا تقدم .

---

(١) قاله يزيد بن الطثرية ، وهو من الطويل .
والشاهد فى قوله : « كنت نعم الممارس » ، حيث دخل « كان » الذى من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح ، وقدم على « نعم » . انظر العينى ٤ / ٣٤ ، والدرر اللوامع ٢ / ١١٥ ، والأشمونى ٣ / ٣٨ والهمع ٢ /٨٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٧٢٥ .

(٢) قاله أبو دهبل الجمحى من أبيات من الكامل والندى ـ بفتح النون ـ الكرم والسخاء .
والشاهد فى جواز دخول « إن » على المخصوص بالمدح وتقديمه . وقال مالك

وإن ذكّر وقدم ، والكلام جلتان ، فلا يصلح المتقدم أن يكون مخصوصاً ، فيجب أن يقدر متأخراً ، كقوله تعالى : (وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ) [١] ، وقوله تعالى : (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) [٢] .

وقد تحدث ابن مالك فى الألفية عن هذه المسألة فقال .

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى [٣]

وكذا ذكر هذا البيت فى الكافية الشافية ، ثم شرحه فقال : [٤] ثم بينت أن المخصوص قد يتقدم على نعم ما يغنى عن ذكره بعدها ، كقوله تعالى ـ (وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ) [٥]

وكقول الشاعر :

إنِّى اعْتَمَدْتُكَ يَا يَزِيدُ ونِعْمَ مُعْتَمَدُ الْوَسَائِلِ [٦]

يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه وتأخيره ، إلا إن فإنه يجب تقديمها ، كقوله : إن ابن عبد الله . . إلى آخره . انظر العينى ٤ / ٣٥ ، والهمع ٢ / ٨٧ ، والدرر ٢ / ١١٤ ، والأشمونى ٣ / ٣٧ .

(١) سورة الصافات من الآية ٧٥ .

(٢) سورة الذاريات ٤٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١١١٠ .

(٥) الصافات من الآية ٧٥ .

(٦) قاله الطرماح من قصيدة فى مدح يزيد بن المهلب بن أبى صفرة .
والشاهد فيه حذف المخصوص بعد نعم ، لتقدم ما يدل عليه ، انظر شرح

فعبارته فى الألفية والكافية وشرحها توهم بأن المتقدم مطلقاً ليس هو المخصوص ، وإنما هو مشعر به ، ويقول ابن غازى المكناسى : « والمشعر بالشيء خلافه[1] » ، وهذا صحيح فى كل ما ذكر من الأمثلة إلا قوله « العلم نعم المقتنى » ، فقد ظهر شمول كلامه له ، وأنه فى دلالته على المخصوص كقولك : رأيت زيداً ونعم الرجل ، وفى ذلك بيان أن « نعم المقتنى » ليس خبراً عن « العلم » المتقدم ، وأنه ليس هو المخصوص ، وإنما المخصوص محذوف ، لدلالة ما تقدم عليه ، والذى عليه النحويون[2] أنه إذا تقدم ، وكانت الجملة واحدة ، وهو صالح لأن يكون مخصوصاً إذا تأخر ، كان هو المخصوص إذا تقدم ، ويعربونه رفعاً بالابتداء ، يقول سيبويه : « وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله ، عمل نعم الرجل ولم يعمل فى عبد الله .

وإذا قلت : عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه ، كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله ، وإذا قال عبد الله فكأنه قيل له ما شأنه فقال : نعم الرجل[3] .

الكافية الشافية ١١١٠ ، والعينى ٤ / ١١ برواية : فنعم معتمد الوسائل ، وهو من مجزوء بحر الكامل .

انظره ـ أيضا ـ فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤١ ، وتمهيد القواعد ٣ / ٥٣٨ .

(١) الإتحاف للمكناسى ورقة ١٣٩ .

(٢) شرح الشاطبى ٤ / ٤٤ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٢٣٣ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٧٦ .

فهذا تصريح من سيبويه بأن المتقدم مبتدأ ، وهو المخصوص .

وحكي أبو عبد الله بن الفخار [١] فى شرحه للجمل الاتفاق على هذا ، ولكن نسب صاحب التمهيد [٢] إلى ابن عصفور أنه أجاز أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فى نحو : زيد نعم الفتى ، وعقب عليه قائلا : « وهذا غير صحيح ، لأن هذا الحذف ملتزم ، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده ، كخبر المبتدأ بعد لولا ، وهذا بخلاف ذلك ، ولا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور » [٣] .

هذا ، وقد نص فى المقرب على أنه مبتدأ ، والجملة بعده فى موضع الخبر فيكون موافقاً لسيبويه والنحويين ، وهذا يبين أن ما نسب إليه خطأ ، وربما نقل عنه هذا من كتاب آخر ، وإذا كان ذلك صحيحاً فربما قد تراجع عنه ، يقول ابن عصفور : « وإذا تقدم اسم الممدوح أو المذموم على الفعل كان مبتدءاً ، والجملة بعده فى موضع الخبر ، وأغنى العموم عن الرابط » [٤] .

والوهم عبارة الأشمونى [٥] ، أما السيوطى فى النكت فقد ذكر بأن عبارة الألفية صريحة فى عدم جواز تقدم المخصوص ، وأن المتقدم ليس هو ، وإنما شيء يدل عليه ، يقول : « قولها ـ يقصد الألفية ـ » ويذكر المخصوص بعد » ظاهره أنه لا يجوز تقديمه ، خصوصاً قول الألفية بعد ذلك : « وإن يقدم مشعر به » البيت ، فإنه صريح بأن المتقدم غيره ، وكذا فى سبك

---

(١) أنظر شرحه على الجمل ورقة ١٣١ .

(٢) تمهيد القواعد ٣ / ٥٣٥ . (٣) السابق .

(٤) المقرب ١ / ٦٩ (٥) انظره ٣ / ٣٨ .

المنظوم، ويذكر بعد الفاعل، مع أنه يجوز [١].

أما فى التسهيل فقد أجاز تقديمه موافقا كلام الناس ومخالفاً الألفية والكافية، وشرحها، يقول فيه: «ويدل على المخصوص بمفهومى «نعم» «وبئس»، أو يذكر قبلهما معمولا للابتداء، أو لبعض نواسخه [٢]» فقد صرح بأن المتقدم فى نحو: زيد نعم الرجل هو المخصوص، وأنه مرفوع بالابتداء.

ويمكن التوفيق بأن نقول: المراد بقوله:

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ

أى غالباً [٣]؛ وبقوله:

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى

إن يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص، كفى عن ذكر المخصوص مؤخراً، مع كون المقدم مخصوصاً، إن صلح لأن يكون مخصوصاً إذا أخر، وغير مخصوص إن لم يصلح [٤]، وعلى هذا التفسير لا يكون ثم تناقض.

---

(١) النكت للسيوطى ٧١٣.

(٢) التسهيل ص ١٢٧

(٣) التصريح ٢ / ٩٧.

(٤) حاشية الصبان ٣ / ٣٨.

باب حبذا

اعلم أن « حبذا » مثل « نعم » فى إفادة المدح ، وهذه عبارة أكثر النحويين ، يقول الصيمرى : « واعلم أن حبذا تجرى مجرى « نعم » و « بئس »[١] » . ويقول ابن يعيش : « اعلم أن « حبذا » تقارب فى المعنى « نعم » ، لأنها للمدح ، كما أن « نعم » كذلك ، إلا أن « حبذا » تفضلها بأن فيها تقريباً للمذكور من القلب ، وليس كذلك نعم[٢] » ، ويقول ابن مالك فى الألفية :

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا [٣]

ويقول ابن الحاجب فى شرحه على كافيته : « قوله ومنها « حبذا » ، يعنى من الأفعال التى لإنشاء المدح « حبذا » ، ولذلك عاملوه معاملة « نِعم » »[٤] ، وهذه العبارة فيها نوع من التجاوز ، إذ أن « حب » وحدها هى التى بمعنى « نعم » وأصلها « حبب » — بوزن فعل — متعد ، فلما قصد بها إنشاء المدح حولت إلى « فعل » — بضم العين — فصار جامداً ، وذهب الفراء[٥] فيما نسب إليه أن أصله حبب — على وزن فعل — ك « كرم » ،

---

(١) التبصرة للصيمرى ١ / ٢٨٠ .

(٢) ابن يعيش ٧ / ١٣٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٥ .

(٤) شرح ابن الحاجب على كافيته ٧٢٣ .

(٥) ابن يعيش ٧ / ١٣٨ .

واستدل عليه بقولهم : حبيب ، وفعيل بابه فعل ، نحو «ظريف» من «ظرف» و «كريم» من «كرم» ، يقول ابن يعيش : «والصواب ما ذكرناه لأنه قد جاء متعديا ، وفعل لا يكون متعدياً ، فأما قولهم : حبيب فلا دليل فيه لأنه هنا مفعول ، فـ «حبيب» و «محبوب» واحد ، فهو كـ «جريح» و «قتيل» بمعنى مجروح ومقتول [1] » .

بذا يتأكد لى أن «حب» هى التى بمعنى «نعم» ، شأنها شأن الأفعال الثلاثية التى يبنى منها «فعل» ، لإنشاء المدح أو الذم ، وسواء فى ذلك ما وضع عليه ، كقوله تعالى : (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) [2] أو كان على فعل ـ بفتح العين ـ أو فعل ـ بكسرها ـ ثم حول ، نحو «فهُم الرجل فلان ، وحب الرجل زيد .

وقد أجاب بعضهم [3] عن سر هذا التجاوز ـ بأنهم قصدوا التنبيه على أن «حب» الذى بمنزلة «نعم» هو المقرون بـ «ذا» ، وليس بشيء ، إذ أنها تأتى للمدح من غير «ذا» ، يقول ساعدة بن جؤية :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ
وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ [4]

---

(١) السابق ١٣٨ ، ١٣٩ .
(٢) الكهف من الآية رقم ٥ .
(٣) المرادى ٣ / ١٠٧ .
(٤) البيت من الكامل . وموطن الشاهد قوله «حب» على أنها للمدح كـ «نعم» بدون «ذا» ، فـ «ذا» ليست لازمة لإنشاء المدح .

« ... والصحيح ما قاله الصبان : « في عبارة المصنف مسامحة ، لأن المماثل لـ (نعم) حب فقط ، لا حبذا ، وإنما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال[(١)] » .

وإذا قلت : حبذا زيد ، فالراجح القول بعدم تركيب (حب) مع ذا لأن التركيب خلاف الأصل فيكون (حب) فعل ماض ، و (ذا) فاعله ، وهو مذهب ابن درستويه[(٢)] ، وابن برهان[(٢)] وابن كيسان ، وابن مالك[(٣)] وتمسك به ابن خروف[(٢)] وقال فيما نسبه إليه ابن مالك ـ : « حب : فعل ، و (ذا) : فاعلها ، و (زيد) : مبتدأ ، وخبره (حبذا) ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك »[(٤)] « ومعنى أخطأ كذب ، ولذلك عداه بعلى ، وقال بعضهم بمعنى : جار[(٥)] .

وفيه شاهد آخر على أن « من » يجوز أن يكون فاعلا ، ويجوز أن يكون تمييزاً ، والفاعل مستتر ، وفيه شاهد ثالث على أن الحاء من حب يلزم فتحها مع « ذا » ، إذ أنه جرى مجرى المثل ، فإذا جاء بدون « ذا » جاز في الحاء أن يبقى مفتوحاً ، كما جاز لك أن تضمه ، بنقل حركة العين إليه ، بعد الإدغام . انظر الخزانة ١ / ٤٧٦ وديوان الهذليين ١ / ١٦٧ .

(١) حاشية الصبان ٣ / ٤٠ .

(٢) التصريح ٢ / ٩٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١١١٧ .

(٤) السابق .

(٥) السابق .

(٦) حاشية العطار على ابن عقيل ٢ / ٤٥ .

واعتمد عليه ابن مالك فيما ذكره عن سيبويه ، قال : « هذا قول ابن خروف وكفى به [1] » وهو لا يتناسب مع التحقيق المعروف عن ابن مالك ، ويقول ابن هشام فى أوضح المسالك [2] : « ومذهب سيبويه أن (حب) : فعل ، و (ذا) فاعل » ، كذا قاله فى التوضيح [3] ، والحقيقة أن سيبويه لم يقله بل ذكر ـ حكاية عن الخليل ـ أنهما ركبا ، وصارا اسما واحداً مبتدءاً ، وما بعده خبره : يقول سيبويه : « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن (حبذا) بمنزلة حب الشيء ، ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة ، نحو (لولا) ، وهو اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عم ، فالعم مجرور ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ، ولا تقول : حبذه ، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل » [4] .

ويقول الشيخ خالد مؤكداً ما قلت : « . . . ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل ، لأن سيبويه قال ـ حكاية عن الخليل ـ : ولكن (ذا) و (حب) بمنزلة كلمة واحدة ، نحو لولا ، وهو اسم مرفوع . . . [5] »

وعلى المذهب القائل : إن (ذا) فاعل أجازوا فى المخصوص أن يعرب على الأوجه الآتية .

الأول : أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، والرابط بينهما

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١١٨ .

(٢) ٣ / ٢٨٤

(٣) انظر التصريح ٢ / ٩٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٨٠ .

(٥) التصريح ٢ / ٩٩ .

اسم الإشارة [١] كما في قوله ـ تعالى ـ (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ) [٢] ، في قراءة من رفع (لباس التقوى [٣])، أي هو خير .

الثاني : أن يكون خبر ابتداء مضمر ، تقديره : هو زيد ، أي المحبوب زيد ، قاله الصيمري [٤] .

الثالث : جعله بعضهم مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير [٥] زيد الممدوح .

الرابع : هو بدل من (ذا) لازم التبعية ، و (ذا) : فاعل ، وقد نسب إلى ابن كيسان ، وهو اختيار ابن الحاج [٦] . وقال بعضهم : عطف بيان [٧] ويرد الأول بأنه لا يحل محل (ذا) ، ولا يجوز الاستغناء عنه ، والثاني بقول الشاعر :

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ
تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا [٨]

---

(١) الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦٠٩ .
(٢) الأعراف ٢٦ .
(٣) قرأ ابن عامر ، والكسائي ، وأهل المدينة بالنصب ، والباقون بالرفع انظر الكشاف ٣ / ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ .
(٤) انظر تبصرته ١ / ٢٨٠ .
(٥) نسبة إليه أبو حيان . انظر الارتشاف ٩٠١٧ ـ رسالة ـ
(٦) السابق (٧) التصريح ٢ / ٩٩ .
(٨) قاله جرير ، و و من البسيط . والنفحات جمع نفحة من قولك : نفحت الريح إذا هبت .

ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق وقاله في المغني[1].

وكذا الوجه الثاني مردود بتكلف مالا يحتاج إليه ، مع أنه لم يظهر أبداً ، فلم يقل أحد : حبذا هو زيد ، فكيف يدعى حذفه ، مع عدم ثبوت ذكره والثالث ـ أيضا ـ يضعفه بأنه يترتب عليه إخلاء الخبر من غير أن يسد مسده شيء ، وهو غير جائز .

هذا وقد ذهب بعض الذين قالوا بعدم التركيب إلى أن (ذا) صلة ، أى زائدة ، والمخصوص فاعل ، وهو مذهب دُرَيْود ـ كما نسبه إليه في الارتشاف[2] ـ وعليه الربعي ـ نسبه إليه الرضي في شرح الكافية[3] ـ وعليه ابن هشام الأنصاري ، يقول : « تقول : (حبذا زيد ، وحبذا هند) : حب : فعل ماض ، و (ذا) صلة لـ (حب) ، و (زيد) رفع بـ (حبذا)[4] .

واختلف النحويون في علة كون (ذا) لا يتغير عن الإفراد والتذكير ،

والشاهد في قوله : « وحبذا نفحات » على أنه لا يجوز أن يكون المخصوص عطف بيان من « ذا » في « حبذا » ، لأن المعرفة لا تبين بالنكرة .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٧١٣ ، والمغني ٥٥٨ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٩ ، وديوان جرير ٥٩٨ .

(١) المغني ٥٥٨

(٢) انظره ٩١٧ ـ رسالة ـ

(٣) انظره ٢ / ٣١٩ .

(٤) شرح الجمل لابن هشام ١٩١ .

فتقول : حبذا زيد ، وحبذا هند ، وحبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا المنهات على أربعة أقوال :

أحدها - وهو قول ابن مالك - أن ذلك كلام جرى مجرى المثل السائر ، الذى لا يغير عن حالته فى الاستعمال الأول [١] .

الثانى - وهو قول ابن كيسان [٢] - أن المشار إليه مصدر مضاف إلى المخصوص محذوف أبداً ، أى حبذا حسن هند ، وكذا الباقى ، ورده ابن العلج [٣] بأنه لم ينطق به فى وقت ، فلا دليل عليه .

الثالث : أن (ذا) جنس شائع ، فالتزم فيه الإفراد كفاعل (نعم) و(بئس) المضمر ، وقد نسب إلى الفارسى [٤] فى البغداديات . .

الرابع : أن لزومه الإفراد والتذكير شاذ ، ذكره ابن عصفور [٥] .

وأما القائلون بالتركيب فى (حبذا) فاستدلوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرف فيه بحسب المشار إليه ، ولو كان باقياً على بابه لتصرف ، كتصرفه فى غير هذا الموضع ، وبكون العرب لا تفصل بين حب و (ذا) بشىء ، فلا تقول : حب فى دار ذا زيد [٦] ، يقول ابن عصفور : « وهو

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١١٧ .

(٢) السابق .

(٣) نسبة إليه فى التصريح ٢ / ١٠٠ .

(٤) نسبة إليه فى التصريح ٢ / ١٠٠ .

(٥) انظر الشرح الكبير له ١ / ٦٠٩ .

(٦) الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٠ .

أولى من جملة ، (ذا) على الشذوذ [1] .

وأصحاب هذا المذهب انقسموا قسمين : الأول ذهب إلى أن (حبذا) كله فعل ، وهو مذهب الأخفش ، وخطاب الماردي [2] ؛ واستدلوا على صحة مذهبهم بأن الفعل هو الأسبق ، والأكثر حروفاً [3] ، وبسكونه تصرف في قولهم : لا يحبذه [4] ، وعليه يكون (حبذا) كله فعلا ماضيا ، و (زيد) : فاعل ، وهو أضعف المذاهب ، لجواز حذف المخصوص في قول الشاعر :

أَلَا حَبَّذَا لَوْلَا الحَيَاءُ وَرُبَّمَا
مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ [5]

والفاعل لا يحذف .

---

(١) السابق .

(٢) الارتشاف ٩١٦ ــ رسالة ــ

(٣) الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٠ .

(٤) ابن يعيش ٧ / ١٤١ .

(٥) قاله المرار بن هماس الطائي ، وهو من الطويل ، والشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح ، وتقديره : ألا حبذا حالي معك ، وقيل تقديره : ألا حبذا ذكر هذه النساء ، لولا أن أستحيي أن أذكرهن .

والحياء : مبتدأ خبره محذوف ، أي يمنعني ـ ومنحت : أعطيت بضم التكلم ـ ويروى : من ليس بالمتقارب . انظر المغني ٥٥٨ ، والعيني ٤ / ٢٤ ، والهمع ٢ / ٨٩ ، والدرر ٢ / ٣١٦ ، والأشموني ٣ / ٤١ ، وحاشية يس ٢ / ٩٩ .

وأما كونه تصرف فى قولهم : لا يحبذه ، فكأنهم اشتقوا فعلا من لفظ الجملة [١] ، فلا يدل على كون (حبذا) فعلا .

وأما الفريق الآخر فقد غلّب جانب الاسم ، لقوته ، إذ أن الأسماء أصل الأفعال ، والأصول أبداً تغلب على الفروع ، إذا اجتمعت ، وأيضا فإنه قد وجد من الأسماء ما هو مركب ، نحو : بعلبك ، ورام هرمز ، وغير ذلك كثير ، ولم يوجد من الأفعال ما هو كذلك ، وأيضا فإن العرب تدخل عليه حرف النداء [٢] ومن ذلك قول جرير :

يا حَبَّذا جَبَلُ الريَّانِ مِنْ جَبَلٍ
وحَبَّذا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانا [٣]

وهو ـ أى الخليل [٤] ، وسيبويه [٤] ، والمبرد [٥] ، وابن السراج [٦]

---

(١) ابن يعيش ٧ / ١٤١ .

(٢) الشرح الكبير لابن عصفور ٦١٠ .

(٣) قاله جرير ، وهو من البسيط . والريان جبل فى ديار طىء غزير الماء . والشاهد فيه دخول حرف النداء على « حبذا » ، فاستدلوا به على أن حب ركبت مع « ذا » فصارت اسماً ، انظر الجمل ١٢٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٠ ، والشرح الكبير لابن عصفور ٦٢١ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٢٥ ، وديوانه ٥٩٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٨٠ .

(٥) المقتضب ٢ / ١٤٥ .

(٦) الأصول ١ / ١١٥ .

والزجاجي[1] وعليه يكون (حبذا) : مبتدأ ، والاسم الذي بعده خبره ، أي الممدوح أو المذموم زيد ، ويجوز العكس .

وضعف هذا الرأي بأن حبذا لو كان اسماً لوجب تكرار « لا » إن أهملت ، نحو : لا حبذا زيد ولا عمرو .

وأما استدلالهم على هذا المذهب بدخول حرف النداء عليها فليس بشيء إذ أنه يجوز أن يكون المنادى محذوف ، أو أن « يا » للتنبيه ، وقد رد ابن عصفور على ذلك قائلا : « . . . كثرة ذلك ـ يقصد دخول حرف النداء على حبذا ـ وقلته مع غيرها من الأفعال دليل على أنها اسم وهذا هو أصح المذاهب في حبذا[2] » .

أقول رداً على هذا الرد من أين لابن عصفور أن دخول حرف النداء على حبذا أكثر من دخولها على الأفعال، فدخولها على الأفعال في اللفظ لا يقل في شيء عنها ، وهي عندما تدخل على الأفعال يكون المنادى محذوفاً ، فربما كان هذا الأمر مع حبذا لأنها فعل .

يقول الله تعالى : « أَلَا يَا اسْجُدُوا »[3] في قراءة الكسائي[4] .

---

(١) الجمل ١٢٢ .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٦١٤ .

(٣) النمل من الآية ٢٥ .

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢ / ٢٥٦ .

ويقول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى
وَلَازَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ (١)

وإذا كان الأمر كذلك ، فيجوز أن يكون « حبذا » فعلا ، ودخل عليه حرف النداء فى اللفظ ، كما دخل على « اسجدوا » المتفق على فعليته ، هذا وقد جزم ابن مالك بأن « يا » الداخلة على « حبذا » للتنبيه ، وليست للنداء .

فنخلص من هذا إلى أن الأصح أن « حب » . فعل ماض ، و « ذا » : فاعله ، و « زيد » المخصوص : مبتدأ خبره الجملة السابقة عليه .

ويجب أن تعلم (٢) أن النواسخ لا تدخل على حبذا فلا تقول : كان حبذا زيد ، لا برفع « زيد » ، ولا نصبه ، ولا يتقدم المخصوص عليها ، فلا تقول : زيد حبذا ، يقول ابن مالك فى شرح التسهيل : « وقد أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب ، وهو من

---

(١) قاله ذو الرمة . وهو من الطويل . و « مى » : اسم امرأة و « منهلا » يعنى سائلا . « جرعاء » هنا هى جرعاء مالك ، وليست جرعاء العراق .

وموطن الشاهد قوله : « ألا يا اسلمى » على أن حرف النداء دخل فى اللفظ على فعل أمر ، والمنادى محذوف . وهو مذهب ابن مالك ، وذهب أبو حيان إلى أن « يا » فيه للتنبيه . الأمالى الشجرية ٢ / ١٥١ والمغنى ٢٤٣ ، والدرر ١ / ٨ ، ٢ / ٢٣ ، ٨٦ ، والأشمونى ١ / ٣٧ ، ٢٢٨ والعينى ٢ / ٦ والتصريح ١ / ١٨٥ ، والهمع ١ / ١١١ ، ٢ / ٤ ، ٧٠ .

(٢) الارتشاف ٩١٢ — رسالة —

المهمات[١] » قال : « وتنبه ابن بابشاذ إلى التنبيه عليه ، ولكن جعل سبب ذلك خوف توهم كون المراد من زيد حبذا : زيد حبه هذا[٢] » قال : « وتوهم هذا بعيد ، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله[٣] » والسبب في المنع عنده جريانه مجرى المثل ، وكلامه في الألفية يؤدى هذا المعنى ، يقول :

وَأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لَا
تَعْـدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلَا

يقول في حاشية الصبان : « ذا » : مفعول ثان مقدم ، و « المخصوص » مفعول أول مؤخر ، أى اجعل المخصوص والياً « ذا » ، وما في إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر[٤] » .

فهـــذا يعنى أنه يلزم عنده أن يكون المخصوص والياً « ذا » فلا يقع قبله . كما ذكر في شرح التسهيل ، ولا يقع بعده مفصولا منه بفاصل « ما » وهذا يستلزم أنه لا يجوز عنده أن تقول : حبذا رجلا زيد ولا حبذا راكباً عمرو ـ بالتقديم ـ ففيهما قد فصل بالنكرة المنصوبة بين « ذا » والمخصوص ، وإنما يلزم تأخير النكرة المنصوبة عنده ، فتقول : حبذا زيد راكبا ، وحبذا زيد رجلا ، والناظم هنا تابع الكوفيين[٥] « فهم الذين منعوا التقديم للنكرة في هذا النحو ، وإنما أوجبوا تأخيرها عن المخصوص ،

---

(١) انظر شرح ابن مالك على تسهيله ورقة ١٤٢ .

(٢) السابق (٣) السابق

(٤) حاشية الصبان ٣ / ٤١ .

(٥) الارتشاف ٩١٨ .

حتى لا يفصل بين المخصوص و « ذا » ، فإن كان ابن مالك قد قصد هذا ، فهو خالف البصريين فإنهم يجيزون هذا كله تقديماً أو تأخيراً ، بلا فرق ، وأيضاً يكون مخالفاً لما نص عليه في التسهيل ، حيث قال : « وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق ، أو حال عامله ذا »[1] ، وقد أكده في الشرح[2] على التقديم قول الشاعر :

أَلَا حَبَّذَا قَوْمًا سُلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ

وَفَوْا إِذَا تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ[3]

فمن هنا نستبين أن الألفية خالفت التسهيل وشرحه ففي الألفية تبع الكوفيين في عدم جواز التقديم وفي التسهيل وشرحه تبع البصريين في جواز ذلك ، ويمكن أن يكون قد أراد في الألفية أنه لا يجوز تقديم المخصوص على « حبذا » ، وإن تقدم على التمييز ، كـ « حبذا زيد رجلا » ، و(حبذا) رجلا زيد ، وعليه فلا تناقض ، وهو بعيد .

ومما تجدر الإشارة إليه أنهم قد اختلفوا في النكرة المنصوبة بعد « حبذا » على الأقوال الآتية .

---

(١) التسهيل ص ١٢٩ .

(٢) أقصد شرح ابن مالك على تسهيله ١٤٧ .

(٣) لم أعثر على قائله ، وهو من الطويل ، واستشهد به على جواز تقديم النكرة المنصوبة على المخصوص ، في نحو : حبذا رجلا زيد ، فقال : حبذا قوماً سليم ، فهو حجة على من منع التقديم : انظر الهمع ٢ / ٨٩ ، والدرر اللوامع ٢ / ١١٧ ، والشاطبي ٤ / ٦١ .

الأول : أن ذلك الاسم منصوب على الحال لا غير ، سواء أكان جامداً أم كان مشتقاً ، وهو مذهب جماعة منهم الأخفش (١) .

الثاني : أنه منصوب على التمييز ، لا غير ، سواء ، أكان جامداً أم كان مشتقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء (٢) ، وعليه ابن عصفور ، يقول : « الاسم المنصوب بعد (حبذا) ، جامداً كان أو مشتقاً تمييز ، بدليل جواز دخول من عليه ، كقولك : حبذا من رجل زيد ، وحبذا من راكب (٣) زيد ، قال : « ومن النحويين من يجعله إذا كان مشتقا حالا ، وهو باطل ، لأن من لا تدخل على الحال (٤) .

الثالث : ذهب بعضهم إلى أنه إن كان مشتقا فحال ، وإن كان جامداً فتمييز » (٥) .

الرابع : في البسيط جواز نصبه على إضمار أعني ، فلا يكون تمييزاً ، ولا حالا ، وهو قول غريب (٦) .

وحجة ابن عصفور أقوى ، ورأيه أجدر بالقبول

---

(١) الارتشاف ٩١٦ .

(٢) الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١١ .

(٣) السابق

(٤) السابق .

(٥) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٤ / ٥٨٥ .

(٦) الارتشاف ٩١٨ ـ رسالة .

التوكيد اللفظى فى الضمير المتصل والحـــرف

التوكيد اللفظى هو تكرار معنى المؤكد، بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه معنى، لقصد التقرير، خوفاً من النسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء[1]، كقولك: قام قام زيد، وهو من تأكيد الفعل، وقوله تعالى: «كلا سوف تعلمون، ثم كلا سوف تعلمون»[2]، وهو من تأكيد الجملة، وقولك: أنت بالخير حقيق قمن، وهو من إعادة مرادف الأول.

وما أردته فى هذا البحث هو توكيد مالا يمكن أن يستقل بنفسه، وهو الضمير المتصل، وكذا الحروف غير الجوابية، فإذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل وجب أن يعمد بما عمد به المؤكد، كقولك: عجبت منك منك، وفيك فيك رغبتى، وفعلت فعلت، وقمت قمت، وهكذا، وسبب ذلك أن إعادته مجرداً مما وصل به تخرجه من الاتصال إلى الانفصال، والغرض أنه متصل[3].

والحروف الجوابية مثل نعم، وبلى، وإى، وغيرها لا يشترط فيها اتصال بشىء عند التوكيد، إذ أنها تقوم مقام الجملة، وتستقل بنفسها، فتقول نعم نعم، وبلى بلى، وإى إى، ومنه قول جميل بن عبد الله:

---

(١) ابن الناظم على الألفية ١٩٩ .
(٢) سورة التكاثر آية رقم ٣، ٤ .
(٣) التصريح ٢ / ١٢٨، ١٢٩ .

لَا، لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا(١)

أما الحروف غير الجوابية فاشترط لهـا ابن هشام(٢) شرطين في التوكيد:

الأول: أن يفصل بينهما.

الثاني. أن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً، نحو قوله تعالى: (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ، وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ)(٣) وأن يعاد هو أو ضميره، إن كان ظاهراً، نحو: إن زيداً إن زيداً فاضل، أو إن زيداً إنه فاضل، والأخير هو الأولى(٤).

---

(١) البيت من الكامل. والشاهد في تكرار «لا» التي للنفي. للتأكيد ولم تعمد بشيء، أو يفصل بين المؤكد، والمؤكد بفاصل، لأنها قائمة مقام الجملة فتستقل بنفسها، وهذا قياس ولا شذوذ فيه.
وباح بسره: إذا أظهره وأفشاه، وبثنة ـ بفتح الباء الموحدة، وسكون الثاء المثلثة، وفتح النون، وفي آخره هاء ـ اسم محبوبته.
والمواثق: جمع موثق، بمعنى الميثاق، وأصله المواثيق، جمع ميثاق، فحذفت الياء للضرورة. وعهوداً: عطف تفسير، وهو جمع عهد انظر الخزانة ٢/٢٥٣، والعيني ٤ / ١١٤. والتصريح ٢/١٢٩ والدرر ٢ / ١٥٩، والأشموني ٣ / ٨٤، وحاشية يس على التصريح ٢ / ١٣٠، وديوان جميل ٧٩.
(٢) أوضح المسالك ٣ / ٣٣٩.
(٣) المؤمنون من الآية ٣٥.
(٤) ابن الناظم على الألفية ٢٠٠، وأوضح المسالك ٣ / ٣٤٠، وإنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه، لسببين:

أقول : إن الشرط الأول لا داعي له ، إذ أن عمد المؤكِّد بمثل ما عمد به المؤكَّد كاف ، إذ أنه يؤدي إلى الفصل المطلوب ، ولذلك لم يشترط النحويون إلا الشرط الثاني فقط . وهو العمد[١] .

وهذا الشرط مذهب ابن السراج ، يقول في الأصول : « وأما الحروف فنحو قولك . في الدار زيد قائم فيها ، فتعيد « فيها » توكيداً ، وفيك زيد راغب فيك ، وقال الله عز وجل — (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) [٢] ، إلا أن الحروف إنما يكرر مع ما يتصل به ، لاسيما إذا كان عاملا »[٣] .

أما الصيمري فقد خالف في ذلك ، وأشار إلى جواز إن إن زيداً منطلق يقول في التبصرة : [٤] : « . ... فأما تمكين المعنى فإنه يكون بتكرير الشيء ، كقولك قام زيد زيد ، وذهب ذهب .

وهذا الضرب من التوكيد يجوز في الاسم والفعل والحرف ، فيجوز

= الأول : أنه يلزم على إعادة لفظه ، نحو : « إن زيداً إن زيدا فاضل » التكرار لفظاً ، وليس مما يستحسن . لغير موجب .

الثاني : أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول ، وإنما وقع بينهما اشتراك . والذي استعمله القرآن هو إعادة ضميره ، نحو قوله — تعالى — « ففي رحمة الله هم فيها خالدون » .

(١) الأشموني ٣ / ٨٢ .

(٢) هود من الآية ١٠٨ .

هذا ويحتمل أن يكون « فيها » متعلقا بخالدين ، ولا توكيد فيه .

(٣) الأصول ٢ / ١٩ ، ٢٠ .

(٤) انظرها ١ / ١٦٣ .

إن إن زيداً منطلق ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (١) . فجعل المثال المذكور كالآية علماً في الجواز ، وقد تبعه الزمخشري في هذا ، يقول في المفصل : « والتأكيد بصريح التكرير جار في كل شيء ، في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والجملة ، والمظهر ، والمضمر ، تقول : ضربت زيداً زيداً ، وضربت ضربت زيداً ، وإن إن زيداً منطلق ، وجاءني زيد جاءني زيد ، وما أكرمني إلا أنت أنت (٢) » ، وقد رد عليه ابن مالك بقوله : « وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه ، وسماع يعول عليه (٣) » .

وأما قول الشاعر :

إِنَّ إِنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ
يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا (٤)

---

(١) هود من الآية ١٠٨ .

(٢) المفصل ١١٢ .

(٣) أنظر شرح ابن مالك على تسهيله ورقة ١٨٧ .

(٤) البيت من الخفيف . والشاهد في « إن إن » ، حيث كررت التأكيد ، ولم توصل الأولى بمعمولها ، ولم يفصل بين الحرفين بفاصل ، وهو شاذ لا يقاس عليه .

و « يحلم » : بضم اللام في الماضي والغابر .

و « ما » مصدرية زمانية .

و « يرين » : مضارع مؤكد بالنون الخفيفة ، لذلك عادت الياء الساقطة بالجازم .

شاذ، يحفظ، ولا يقاس عليه. وأسهل منه قول الأغلب العجلى:

حَتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ وكَأَنْ   أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ[(١)]

لأن المؤكد حرفان، وهما الواو، وكأن، فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره، لأن التوكيد الأول، وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثانى، وهو «كأن» والتوكيد الثانى مفصول بالتأكيد الأول[(٢)].

و (من): موصولة فى محل النصب على المفعولية.

و (وقد ضيم): إما صفة لـ (من)، أو حال، . لأن لم يرين من رؤية البصر، و (ضيم): مبنى للمجهول من الضيم، وهو الظلم.

والمعنى: إن الكريم يحلم مدة عدم رؤيته ضيم من أجاره.

انظر العينى ٤ / ١٠٧، والتصريح ٢ / ١٣٠، والهمع ٢ / ١٢٥، والدرر ٢ / ١٦١، والأشمونى ٤ / ٨٢.

(١) قيل: إن قائله خطام المجاشعى، وهو من الأرجاز. و «حتى» للغاية. والضمير فى «تراها» يرجع إلى المطى المذكورة قبله.

والشاهد فى «كأن وكأن». حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله. وهو شاذ، ولكنه أسهل من الذى قبله، وقد بينت ذلك.

والقرن — بفتحتين —: حبل يقرن به البعير. انظر العينى ٤ / ١٠٠، والتصريح ١ / ٣١٧، ٢ / ١٣٠، والهمع ٢ / ١٢٥، والدرر ٢ / ١٦٠. والأشمونى ٣ / ٨٣.

(٢) التصريح ٢ / ١٣٠.

وأشد منه قول مسلم بن معبد الوالبي :

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ (١)

لكون الحرف على حرف واحد .

وأسهل منه قول الأسود بن يعفر .

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ
أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا (٢)

وقد بين ابن مالك هذه المسألة فى الألفية (٣) فقال :

---

(١) البيت من الوافر . والفاء للعطف ، و « لا » لتأكيد القسم ، و (لا يلفى) : جوابه ، أى لا يوجد .

والشاهد فى (للما بهم) ، حيث كررت فيه اللام ، وهى حرف واحد بدون عمد أو فصل ، وهو غاية فى الشذوذ ، والقلة . انظر المحتسب ٢ / ٢٥٦ ، والخصائص ٢ / ٢٨٢ ، والإنصاف ٥٧١ ، وابن يعيش ٢ / ١٨ ، ٨ / ٤٣ ، ٩ / ١٥ ، والخزانة ١ / ٣٦٤ ، ٢ / ٣٥ ، ٤ / ٢٧٣ والمغنى ١٨١ ، ١٨٢ ، والعينى ٤ / ١٠٢ ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، والهمع ٢ / ٧٨ ، ١٢٥ ، ١٥٨ ، والدرر ٢ / ٩٥ ، ١٦١ ، ٢٢١ ، والأشمونى ٣ / ٨٣ .

(٢) البيت من الطويل : والمعنى : أصبحت النسوة غير مباليات . والشاهد فى قوله (عن بما به) ، حيث أدخل الباء بعد (عن) تأكيداً ، لما كانا يستعملان فى معنى واحد ، فيقال : سألت به ، وسألت عنه ، وهو شاذ ، والذى سهله أن المؤكد على حرفين ، واللفظان مختلفان ، انظر المغنى ٣٥٤ ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، والأشمونى ٣ / ٨٣ .

(٣) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٠ .

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ ... إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ... بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

فظاهر البيت الثانى أنه لا يجوز أن يكون للحرف غير الجواب توكيداً ، إلا إذا اتصل بما اتصل به المؤكد ، فلا يجوز أن تقول : إن زيداً إنه قائم ، مع أن هذا هو الأولى ، وقد جوزه فى التسهيل[1] ، وشرحه[2] ، وقد جاءت عبارته - أيضا - فى الكافية الشافية[3] موافقة الألفية مخالفة غيرهما ، يقول :

وَعَوْدُ حَرْفٍ دُونَ مَا بِهِ اتَّصَلْ

لَا تَسْتَبِحْ إِلَّا إِذَا بِهِ حَصَلْ

إِجَابَةٌ ، نَحْوَ : نَعَمْ نَعَمْ ، وَلَا

لَا ، وَقَلِيلاً غَيْرُ ذَا تُقُبِّلَا

نَحْوُ : تَرَاهَا ، وَكَأَنْ وَكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

هذا ، ويمكن أن يعتذر عنه بأن يقال : ليس مقصوده مجرد اللفظ بعينه ، وإنما أراد الإتيان بما يتصل به ، مما هو للأول فى المعنى ؛ وعليه فلا خلاف بين الألفية والكافية والتسهيل .

والشىء الذى يؤخذ عليه بدون اعتذار أن عبارته فى الألفية وفى

---

(١) انظره ص ١٦٦ .

(٢) انظره ورقة ١٨٧ .

(٣) الكافية الشافية ١١٨٣ .

الكافية وشرحها مؤداها أن الفصل بين الحرف المؤكِّد، والمؤكد لا يقوم مقام العمد، فلو جاء الفصل من غير عمد لكان التوكيد ـ أيضا ـ شاذاً، يقول في شرح الكافية: «... وأشرت بقولي:

. . . . . . وقليلاً فَسِّرْ ذا تقبَّلا

إلى أن توكيد حرف، ليس من حروف الجواب بإعادته، دون ما اتصل به لم يستعمل إلا بقلة وشذوذ.

ويسهل وروده كونه أكثر من حرفين مثل «كأن» في قول الراجز[1]» وذكر بيت الأغلب العجلي.

أما في التسهيل وشرحه فقد جعل الفصل قائماً مقام العمد، وهو شيء بين التناقض، يقول في التسهيل: «التوكيد اللفظي إعادة اللفظ، أو تقويته بموافقته معنى، وإن كان المؤكَد به ضميراً متصلا، أو حرفاً غير جواب لم يعد في غير ضرورة إلا معموداً بمثل عامده أولا، أو مفصولا، وإن عمد أولا بمعمول ظاهر أختير عمد المؤكَّد بضمير»[2].

ويقول في شرحه على التسهيل: «. . . وإلى هذا أشرت بقولي: «لم يعد في غير ضرورة إلا معموداً بمثل عامده أولا، أو مفصولا . . . والمفصول، كقول الشاعر.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٨٧.

(٢) التسهيل ١٦٦.

ـ لَيتَ ـ وهل يَنْفَعُ شيئاً لَيتُ
لَيتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ

وما ليس معموداً ولا مفصولا فهو ضرورة ، نحو : إنَّ إنَّ الكريم[2]

وعلى هذا فهى مخالفة صريحة الألفية والكافية وشرحها ، وهذا شيء لا يمكن أن يعتذر فيه عنه .

---

(١) رجز لرؤبة . وموطن الشاهد قوله (ليت) فى أول الشطرين على أن الثانية توكيد لفظى للأولى . وقام الفصل بالجملة الاعتراضية بين المؤكد والمؤكد مقام العمد وهو مذهب ابن مالك فى التسهيل وشرحه . انظر شرح الشاطبى (٤ / ٢٧٤) وشرح شواهد المغنى للسيوطى (٢/٨١٩ ، ٨٢٠) ، وابن يعيش (٧ / ٧٠) (٣٩٣) .

(٢) شرح ابن مالك على تسهيله ورقة ١٨٧

لكن

ـ ساكنة النون ـ حرف له قسمان :

الأول ، أن تكون مخففة من الثقيلة ، ولا عمل لها عند ذلك ، خلافاً ليونس[1] والأخفش[1] ، فإنهما يريان أنها عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجملة خبرها ، والراجح إهمالها ، لأنها بالتخفيف تدخل على الجملتين ، أي الاسمية والفعلية فتصير غير مختصة ، وشرط العمل الاختصاص ، وذكر بعضهم[2] أن العمل في هذا الحال لم يسمع من العرب ، وقد نسب إلى يونس[3] أنه حكاه عنهم .

واختار الكسائي[4] والفراء[5] وأبو حاتم التشديد إذا كان قبلها الواو ، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إنّ) ، وليست عاطفة ، والتخفيف إذا لم يكن قبلها الواو ، لأنها حينئذ عاطفة ، فلا تحتاج إلى واوك (بل) .

وهذا القسم أعني (لكن المخففة ـ ليس حرفاً أصليا ، وإنما هو فرع لكنّ المشددة .

---

(١) المغني (٢٩٢)

(٢) الجنى الداني (٥٨٦)

(٣) السابق

(٤) السابق (٥٨٧)

(٥) السابق

الثانى : خفيفة بأصل الوضع وهى على قسمين :

أحدهما : أن تقع بعدها جملة ، وعندئذ لا يقتصر بها على نفى دون إثبات ولا على نهى دون أمر ، فتكون بعد الإثبات كما تقع بعد النفى ، فتقول: خرج زيد لكن محمد لم يخرج وتقول : لم يذهب الرجال لكن خالد ذهب ، وكذا تقع بعد الأمر ، كما تقع بعد النهي ، فتقول : أكرم زيداً لكن عمراً لا تكرمه ، وما أشبه ذلك ، ولكنها لا تقع بعد الاستفهام ، فلا يجوز أن تقول : هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم[1] ، وشرطها فى هذا الوجه أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها[2] ، وهذا واضح من الأمثلة ، وهى فى هذا النوع حرف ابتداء ، لا حرف عطف ، كما ذهب إليه أكثر المغاربة[3] ، وقيل ، إنها عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو ، وهو مذهب ابن أبى الربيع ، يقول فى الملخص: « . . . فإن جئت بعدها بجملة جاءت بعد الواجب ، وبعد غير الواجب ، ولا بد لما بعدها فى الحالين من أن يكون ضداً لما قبلها أو متضمنا لذلك ، فتقول : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وتقول : قام زيد لكن عمرو وافقنى ، تريد بذلك لم يقم ، وتأتى لكن هذه بواو ، وبغير واو ، قال الله ـ عز وجل ـ (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنِ الْبِرَّ)[4] ، وقال زهير :

---

(١) شرح المرادى على الألفية (٣ / ٢٢٢)

(٢) الملخص لابن أبى الربيع (٥٩٠)

(٣) المرادى على الألفية (٣ / ٢٢٢)

(٤) سورة البقرة من الآية رقم ١٧٧ ، والشاهد فى الآية قوله (ولكن البر) =

إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى غَوَائِلُهُ
لَـكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ[1]

فجاءت بغير واو ، ويظهر لى أنها عاطفة ، وقع بعدها جلة أو مفرد إذا كانت بغير واو ، وهو ظاهر كلام سيبويه[2] .

الثانى : أن يقع بعدها مفرد ، وعندئذ يشترط فيها أن تسبق بنفى أو نهى ، فهى لا تقع بعد الإيجاب ، وهذا مذهب البصريين[3] ، يقول سيبويه : « فإن قلت : مررت برجل صالح ولـكن طالح ، فهو محال ؛ لأن لـكن لا يتدارك بها بعد إيجاب ، ولـكنها يثبت بها بعد النفى »[4] .

= على قراءة التخفيف فى (لـكن) ورفع (البر) ، وهى قراءة نافع وابن عامر انظر البحر المحيط (٢ / ٣) ، وحجة القراءات لابن زنجلة (١٢٣) .

(١) البيت من بحر البسيط . ويروى بوادره بدل غوائله ، وابن ورقاء هو الحارث بن ورقاء الصيداوى والغوائل جمع غائلة ، وهى مايكون من شر وفساد . والوقائع جمع وقيعة ، وهى القتال .

والشاهد فى قوله : (ولـكن) على أنها حرف ابتداء ، وليته جملة من مبتدأ وخبر . انظر شرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠٣) ، والمغنى ٢٩٢ ، والعينى (٤ / ١٧٨) والتصريح (٢ / ١٤٧) ، والهمع (٢/ ١٣٧) والدرر (٢/ ١٨٩) ، والأشمونى (٣ / ١١٠) وديوان زهير (٣٠٦) .

(٢) الملخص (٥٩٠ ، ٥٩١)   (٣) الإنصاف (٤٨٤)

(٤) الـكتاب (١ / ٤٣٥)

أما الكوفيون[1] فقد أجازوا ذلك ، إجراءً لها مجرى (بل) لاشتراكهما في المعنى ، فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي ، فكذلك في الإيجاب ، والرد[2] على ذلك أن (لكن) شاركت (بل) في النفي ، دون الإيجاب ، وليس على سبيل النسيان والغلط ، ثم لا يلزم من مشاركتها لها في بعض الأحوال أن يشتركا في كل الأحوال ، ألا ترى أن (بل) لا يحسن دخول الواو عليها ، ولا يقال : (وبل) ، و (لكن) يحسن دخول الواو عليها ، قال الله تعالى : (ولكنْ الشياطينُ كفروا)[3] ، في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وكذلك قوله ـ تعالى ـ (ولكنِ البرُّ) ، والشواهد على ذلك من كتاب الله ، وكلام العرب مما لا يحصى كثرة ، وذلك لا يوجد البتة في (بل) ، فدل على أن الراجح مذهب البصريين .

•

هذا ، واختلفوا في (لكن) الواقع بعدها المفرد ، فذهب يونس[4] إلى أنها لا تكون عاطفة ، بل هي حرف استدراك ، ودليله على ذلك أنه يلزم اقترانها بالواو هنا فيكون العطف بها ، لا بـ (لكن) ، ومؤدى ذلك أنه لا يجوز عنده أن تقول : ما جاء زيد لكن عمرو ـ بدون واو ـ ووافقه

---

(١) الإنصاف (٤٧٤)

(٢) الإنصاف (٤٨٥)

(٣) سورة البقرة من الآية رقم ١٠٢ ، والاستشهاد بالآية على قراءة التخفيف في (لكن) ، والرفع للشياطين ، وهي لابن عامر وحمزة الكسائي . انظر حجة القراءات لابن زنجلة (١٠٨)

(٤) انظر الشرح الكبير لابن عصفور (١ / ٢٢٤)

ابن مالك في التسهيل[١] وشرحه[٢] ، وأكد الوجهة السابقة قائلاً : « ومايوجد في كتب النحويين من نحو : (ماقام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ، ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ (ولكن) ، وهذا من شواهد أمانته ، وكمال عدالته ، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ، وترك التمثيل به ، لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب»[٣] . .

وهذا الكلام فيه نظر ، فقد نص ابن عصفور[٤] على أن لكن يأتي بعدها المفرد غير مسبوقة بواو ، يقول : « فإن قيل : إن العرب لم تستعمل لكن إلا مع الواو ؟ فالجواب أنه قد حكي من كلامهم : ما مررت برجل صالح لكن طالح ـ بغير واو[٥] ثم إن النحويين[٦] لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب ، والقياس إنما يستعمل على المسموع ، وليس لهم أن يجيزوا إسقاط الواو من (ولكن) ، كما لم يجز ذلك مع (إما) الثانية في نحو قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا ، وَإِمَّا كَفُورًا)[٧] ، وإنما الشأن القياس على ما سمع ، وأشد من هذا أنه أدعى على سيبويه أنه قائل بكونها حرف عطف غير مسبوقة بواو ، ثم يمثل بالمسبوقة بالواو محافظة على السماع ، فسيبويه إذن خالف السماع ، وهذا مخالف لما علم من مذهبه في إتباع

---

(١) يقول فيه ص (١٧٤) : « باب المعطوف عطف النسق ، وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه ، وهي الواو . والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وأو ، وبل ، ولا . وليس منها لكن وفاقا ليونس ».

(٢) انظره ورقة١٩٣

(٣) الجنى الداني (٥٨٨)

(٤) الشرح الكبير له (١ / ٢٢٤)

(٥) السابق

(٦) شرح الشاطبي (٤ / ٣٢٦)

(٧) الانسان من الآية رقم ٣

السماع ، وقد نسب إلى سيبويه أيضا أن لكن لا تكون عاطفة عنده إلا إذا سبقت بالواو زائدة قبلها ، فيكون ذلك مخالفاً لما نقله عنه ابن مالك ، وبالرجوع إلى الكتاب نجده قد مثل بـ (لكن) ، دون أن تأتي الواو قبلها ، يقول : « ما مررت برجل صالح لكن طالح ، أبدلت الآخر من الأول ، فجرى مجراه »[1] .

وقد ذكر ابن عصفور[2] أن دليل يونس على دعواه دخول حرف العطف عليها ، نحو قوله ـ تعالى ـ (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ، وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)[3] ، فـ (رسول الله) معطوف على خبر كان بالواو ، ولو كانت (لكن) هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف ، أي لأن حرف العطف لا يدخل على مثله ، وهذا مردود — أيضا — بأمرين:

١ — أنه قد ثبت عن العرب دخول حرف العطف على مثله ، قال زهير :

أَرَانِي إِذَا مَابِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى
وَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا[4]

---

(١) الكتاب (١ / ٤٠٥) (٢) الشرح الكبير (١ / ٢٢٤)
(٣) الأحزاب من الآية رقم ٤٠
(٤) البيت من بحر الطويل ، وروى :
أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى
فـثُم إذا أمسيت أمسيت غاديا
والشاهد فيه دخول حرف العطف على مثله ، وقال السيرافي : الأجود ثَم ـ بفتح الثاء ـ لكراهة دخول عاطف على مثله . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي =

وقال الشاعر :

وَثُمَّتَ لا يَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَلِكُمْ

وَلَكِنْ لِيَجْزِيَنِي الْإِلَهُ فَيُعْقِبَا(١)

٢ — أن الواو إذا سبقت (لكن) العاطفة تكون زائدة عند النحويين ، فكأنها غير موجودة ، والمعنى يحتم أن تكون (لكن) هي العاطفة ، وليست الواو ، كما هو واضح من الأمثلة .

ومن العجيب أن الرضى قد نسب إلى يونس أن (لكن) عنده مخففة من الثقيلة في كل موضع ، يقول في شرحه على الكافية : « وذهب يونس إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة ، وليست بحرف عطف ، وليها مفرد أو جملة ، وذلك لجواز دخول الواو عليها ، ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه إذا وليها مجرور بلا جار ، نحو : ما مررت بزيد لكن عمرو(٢) » .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لئن كان ابن مالك قد وافق يونس في التسهيل ، وشرحه على أن لكن غير عاطفة فقد خالفه في شيء آخر يتعلق بالمسألة ،

— (١ / ٢٨٤) والأمالي الشجرية (٢ / ٣٢٦) .

وابن يعيش (٨ / ٦٩) ، والخزانة (٣ / ٥٨٨ ، ٤ / ٤٢١) ، والمغنى ١١٧ ، والهمع (٢ / ١٣١) ، والدرر (٢ / ٩١) ، والأشموني (٣ / ٩٩)

(١) قاله الأعشى . وهو من الطويل . وروى :

بِثُمَّتَ لاتجزونني عِنْدَ ذاكُمُ وَلكِنْ سَيَجْزِيني الإله فيُعْقِبا

والشاهد فيه كسابقه ، انظر رصف المباني (١٦٩ ، ٢٧٥) ، والأزهية (٢٧٢) ، وديوانه (٩٠)

(٢) انظر الرضي على الكافية (٢ / ٣٧٩) .

لأنه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، ويضمر لما بعدها عاملا ، وقد جعلها يونس عاطفة مفرداً على مفرد .

فإذا قلت : (ماقام سعد ولكن سعيد) ، فالتقدير : ولكن قام سعيد ، وإنما جعله كذلك ، لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها[1] ، وحقه أن يوافقه ، وهو الصحيح .

وخالف الجمهور يونس فجعلوها عاطفة إذا وقع بعدها المفرد ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وعليه المبرد[2] والفارسي[3] والجزولي[4] ، والصيمري[5] ، والزمخشري[6] ، والزجاجي[7] ، وابن عصفور[8] .

وأكثر النحويين[9] ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقد ذهب إليه ابن مالك في الألفية[10] ، والكافية وشرحها[11] ، يقول : « وأما المعطوف بـ (لكن) فمحكوم له بالثبوت بعد النفي ، كقولك : ما قام زيد لكن عمرو ،

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ورقة ١٩٣

(٢) المقتضب (١ / ١٥٠) (٣) الايضاح (٢٩٠)

(٤) شرح الرضى على الكافية (٢ / ٣٨٠)

(٥) التبصرة (١ / ١٣٦) (٦) المفصل (٣٠٥)

(٧) الجمل (١٩) (٨) الشرح الكبير (١ / ٢٢٤)

(٩) الأشموني (٣ / ٩١)

(١٠) شرح ابن الناظم على الألفية (٢١٠)

(١١) شرح الكافية الشافية (١٢٠١ ، ١٢٣٠)

أو بعد نهي ، كقولك : لا تضرب زيداً لكن عمراً ، فإن دخلت عليها الواو ، كقوله تعالى : (ولكن رسول الله) أعربت (لكن) حرف العطف لو وقدر ما بعدها جملة معطوفة على ماقبلها بالواو ، لأن بقاء (لكن) بعد الواو عاطفة ممتنع ، لامتناع دخول عاطف على عاطف ، وجعل الواو عاطفة وحدها مع كون ما بعد لكن مفرداً ممنوع ، لمخالفته في الحكم للمعطوف عليه ، وحق المعطوف بالواو ، إن كان مفرداً أن يستوي هو والمعطوف عليه في الحكم »[١] .

وعلى ذلك يكون الناظم قد خالف هنا ما ذكره في التسهيل وشرحه ، إذ أنه وافق فيهما يونس ، كما سبق ، ورأيه هنا هو الأولى ، كما ذكره الرضى في شرح الكافية .

الثاني : أنها عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو ، مع ذلك زائدة زيادة ، وقد نسب إلى ابن خروف[٢] ، وذكر المرادى[٣] والأشمونى[٤] أنّ ابن عصفور صححه ، وقال : ينبغى أن يحمل عليه مذهب سيبويه والأخفش ، لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو . وقد أخطأ من زعم ذلك على ابن عصفو إذ أنه لم يذكره في المقرب[٥] ، بل قد نص في الشرح الكبير على أنه يشترط في كونها عاطفة عدم دخول الواو عليها ، يقول : « . . . ولو كانت (لكن) هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف ، ومذهب

(١) شرح الكافية الشافية (١٢٣٠)
(٢) ابن الناظم عن الألفية (٢١٠)
(٣) المرادى على الألفية (٣ / ١٩٣)
(٤) الأشمونى (٣ / ٩١)
(٥) انظره (١ / ٢٣٣)

سيبويه أنها عاطفة ، لأنها إذا دخل عليها حرف العطف تخلصت للاستدراك ، ولم تكن عاطفة ، ومثال العاطفة : ما قام زيد لكن عمرو ..»[1] ،

الثالث : أنها للعطف سواء أتيت بالواو أم لا ، وهو منسوب إلى ابن كيسان[2] .

---

(١) الشرح الكبير (١ / ٢٢٤)
(٢) الأشموني (٣ / ٩١)

احتواء بدل البدل والاشتمال على الضمير

قال ابن مالك فى الألفية .

مُطابِقاً أوْ بَعْضاً أوْ مَا يَشْتَمِلْ

عَلَيْهِ يُلْفَى أوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ[1]

ذكر ابن مالك فى هذا البيت أنواع البدل ، وهى :

الأول : المطابق ، كقوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين[2]) ، وهو المسمى بدل الكل من الكل .

قال فى شرح الكافية الشافية : « وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى ، بخلاف العبارة الأخرى ، فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء ، وذلك غير شروط للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله تعالى ، كقراءة[3] غير نافع وابن عامر : ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، اللهِ﴾[4] » .

---

(١) المرادى (٣ / ٢٤٦) ، وشرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٧٤) .

(٢) الفاتحة من الآية (٦ ، ٧) .

(٣) انظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد ٣٦٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٧٦) .

الثاني : بدل بعض من كل ، نحو : قبضت المال نصفه ، وهو عند البصريين[2] يقع على أكثر الشيء ، وعلى نصفه ، وعلى أقله .

وعن الكسائي وهشام[1] : أن بعض الشيء لا يقع إلا ما على دون نصفه ، ولذلك منع أن يقال : « بعض الرجلين لك » ، أي أحدهما .

الثالث : بدل اشتمال ، وهو ما صح الاستغناء عنه ، وليس مطابقا له ولا بعضا ، نحو : أعجبتني البنت حسنها .

الرابع : بدل مباين مطلقا ، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه ، وذلك نحو قول النبي ـ ﷺ ـ : « إن الرجل ليصلي الصلاة ، وما كتب له نصفها ، ثلثها . . . إلى العشر[3] » .

يقول في شرح الكافية الشافية : « واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميراً عائداً على المبدل منه ؛ والصحيح عدم اشتراطه .

لكن وجوده أكثر من عدمه ، كقوله تعالى :

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، وكقول الراجز :

وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا

---

(١) المرادى (٣ / ٢٤٧)

(٢) السابق

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (٣١٩/٤ ، ٣٢١) .

وَعَتَكَ الْبَوْلِ عَلَى أنسَائِهَا[1]

ومن الشواهد على الاستغناء عن الضمير : قوله تعالى :

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[2]

فهذا بدل بعض من كل – أى ولم يحتو على ضمير يعود إلى المبدل منه .

ومن بدل الاشتمال المستغنى عن ضمير قوله تعالى :

(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ)[3]

قال المرادى : « وتؤولت الآيتان على حذف الضمير ، أى (منهم) و (فيه)[4] » .

---

(١) رجز لم ينسب له صاحب ، ونسبه ياقوت فى معجم البلدان (تقتد) إلى أبى وجزة السعدى .

تقتد : ركية فى شق الحجاز من مياه بنى سعد بن بكر .

عتك البول : أن يضرب البول إلى الحمرة ، وهذا يحدث إذا قل ورود الإبل المـــاء .

الأنساء جمع نسا ، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق . الكتاب (١ / ٧٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٨٠) . والعينى (٤ / ١٨٣) . والشاطبى (٤ / ٣٨٦) .

والشاهد فيه نصب (برد مائها) على البدل من (تقتد) بدل اشتمال . والبدل مشتمل على ضمير يعود إلى المبدل منه .

(٢) من الآية ٩٧ من آل عمران .

(٣) ٤ ، ٥ من سورة البروج .

(٤) شرح الكافية (٣ / ١٢٧٩ ، ١٢٨٠) .

هذا ما ورد نصاً في شرح الكافية لابن مالك ، وظاهر التسهيل أنه خالف ذلك ، فألزم وجود الضمير أو ما يقوم مقامه فيهما ، ومثل للقائم مقامه بـ(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ).

فالألف واللام تقوم مقام الضمير .

وذهب الفراء[1] ، وتبعه ابن الطراوة إلى أن النار بدل كل من كل ، عبر بالأخدود عن النار ، لما كان مشتملا عليها ، كقولهم : « عفيف الإزار » .

وقال ابن هشام[2] ، الأولى أن يكون على حذف مضاف ، أي أخدود النار .

وقال ابن خروف[3] : هو بدل إضراب .

والصحيح اشتراط النحويين مصاحبة الضمير لها ، من أجل الربط .

---

(١) شرح الألفية للمرادى (٣ / ٢٤٩) .

(٢) المرادى (٣ / ٢٤٩) (٣) السابق .

بدل الاشتمال

هو ما دل على معنى في متبوعه ، أو استلزمه[1] ، فالأول كقولك :
أعجبني زيد علمه ، وقول الراجز :

وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا
وَعَتَكُ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا[2]

والشاهد فيه نصب (برد مائها) بدل اشتمال من (تقتد) ، وهو موضع بعينه ، ذكره أبو حيان في التذكرة[3] .

والثاني - أي الذي يستلزم معنى في المتبوع - كقولك : أعجبني زيد ثوبه وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[4] ، لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه ، وهو ترك تعظيمه ، وقول أبو حيان : « وإنما قيل للنبي - ﷺ - ، (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ) علم - عليه السلام - أنهم لا يسألون عن وجود الشهر ، وإنما سؤالهم عن القتال ، فجاء بـ (قتال) توكيداً[5] » .

ومنه - أيضاً - قوله - تعالى - :

---

(١) ابن الناظم على الألفية (٢١٦) .
(٢) سبق تحقيق هذا الرجز .
(٣) ص ١٨٥
(٤) البقرة من الآية رقم ٢١٧
(٥) التذكرة ص ١٨٥

﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾(١) ، يقول ابن الناظم : « فإن وقت الانتباذ وما عقبه يستلزم معنى في مريم ـ عليها السلام ـ وهو كونها على غاية من التقى ، والبر والعفاف ، فلذلك صح في (إذ) أن تكون بدل اشتمال من (مريم)(٢) ».

ولا بد في بدل الاشتمال من تحقق أمرين :

الأول : إمكان فهم معناه مع الحذف ، كما في قولك : أعجبني زيد أدبه فإن ذكر زيد يشتمل على أدبه اشتمالا يفهم معناه في الحذف ، ومن ثم امتنع عقلت زيداً بعيره ، لأن ذكر (زيد) لا يشتمل على البعير ، ولا يشعر به ، وهذا الشرط نص عليه أبو حيان بقوله : « أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول يستدعي الثاني ، ويكاد يعطيه ، فالكلام باد عليه عدم الاكتفاء بالأول ، وسبقية التشوف إلى الثاني . . . »(٣) .

الثاني : حسن الكلام على تقدير حذفه ، ومن ثم امتنع(٤) نحو أسرجت زيداً فرسه ، لأنه ، وإن فهم معناه في الحذف لا يحسن استعمال مثله ، وإن جاء شيء منه حمل على الإضراب ، أو الغلط ، ومثال ذلك أن تقول : أعجبتني الجارية ، فالمعنى واضح على أنه أعجبك حسنها ، ولم تعجبك الجارية بسبب أنها جارية ، لأن ذلك يوجب أن يكون كل من يقع عليه هذا الاسم

---

(١) سورة مريم الآية رقم ١٦

(٢) ابن الناظم على الألفية ٢١٦

(٣) التذكرة لأبي حيان (١٨٧ ، ١٨٨)

(٤) ابن الناظم على الألفيه ٢١٦

داخلا فى هذا الخبر ، ولم يرو أحد ذلك ، وإنما المراد ما ذكرناه من حسن أو ظرف أو أدب .

وقد اشترط بعضهم فى هذا النوع من البدل أن يكون الثانى صفة من صفات الأول ، وهو مذهب الزجاج[1] وذلك نحو قولك : أعجبنى عبد الله علمه ، وهذا فاسد[2] ، لأنهم يقولون : سُرِقَ عبد الله ثوبُهُ ، والثوب ليس بمصدر ، والصحيح - كما قال أبو حيان[3] - أنه الأكثر وروده وصفاً ، نحو أعجبنى زيد علمه ، وأعجبتنى الجارية ظرفها ، وقد جاء معه ما كان ذاتاً ، نحو : سُرِقَ زيدٌ فَرَسُهُ ، وسُرِقَ عبد الله قلنسوته ، وسرتنى الفتاة زوجها ، وسنانها .

واختلفوا فى المشتمل فى بدل الاشتمال على الأقوال الآتية :

أحدها : أن الأول هو المشتمل على الثانى ، وذلك مذهب الفارسى[4] فى أحد قوليه ، وكذا الرمانى[5] فى أحد قوليه ، وخطاب الماردى[6]

---

(١) نسبه إليه ابن عصفور فى شرحه الكبير (١ / ٢٨١)

(٢) السابق

(٣) الارتشاف (٢ / ٦٢٢)

(٤) فى الايضاح العضدى ص ٢٨٣ : « ... ومنه قوله — عز وجل — (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ) .
فالأخدود مشتمل على النار »

(٥) التصريح (٢ / ١٥٧)

(٦) الارتشاف (٢ / ٦٢٤)

وابن الخباز[1] ، والسيرافي[2] ، والشلوبين[3] ، ويحيى بن حمزة العلوى[4] والدماميني[5] ، قال خطاب : « ولا يجوز سرني زيد داره ، ولا أعجبني زيد فرسه ، ولا رأيت زيداً فرسه ، ويجوز : سرني زيد ثوبه ، وسرني زيد قلنسوته ، لأن الثوب يتضمن جسده »[6] قال أبو حيان : « وقد ردوا عليه هذه المثل التي أجازها »[7] .

ورجح هذا المذهب ابن عصفور في الشرح الكبير ، قال : « والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملا على الثاني ، وأعني بذلك أن يذكر الأول ، فيجوز الاكتفاء به عن الثاني ، وذلك نحو : سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه أو فرسه ، لأنه قد يجوز أن تقول : سرق

---

(١) يقول في توجيه اللمع (٢٢٣) : « الثالث : أن تبدل الاسم من الاسم والثاني دال على معنى يوصف به الأول ، وهذا يسمى بدل المصدر ، وبدل الاشتمال ـ أيضا ـ لأن الأول اشتمل على الثاني » .

(٢) انظر شرحه على الكتاب (٢ / ٢٤ ، ٢٥)

(٣) يقول في التوطئة (١٥٩) : « ... وفي هذا ما في قولك : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، إلا أن بدل المضمر من المضمر ، والمضمر من الظاهر ، فيما البدل فيه بعض الأول ، أو مشتمل عليه الأول ... » .

(٤) انظر شرحه على الكافية (٦٥١) رسالة دكتوراه .

(٥) انظر تعليق الفرائد بشرح تسهيل الفوائد (٢ / ٣٩٩) رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية باسم د / محمد السعيد عبد الله عامر .

(٦) الارتشاف (٢ / ٦٢٤)

(٧) السابق

عبد الله ، وأنت تعنى الثوب أو الفرس »[1] . وهو مردود بنحو «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه» إذ أن الصحيح أن الثانى هو المشتمل على الأول ، لا العكس كما ذهب إليه بعضهم ، وهو بدل اشتمال بالفلق .

الثانى : أن البدل هو المشتمل على المبدل منه وقد نسبوه إلى أبى على الفارسى فى الحجة[2] ، ويقوى ذلك بعض الأمثلة ، منها المثال السابق مباشرة ، فالثوب هو المشتمل على (زيد) ، لا العكس ، وهو مردود ، لأن نحو : أعجبنى زيد كلامه ، وفصاحته ، وكرهت عمراً ضجره ، وساءنى خالد سوء خلقه ، ونحو ذلك ليس الثانى فيه مشتملا على الأول .

الثالث : جواز الأمرين السابقين ، يقول ابن القواس فى شرح الكافية : « وقيل : إن الأول يشتمل على الثانى ، وبالعكس فى نحو : أعجبنى زيد ثوبه الثانى يشتمل على الأول ، وفى نحو أعجبنى الجارية حسنها الأول يشتمل على الثانى »[3] ، ولم أجد من نسب هذا الرأى إلى شخص معين .

الرابع : أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل ، فيكون إسناده إلى الأول مجازاً ، وإلى الثانى حقيقة ، وقصدهم بهذا أن العامل هو المشتمل على البدل ، بمعنى أن معنى العامل متعلق به ، وإن تعلق فى اللفظ بغيره ، نحو :

---

(١) الشرح الكبير لابن عصفور (١ / ٢٨٢) .

(٢) نسبه إليه الدماميني فى تعليق الفرائد (٢ / ٣٩٩) ، وأبو حيان فى الارتشاف (٢ / ٦٢٤) ، والشيخ خالد فى التصريح (٢ / ١٥٧) ، ولم أعثر عليه فى الحجة .

(٣) انظر شرح ابن القواس على الكافية (٣٧٦) — رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية باسم د / زيان أحمد الحاج إبراهيم .

أعجبتنى الجارية حسنها ، فالإعجاب متعلق لفظاً بالجارية ، وهو فى المعنى متعلق بالحسن ، ولأجل هذا قالوا : أعجبنى الجارية حسنها بغير علامة فى الأكثر وهو مذهب المبرد(١) وابن جنى ، وابن الباذش(٢) ، وابن أبى العافيه(٣) ، وابن ملكون(٤) ، وابن هشام(٥) ، ورجحه ابن أبى الربيع فى كتابه الملخص فى ضبط قوانين العربية(٦) ، وهو كما قال ، مع أنه قد رده ابن مالك فى شرحه على تسهيله بأنه لا يطرد ، قال : « وأما عدم أطراد الثالث — يقصد الرابع هنا — فظاهر ، لأن من بدل الاشتمال :(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ)، والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال »(٧) .

وقد بين ابن أبى الربيع أن العامل فى الآية يشمل البدل ، حيث قال : « وعلى هذا قوله سبحانه » ـ وذكر الآية ، ثم قال : « لأن السؤال مشتمل على القتال ، وطالب به ، وإن كان فى اللفظ معلقاً بالشهر »(٨) .

هذا ، وعبارة ابن مالك فى الألفية والكافية جاءت محتملة للمذهبين الأول ، والثانى قال :

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلْ

عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)(٩)

---

(١) المقتضب (١ / ١٦٥)

(٢) الارتشاف (٢ / ٦٢٤) (٣) السابق

(٤) التصريح (٢/ ١٥٨) (٥) أوضح المسالك (٣ / ٤٠٣)

(٦) انظره ص٥٧٧

(٧) شرح ابن مالك على تسهيله ورقة (١٩٢ ب)

(٨) الملخص (٥٧٨)

(٩) متن الألفية (٣٤) ، وشرح الكافية الشافية (١٢٧٤)

ويقول الشيخ خالد فى إعراب هذا البيت : « (مطابقا) ـ بكسر الباء ـ مفعول ثان لـ (يُلفَى) مقدم عليه .

(أو بعضاً أو ما) : معطوفان على (مطابقا ، و (ما) : موصول اسمى .

وجملة (يشتمل) : صلة (ما) ، والعائد إليها الضمير المستتر فى (يشتمل) المرفوع على الفاعلية .

و (عليه) : متعلق بـ (يشتمل) ، والضمير فى (يشتمل) عائد على البدل ، والضمير فى عليه عائد للبدل منه . . . »[1] .

وإذا كان الأمر كذلك يكون البدل هو المشتمل على المبدل منه عنده ، فيكون قد خالف التسهيل ، وشرحه ، يقول فى التسهيل : « المشتمل فى بدل الاشتمال هو الأول ، خلافاً لمن جعله الثانى ، أو العامل »[2] ، ويقول فى شرحه عليه ـ بعدما ذكر الآراء الواردة فى المقصود بالاشتمال : ـ «والأول هو الصحيح ، لأن الثانى والثالث لا يطردان ، لأن من بدل الاشتمال أعجبنى زيد فصاحته ، وكلامه ، وكرهت زيداً ضجره ، وساءنى خالد فقره وعرجه ، والثانى فى هذه وأمثالها غير مشتمل على الأول ، فلم يطرد كون الثانى مشتملا .

وأما عدم أطراد الثالث ـ يقصد الرابع المذكور هنا ، حيث إنهم لم يذكروا فيه إلا ثلاثة مذاهب فقط ـ فظاهر ، لأن من بدل الاشتمال (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) ، والعامل ليس مشتملا على بدل

---

(١) إعراب الألفية للشيخ خالد (٩٢)

(٢) التسهيل ص ١٧٣

الإشتمال »[1] ، وقمع سوني أن ببنت ذلك بياناً ، كما وضحه ابن أبي الربيع ، ثم إن المسألة فيها مذهب رابع ـ كما ذكرت ـ وهو أن يكون الأول مشتملا على الثاني ، أو العكس .

ويجوز أن يكون الضمير في (يشتمل) عائداً على المبدل منه ، وفي (عليه) عائداً على (ما) ، وعليه يكون قد قصد أن الأول هو المشتمل على الثاني ، فلا يكون ثم تناقض بين الألفية ، والكافية والتسهيل .

ومن العجيب أن المرادي ذكر أن عبارة ابن مالك في الألفية والكافية تحتمل المذهب القائل بأن العامل هو المشتمل على البدل ، قال : « . . اختلف في بدل الاشتمال ، فقيل : هو الأول ، وقيل : الثاني . وقيل العامل .

فإن قلت : فما المفهوم من كلامه ؟

قلت : (أو ما يشتمل عليه) يحتمل القول الأول والثالث ، وإلى الأول ذهب في التسهيل[2] » .

ويقول الشاطبي : « وهذا المذهب ـ يقصد القائل بأن العامل هو المشتمل ـ لا يحتمله كلام الناظم »[3] .

وإذا كان الأمر كما قال المرادي يكون قد خالف الناظم التسهيل وشرحه ـ أيضا ـ ولكن ما ذهب إليه المرادي بعيد .

---

(١) شرح ابن مالك على تسهيله ورقة ١٩٢ ب .
(٢) المرادي على الألفية (٣ / ٢٤٩)
(٣) الشاطبي على الألفية (٤ / ٣٨٨)

المعتمد في الكلام المبدل منه

أو البـــدل

يقول ابن مالك في الألفية [١] والكافية [٢] :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا
وَاسِطَةٍ هُـوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا

فهذه العبارة تدل على أن البدل هو المقصود بالحكم وهذا شيء لا خلاف فيه بين النحويين ، يقول العلوى في شرح الكافية : « .. لا خلاف بين النحاة أن البدل هو المقصود بالكلام ، والأول إنما يذكر من أجل كونه بساطا للذكر ، والثاني معتمد الحديث [٣] » .

ثم قال ابن مالك – أيضا – في الألفية :

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا
تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً أَوِ اشْتِمَالَا
كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا [٤]

ففي تمثيله بقوله : (كأنك ابتهاجك استمالا) تنبيه على نفس المسألة ،

---

(١) الأشمونى (٣ / ١٢٣)
(٢) شرح الكافية الشافية (١٢٧٤)
(٣) شرح الكافية للعلوى ص ٦٥٦
(٤) متن الألفية ص ٣٥

وهو أن البدل معتمد الحديث، وذلك أنه أتى بالخبر جارياً على (ابتهاجك)— وهو البدل — ولو أجراه على المبدل منه لقال اشتَمَلْتُ ، وبانضمام هذا إلى ما قبله تتأكد أن الناظم قد قصد أن المبدل منه فى نية الطرح البتة ، وهو مذهب ابن السراج ، يقول فى الأصول : « البدل على أربعة أقسام : إما أن يكون الثانى هو الأول ، أو بعضه ، أو يكون المعنى مشتملا عليه ، أو غلطاً ، وحق البدل ، وتقديره أن يعمل العامل فى الثانى ، كأنه خال من الأول . . [1] » . ففى قوله « . . كأنه خال من الأول » تصريح بأن المبدل منه فى نية الطرح البتة .

وكذا ذهب إلى هذا الرأى المغربى ، صاحب الدرة [2] .

وإذا كان ابن مالك قد قصد هذا فيكون قد خالف التسهيل إذ أنه لم يعتمد فيه لزوم هذا الحكم كما ظهر من الألفية والكافية : « والكثير كون البدل معتمداً عليه » [3] ، أى وقد يكون فى حكم الملغى ، ويقول فى شرحه عليه : « ويقل الاعتماد على المبدل منه، وجعل البدل فى حكم الملغى» كقول الشاعر .

فَكَأَنَّه لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ [4]

---

(١) الأصول (٢ / ٤٦)

(٢) شرح الكافية للعلوى (٦٥١)

(٣) التسهيل ص ١٧٣ .

(٤) قاله الأعشى ، وهو من الكامل ، يصف ثوراً وحشياً واللهق : الابيض . والسراة ، أعلى الظهر . والمعين : الثور الذى بين عينيه سواد .

فجعل « حاجبيه » ، وهو بدل فى حكم ما لم يذكر ، فأفرد الخبر ، ولو جعل الاعتماد على البدل لثنى الخبر ، كما تقول : إن زيداً يديه منبسطتان بالخير ، ولو جعلت البدل فى حكم الملغى لقلت : إن زيداً يديه منبسط بالخير»[١]

قال[٢] : ومثله قول الآخر :

إنَّ السُّيوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا
تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[٣]

فهنا ـ أيضا ـ اعتمد المبدل منه ، فجعل الخبر له ، وألغى البدل (غُدُوَّها وَرَوَاحَهَا) ، ولو لم يلغها لقال : « تركا » بألف التثنية ».

وهذا رأى سيبويه[٤] ، وعبد القاهر[٥] الجرجانى ، والزمخشرى[٦] .

ومما يؤكده أنهم قالوا : زيد رأيتُ غُلَامَه رجلا صالحا ، فلو ذهبت

= والشاهد فيه أنه اعتمد المبدل منه ، وجعل البدل فى حكم الملغى . وفيه شاهد آخر ، وهو أن زيادة (ما) بين البدل ، والمبدل منه من الضرورات .

انظر الدرر اللوامع (٢ / ٢٢١) ، وابن يعيش (٣ / ٦٧) ، والخزانة (٢ / ٢٧٠) ، وديوان الأعشى (٩٧) .

(١) شرح التسهيل ورقة ١٩٢ .

(٢) السابق .

(٣) قاله الأخطل ، وهو من الكامل . وهوازن قبيلة من قبائل قيس عيلان . الأعضب : المكسور أحد قرنيه . والشاهد واضح . الأشمونى (٣ / ١٣٢) ، والخزانة (٢ / ٣٧٢) ، وديوان الأخطل (٣٢٩) .

(٤) نسبه إليه العلوى فى شرح الكافية (٦٥١) ولم أعثر عليه فى الكتاب

(٥) المقتصد (٢ / ٩٤٠)

(٦) المفصل (١٢١)

تبعو الأول لم يسد كلامك ، من جهة أن للمبتدأ يبقى بلا عائد عليه من خبره ، وكذا قالوا : جاء الذى رغبت فيه عامر ، فلو قلنا : إن الأول غير مقصود مطلقاً ، لجاءت صلة الموصول بدون عائد ، وهذا لا يجوز ، ومن هنا نقول إن المبدل منه غير مطرح تماما بل قال بعضهم بجواز اعتماده بكثرة ذكر ابن خروف فى البيت قبل السابق : «أعاد الضمير فى (مُعَيَّنٍ) على اسم (كأنَّ) وترك البدل ، وكلاهما جائز[١] » أى فهما أى المبدل منه ، والبدل على حد سواء فى الاعتماد .

ومما يؤكده أيضا أنك إذا قلت : أعجبتنى الجارية حسنها فلك فى (أعجب) وجهان :

إلحاق العلامة اعتباراً بالمبدل منه ، وعدم إلحاقها اعتباراً بالبدل ، وكلاهما جائز ، فعلى إلحاقها يكون المبدل منه هو المعتبر ، وليس بقليل فى الكلام ، فالحاصل أن البدل على ضربين : منه ما يعتبر ومنه ما لا يعتبر فكيف يقول فيه : إنه المقصود بالحكم لزوماً فثبت أن الأمر بخلاف ذلك ، وما ذهب إليه فى التسهيل أولى .

وذهب ابن عصفور إلى أن الأول مطرح من جهة المعنى ، لا من جهة اللفظ ، وهو رأى لا بأس به ، إذ أنه لا يترتب عليه خلو جملة الخبر من الضمير العائد إلى المبتدأ ، وكذا جملة الصلة لأن المبدل منه غير مطرح من جهة اللفظ ، وإنما هو مطرح من جهة المعنى .

---

(١) نسبه إليه الشاطبى فى شرح الألفية (٤ / ٤٠٧) .
(٢) السابق ، والإفصاح للفارق (١٦٠)

نــداء ما فيـه (أل)

منع النحويون[1] نداء مافيه (أل) اختياراً ، لأن نداءه يفيد التعريف وأل كذلك تفيد التعريف ، ولا يجمع بين معرفين ، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم ، نحو : (يازيد) فإنه يعري عن تعريف العلميـة ، ويعَرَّف بالنداء ، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النـداء وتعريف الألف والـلام أولى ، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية[2] فعلامتان لفظيتان أقوى من لفظية ومعنوية ، وهـذا مذهب سيبويه[3] والبصريين[4] ، وأجاز ذلك الكوفيون[5] مطلقاً ، وأجاز بعض النحويين[6] هذا إذا كان ثم تشبيه ، نحو : يا الأسد شِدَّة ، ويا الخليفة جوداً .

ومما تجدر الإشـارة إليه أن النحويين قد أجازوا الجمع بينهما في المواضع الآتية :

الأول : اسم الله تعالى ، أجمعوا على ذلك .

---

(١) التصريح (٢ / ١٧٢)
(٢) الإنصاف (٣٢٨)
(٣) الكتاب (١٩٥/٢)
(٤) الإنصاف (٣٣٥)
(٥) شرح الكافية لابن القواس (٢٩٠)
(٦) التذييل (٤ / ورقة ١٨٩)

تقول : (يا الله أغفرلى) ـ بإثبات الألفين ـ و (ياالله) بحذفهما ـ و (يا لله) ـ بحذف الثانية [١] فقط ، يقول سيبويه فى الكتاب : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى أسما فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : (يا ألله اغفر لنا) ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام ، لا يفارقانه وكثر فى كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التى من نفس الحروف ، . . . . . . » [٢]

والأكثر أن يحذف حرف النداء ، ويعوض عنه الميم المشددة ، فتقول اللهم ، وقد يجمع بينهما فى الضرورة النادرة ؛ كقول أبى خراش الهذلى :

إنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهمَّ يَا اللَّهُمَّا [٣]

الثانى : الجمل المحكية ، نحو : (يا المنطلق زيد) فيمن سُمِّى بذلك ، نص عليه سيبويه ، يقول : « . . . . ولو سميته (الرجل منطلق) جاز أن تناديه ، فتقول : يا الرجل منطلق ، لأنك سميته بشيئين ، كل واحد منهما اسم تام . . . . » [٤].

---

(١) أوضح المسالك « ٣١/٤ » .
(٢) الكتاب « ١٩٥/٢ » .
(٣) قيل : إن القائل أمية بن الصلت . وهو من الرجز المشطور و « حدث » الأمر الحادث الذى يطرأ عليه ، ويحتاج فيه إلى معونة .
و « ألم » : نزل
والشاهد فيه قوله : « يا اللهم » ، حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التى تأتى فى الكلام عوضا عنها ، وذلك ضرورة نادرة ، لأن العربية على ألا يجمع بين العوض ، والمعوض منه . انظر أوضح المسالك (٣١/٤) ، والتصريح (١٧٢/٢)
(٤) الكتاب (٣٣٣/٣)

الثالث : اسم الجنس المشبه به ، كقولك : (يا الخليفة هيبة) ، نسبه بعضهم إلى ابن سعدان (١) .

الرابع : ضرورة الشعر ، كقوله :

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ وَالَّذِي
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلَا عَدْنَانُ (٢)

قال ابن هشام : « ولا يجوز ذلك فى النثر خلافاً للبغداديين » .

وقد نص ابن مالك فى ألفيته على الموضعين الأولين ، فذكر أن ماعداهما لا يجوز إلا فى الاضطرار ، فقال :

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يا) وَأَلْ
إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ (٣)

---

(١) التصريح ٢، ١٧٣/٢ .
(٢) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائل معين .
و « المتوج » : على زنة اسم المفعول ك « المعظم » و « المكرم » ، وهو الذى ألبس التاج
« العلا » , الشرف . فإن فتحت العين فهو ممدود ، وإن ضممتها فهو مقصور .
« عدنان » أراد أولاد عدنان الذى هو أبو عرب الحجاز .
والشاهد فيه قوله : « يا الملك » حيث أدخل « ياء » التى النـداء على الاسم المقرون بـ « أل » ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين .
أنظر أوضح المسالك ، ٣٢/٤ . والتصريح ، ١٧٣/٢ :
(٣) ابن الناظم على الألفية ٢٢٢

وهذا يستلزم أنه لا يجوز عنده أن تقول : يا الذى قام ، ويا التى قامت ، ويا الأسد شدة ، فيكون هنا قد وافق سيبويه فى عدم جواز دخول حرف النداء على الأسماء الموصولة المقترنة بـ (أل) ، وكذا عدم جواز دخولها على (أل) إذا كان ثم تشبيه ، وعليه يكون قد خالف التسهيل[١] وشرحه[٢] ، فقد أجاز فيهما نداء الموصول المقرون بـ (أل) ، وكذا المشبه به إذا كانت فيه (أل) فيكون هنالك قد تبع المبرد[٣] وبعض النحويين ، ووجهتهم أن يا الذى قام فى تقدير : يامقولا له كذا ، ويا الأَسَدُ شدةً فى تقدير : يامثل الأسد شدة ، فتكون (يا) قد دخلت فى المعنى على ماليس فيه (أل) وهذا غير صحيح ، إذ أنه لو كان صوابا للزمهم أن يقولوا : يا الرجل ، لأنه فى معنى يا أيها الرجل ، ويا القرية ، لأنه فى تقدير : يا أهل القرية ولا أحـــد يقول ذلك .

---

(١) أنظره ص ١٨١

(٢) يقول فى شرح التسهيل ورقه ٢٠٢ : (.... وقاس عليه المبرد دخول (يا) على ماسمى به من موصول مصدر بالألف واللام . نحو يا الذى قام مسمى به ، وهو قياس صحيح ، وأجاز ابن سعدان يا الأسد شدة ..... وهو - أيضا - قياس صحيح) .

(٣) نسب ذلك إليه ، ابن مالك فى شرحه على التسهيل ورقة ٢٠٢ ولم أجده فى المقتضب .

تابع المنادى

المنادى إذا كان منصوباً ، كالمضاف ، والشبيه به والنكرة غير المقصودة فحكم تابعه النصب ، ولا يختلف أحد في ذلك ، لأن المتبوع منصوب ، هذا إذا كان التابع نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان ، نحو : ياغلام زيد الطويل ، وياضارباً أبوه الفاضل ، وكذلك : يا أبا عبد الله محمداً ويابنى تميم أجمعين .

وأما البدل وعطف النسق فحكمها حكم المستقل سواء أكان المنادى منصوباً أم كان مبنياً ، لقول ابن مالك :

. . . . وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا[1]

يريد أن هذين التابعين لهما حكم أنفسهما لا حكم التبعية ، تقول في المعطوف : يازيد وعمرو وياخالد ومحمد ، وكذا : ياعبد الله ومحمد وزيد ، وياعبد الله وأبابكر ، وكذلك البدل ، نحو : يازيد أخانا ، ويارجل زيد ، وياعبد الله أخانا ، ويا أباعبد الله زيد ، ووجه ذلك أن حرف العطف لما كان مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجب أن يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء وكذا البدل ، لأنه المقصود بالحكم فكأنَّ الحرف قد باشره ، سواء قلنا : إنه على تقدير تكرار العامل أم على تقدير طرح الأول[2] .

أما إذا كان المنادى مبنياً على الضم فقد قال ابن مالك في تابعه :

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ
أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم (٢٢٣)
(٢) الشاطبي (٤/٤٨١)

وَمَاسِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ(١)

يعنى بذلك أن المنادى المبنى على الضم إذا اتبع بنعت أو توكيد ، أو عطف بيان وكان التابع مضافاً من غير أن تلحقه الألف واللام ، فحكمه النصب مطلقا ، تقول : يازيدُ ضاربَ عمرو ، ويارجلُ صاحبَ عمرو، فى النعت ، وفى العطف البيانى تقول : يازيد أبا عبد الله ، وياعمرو أخانا ، وفى التوكيد : ياتميم كُلَّهم .

ووجه ذلك فى النعت أن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت ، وحرف النداء لا يعمل فى المضاف إلا النصب ، وكذلك عطف البيان هو كالنعت فى وجه النصب ، وكذا التوكيد (٢)

أما إذا كان تابعه غير مضاف من التوابع الثلاثة ، فقد أجازوا فيه وجهين : الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب حملا على المعنى تقول فى النعت : يازيدُ الفاضلُ والفاضلَ ، وفى البيان :

ياغلامُ زيدٌ ، وزيداً ، وفى التوكيد : ياتميم أجمعون ، وأجمعين.

وكذا إن كان مضافاً مقروناً بالألف واللام نحو : يازيد الحسنُ الوجه ، وياعمرو الطويل القامة ، يجوز فى (الحسن) و (الطويل) الوجهان ، الرفع والنصب ، فالنصب حملا على الموضع ، إذا أن موضع المبنى نصب ، والرفع حملا على اللفظ ، وإنما جاز فيه الرفع ، وهو مضاف ، لأن إضافته فى نية الانفصال ، ولذلك دخلت عليه الألف واللام ، فكأنه غير مضاف .

---

(١) الاشمونى (٣/١٤٧،١٤٨) ، وشرح الكافية الشافية (٣/١٣١٠)

(٢) الشاطبى (٤/٤٧٨)

والتعارض فى هذه المسألة أنه خص هذه الأحكام فى الألفية ، وكذا فى الكافية بتابع ذى الضم دون غيره ، وهذا يقتضى بظاهره أن هذا الحكم لا يكون فى المبنى على الألف أو الواو ، وهذا غير صحيح ، بل الحكم المذكور جائز فى المبنى كله فإنك تقول :

يازيدان القائمان والقائمين ، ويازيدون القائمون ، والقائمين إذا نعت بالمفرد ، فإذا نعت بالمضاف قلت يازيدان صاحبي عمرو ، ويازيدون أصحاب عمرو ، وكذلك سائر التوابع يجرى فيها مع المبنى على غير الضم مايجرى مع المبنى على الضم من الحكم .

أما فى التسهيل فقد جاءت عبارته صحيحة ، وحكمه دقيقا فقال :

لتابع غير (أى) ، واسم الإشـــارة ، من منادى كمرفوع إن كان غير مضاف الرفع والنصب مالم يكن بدلا أو منسوقاً ٠٠٠٠ »[1]

فقال : « كمرفوع » ، ولم يقـــل من منادى مضموم ، وكذلك بين فى الشرح مراده من ذلك فقال: « ٠٠٠ وقد تقدم أن نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناء على ضمة ظاهرة ، أو مقدرة ، أو على ألف ، أو على واو ، فهو بذلك مرفوع ، فلذلك قلت : ٠٠٠ من منادى كمرفوع ٠٠٠٠ »[2]

فكان من الواجب عليه هنا وفى الكافية أن يحرر عبارته فيقول مثلا : تابع ذي البناء ؛ أو : تابع مبنى مضافاً دون أل ٠ ٠ ٠ وهكذا .

---

(١) التسهيل ص ١٨١
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ورقة ٢٠٢

الترخيم على لغة من ينتظر

إذا رخمت المنادى ، حذفت ما حذفت ، ونويت ثبوته ، فلا يغير ما بقى ، بل يظل على حاله ، كما لم يحذف منه شيء ، وهذه تسمى لغة من ينوى أو من ينتظر ، ومثال ذلك أن تقول : ياحارِ ، ويا جعفَ ، وياقمَطْ في ترخيم : حارث ، وجعفر ، وقمطر ، أما على اللغة الأخرى فتقول : ياحارُ ، وياجعفُ ، يا قمطُ ، أى تعامله كأنه اسم تام ، لم يحذف منه شيء ، وهذه لغة من لم ينو ، أو من لم ينتظر ، وهى ليست مرادة هنا .

وقد أشار ابن مالك إلى الأولى بقوله فى الألفية :

وَإِنْ نَوَيْتَ – بَعْدَ – حَذْفٍ – مَا حُذِفْ
فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ(١)

وهو بهذا يخالف الفراء فى امتناعه من إبقاء آخر الكلمة بعد الحذف ساكناً ، مالم يحذف الساكن مع الآخر ، فيقول فى قمطر ، وهرقل : يا قِمَ ، وياهِرَ ، كما ذهب الناظم وغيره من البصريين ، ولا يقول : ياقمطْ ، وياهِرَقْ ، أما الكوفيون(٢) فلا يرخمونه إلا على لغة من لا ينتظر ، فيقولون : يا قِمطُ ، وياهرقُ .

كذلك - أيضا - يقتضى إطلاقه فى هذا البيت أنك إذا أردت أن ترخم نحو : قاضون ، ومصطفونَ مسمى بهما على لغة من ينوى : تقول : يا قاض ،

---

(١) ابن الناظم على الألفية (٢٢٣) .

(٢) المرادى (٤ / ٥١) .

ويا مصطف ـ بالفتح ـ من غير رد شيء مما حذف لأجل سكون الواو ، إذ أن الأصل قاضيون ومصْطَفَيُون ، فنقلت ضمة الياء إلى ما قبلها ، ثم حذفت الياء ، لالتقاء الساكنين ، فلما رخمت الكلمة ، بحذف الواو والنون وجب رد الياء والألف لزوال ما أوجب حذفهما ، وهو إلتقاء الساكنين(١) ، فتقول: يا قاضي ، ويا مصطفى ، وهذا مذهب الخليل ، وسيبويه(٢) ، وخالفهما ابن مالك في الألفية ، وكذا في التسهيل وشرحه ، فجعل الكلمة كأنها لم يحذف منها شيء ، فكأن سبب حذف الياء أو الألف موجود ، وإن كان قد زال في الظاهر بسبب الترخيم ، يقول في التسهيل : « تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على الأعرف ما بقي » . خلافاً لأكثرهم في رد ما حذف لأجل واو الجمع(٣) » .

ويقول في شرحه عليه : « وأكثر النحويين يردون ما حذف لأجل واو الجمع ، فيقول في ترخيم قاضُون ومُصْطَفَوْنَ علمين : يا قاضي ، ويا مصطفى ، ويشبهونه برد ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفاً ، كقول الواقف على : هَلْ تَفْعلُنْ : هل تفعلون ، برد واو الضمير ، ونون الرفع لزوال سبب حذفهما ، وهو ثبوت نون التوكيد وصلا ، وهذا التشبيه ضعيف(٤) » .

ثم نقل احتجاجاً آخر ، ورد عليه ـ أيضا .

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ورقة (١٨٣ ، ١٨٤) .

(٢) الكتاب (٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣) .

(٣) التسهيل ص (١٨٩) .

(٤) شرح التسهيل ورقة (٢٠٧) .

أما فى الكافية وشرحها فقد وافق الخليل وسيبويه وأكثر النحويين فى رد ما حذف لزوال سببه ، فيقول : يا قاضى ، ويا مصطفى ، برد الياء ، والألف مخالفاً ما نص عليه فى الألفية ، يقول فى شرح الكافية الشافية : «ولو سُمِّى بقاضِين ، ونحوه من جمع المعتل اللام ، لقيل فى ترخيمه : (ياقاضى)- على الوجهين - أى على اللغتين -

لأن الياء التى هى لام الكلمة حذفت لملاقاة ياء الجمع ، فلما حذفت ياء الجمع ونونه ترخيما عادت الياء الأصلية ، لزوال سبب حذفها ، ولا فرق فى هذا بين لغة من نوى ، ولغة من لم ينو ، إلا أن من لم ينو يقدر ضمة الياء ، ومن نوى لا يقدرها[1] » .

كذلك يترتب على الإطلاق الذى نص عليه بقوله :

. . . فَالْبَاقِىَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِف

أن يقول فى ترخيم مضارّ ، ومحاجّ ، وتحاجّ ، وإسحارّ مسمى بها : يامضارْ ، ويا محاجْ ، ياتحاجْ ، ويا إسحارْ - بسكون الحرف الأخير فى الجميع - وهذا خطأ ، إذ يترتب عليه إلتقاء الساكنين على غير حده ، والصحيح أنه إن كان أصلى السكون نحو : إسحار حركته بالفتح فتقول : يا إسحار فتحركه بأقرب الحركات إلى الحاء ، وقيل إلى الألف ، واختلف النقل عن سيبويه فى هذه الكلمة فقال السيرافى[2] : يتحتم الفتح ، وقال : الشلوبين[3]

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣ / ١٣٦٦) .
(٢) المرادى (٤ / ٥٢) .
(٣) السابق .

يختاره ، ويجيز الكسر ، ونقل ابن عصفور[٢] عن الفراء[١] أنه يكسره على أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب الزجاج[٣] ، ونقل بعضهم عنه ـ أيضا ـ أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر ، حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال : يا إسْحَ .

أما إذا كانت له حركة في الأصل حرك بها فتقول : يا مضار ، ويا محاج ـ بالكسر ـ إن كانا اسمى فاعل ، وبالفتح إمكانا اسمى مفعول ، وتقول : يا تحاجُ ـ بالضم ـ لأن أصله تحاجج .

أما في التسهيل وشرحه فقد وافق النحويين في أن يحرك أول المثلين بالفتح إن كان أصلى السكون ، ويعود إلى حركته إن كان متحركا في الأصل ، يقول في التسهيل : « فلا يغير على الأعرف ما بقي إلا بتحريك آخر تلا ألفا ، وكان مدغما في المحذوف[٣] » .

ويقول في شرحه عليه : « ونبهت بقولي : فلا يغير على الأعرف ما بقي إلا بتحريك آخر تلا ألفاً ، وكان مدغما في المحذوف على نحو : مضارّ ، وتضارّ ، وإسحارّ أعلاماً ، ترخم بحذف ثاني مثليهما ، ويبقى أولهما ساكنا ، وقبله ألف ، فلا بد من تحريكه ، لئلا يلتقى في الوصل ساكنان على غير الشرط المعتبر ، أعنى كون الثاني مدغما في مثله ، فيجب التحريك بالرد إلى الأصل ، فيما له حركة أصلية ، فيقال في مضار المنقول من اسم فاعل : يا مضارِ ، وفي المنقول

---

(١) الأشمونى (٣/ ١٨٠)

(٢) السابق .

(٣) التسهيل ص ١٨٩ .

من اسم مفعول يا مضارّ ، ويقال في المنقول من تضارّ يا تضارّ ، لأن أصله تضارُر ، فلو لم يكن للساكن حركة أصلية ، كإسحارّ ، وهو نبت حرّك بالفتحة لمجانستها الألف ، ولأنها حركة أقرب المتحركات» [1] .

وما ذهب إليه فى التسهيل وشرحه هو الصحيح ، إذ ما ذهب إليه فى الألفية مخالف للقواعد ، لأنه يلتقى فيه الساكنان على غير حده .

(١) شرح التسهيل ورقه (٢٠٦)

إذن

كان القياس فيها ألا تعمل ، لعدم اختصاصها[١] ، إذ أنها تدخل على الأسماء ، كما تدخل على الأفعال ، تقول لمن قال : آتيك غداً : إذن زيد يكرمك ، كما تقول : إذن يكرمك زيد ، وكذلك قال الله تعالى : (وَلَن تُفْلِحوا إذَنْ أبداً)[٢] ، ولكنهم أعملوها حملا لها على ظن ، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة ، وتأخرها وتوسطها بين جزءيها ، إلا أن ظن إذا توسطت جاز إلغاؤها ، وإعمالها ، وإذن في التوسط ملغاة لاغير ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[٣] ، يقول سيبويه في الكتاب : « اعلم أن إذن إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة ، عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : إِذَنْ أُجِيئَكَ ، وإِذَنْ آتِيَكَ[٤] .

فسيبويه قد حملها في العمل على أرى ، وليس على ظن ، ولافرق بينهما ، ولكنه جعل إذن مثل أرى تماماً ، في أن كليهما لا يعمل إلا مبتدأ به .

والصحيح أنها حرف ، وهو مذهب الجمهور[٥] ، وذهب بعض الكوفيين[٦] إلى أنها اسم ، والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك ، ثم حذفت الجملة أي (جئتني) ، وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أن .

---

(١) شرح الفاكهي على قطر الندى (١ / ١٤٨) .
(٢) سورة الكهف من الآية رقم ٢٠ .
(٣) معاني الحروف للرماني (١١٦ ، ١١٧) .
(٤) الكتاب (٣ / ١٢) .
(٥) المغني (٢٠) .
(٦) الأشموني (٣ / ٢٩٠) .

وذهب بعضهم[١] إلى أنها مركبة من (إذ) و (أن) ، ثم خففت الهمزة، ونقلت حركتها إلى الذال الساكنة قبلها ، وحذفت ، وقد نسب هذا الرأى إلى الخليل[١] .

وذكر السيوطي[٢] أن أبا على الرندى قد نص على أنها مركبة من (إذا) و (أن) لأنها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما ، فتعطى الربط كـ (إذا) ، والنصب كـ (أن) ، ثم حذفت همزة (أن) ، وألف (إذا) لالتقاء الساكنين .

والصحيح أنها بسيطة ، لأن التركيب خلاف الأصل ، لا داعي لتكلف القول به ، وعلى القول ببساطتها تكون هى الناصبة بنفسها ، لا أن مضمرة بعدها خلافاً للزجاج[٣] وغيره .

وكذلك اختلف فى معناها ، قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء[٤] ، فحمله الشلوبين[٥] على ظاهره ، وقال : فى كل موضع ، وتكلف تخريج ما خفى فيه ذلك ، فذكر أن معنى : إذن أصدقك لمن قال لك : أحبك : إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك ، وهذا تكلف لا داعى له .

أما الفارسى[٦] فقد حمله على الغالب ، وقد تتمحض عنده للجواب .

---

(١) الهمع (٢ / ٦) .
(٢) السابق .
(٣) شرح الألفية للشاطبي (٤ / ٨٦٣) .
(٤) الكتاب (٤ / ٢٣٤) .
(٥) المغنى (٢٠) .
(٦) السابق .

ولا تعمل النصب إلا بالشروط التالية :

١ - أن تكون مصدرة فى أول الكلام ، فإن وقعت حشواً فيه بأن كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها أهملت ، قال الرضى : « وذلك[1] فى ثلاثة مواضع :

الأول : أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها ، نحو : أنا إذن أكرمك وإنى إذن أكرمك .

الثانى : أن يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو . إن تأتنى إذن أكرمك .

الثالث : أن يكون جواباً للقسم الذى قبلها ، نحو : والله إذن لأخرجنّ ، وقوله :

لَئِنْ عَادَ لِى عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا
وَأَمْكَنَنِى مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا[2]

---

(١) شرح الكافية للرضى (٢ / ٢٣٨) .

(٢) قاله كثير عزة ، وهو من الطويل وأنشده سيبويه فى الكتاب (١٥/٣) . يمدح الشاعر عبد العزيز بن مروان . و اللام لام الايذان بالقسم . و (لا أقيلها) : فى موضوع جزم على جواب الشرط .

والشاهد فى قوله : (إذن لا أقيلها) حيث ألغيت (إذن) عن العمل لوقوعها حشواً ، بين القسم وجوابه . انظر الجمل (٢٠٥) ، وابن يعيش (٩ / ١٣) ، وشذور الذهب (٢٩٠) ، والمغنى (٢١) والعينى (٤/ ٣٨٢) ، والتصريح (٢ / ٢٣٤) ، والدرر اللوامع (٢ / ٥) ، والأشمونى (٣ / ٢٨٨) وديوانه (٢ / ٧٨) .

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء ، بل تقع متوسطة في غيرها ، نحو : يقتل إذن زيد عمراً ، وليس الرجل إذن زيداً » .

وأما قول الشاعر :

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا
إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا[1]

فمؤول على حذف خبر (إن) ، أي إني لا أقدر على ذلك ، كما قال ابن هشام ، أو إني تالف ، كما ذكر الرماني ، ثم استأنف ما بعده ، وخرجه بعضهم على الضرورة ، وقال الأندلسي : « يجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، أي إني أذل ، أو لا أحتمل ثم ابتدأ ، وقال : إذن أهلك ، والوجه رفع (أهلك) ، وجعل أو بمعنى (إلا)[2] » .

الشرط الثاني : أن يكون المضارع الذي يليها مستقبلا ، فإن كان حالا أهملت ، كما إذا حدثك إنسان بحديث ، فقلت له : إذن تصدق ، وإنما ذلك ، لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال ، فلا تعمل في الحال للتدافع ، وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول .

الشرط الثالث : أن يكون الفعل متصلا بها ، لأنها عامل ضعيف ، إذ أنها

---

(١) رجز لرؤبة . والشطير : البعيد ، قاله الأصمعي انظر الانصاف (١٧٧) ، وابن يعيش (٧ / ١٧) ، والمغنى (٢٢) ، والعيني (٤ / ٢٨٣) ، والتصريح (٢ / ٢٣٤) ، والدرر اللوامع (٢ / ٦٢) ، والأشموني (٣ / ٢٨٨) ، واللسان مادة شطر ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي (١ / ٧٠) .

(٢) شرح الكافية للرضي (٢ / ٢٣٨) .

تعمل بالحمل على غيرها ، كما ذكرت ، فلا تقوى أن تعمل مع الفصل ، إلا أنه قد اغتفر الفصل بالقسم[١] ، لأنه زائد جيء به للتأكيد ، فلا يمنع النصب ، فتقول : إذن والله أُكرِمَكَ ، وكذا قد أجازوا الفصل بـ (لا) النافية[٢] ، نحو : إذن لا أفعل ، لأن النافي كالجزء من المنفي ، فكأنه لا فصل ، وليس معنى هذا التعليل أنه يجوز الفصل بكل ناف ، فالصحيح أنه لا يجوز بغير لا ، إذ لم يسمع ، وكذا قد أجازوا الفصل بالقسم و (لا) النافية معاً[٣] .

واغتفر ابن بابشاذ[٤] الفصل بالنداء ، فتقول : إذن يا زيد أكرمك ، وبالدعاء ، تقول : إذن يغفر الله لك يُدخِلكَ الجنة .

والفصل بالظرف وشبهه قد أجازه ابن عصفور[٥] ، تقول : إذن اليوم يكرمك عمرو ، وإذن في الدار يكرمَكَ زيدٌ ، والصحيح أنه لا يجوز الفصل به ، لأنه جزء من الجملة ، فلا تقوى إذن معه على العمل فيما بعدها .

وأما الفصل بمعمول الفعل نحو : إذن زيداً أُكرِمُ ، فالأرجح[٦] عند الكسائي النصب ، وهشام الرفع ، وهو الصحيح ، لضعف عملها بوجود الفصل ، وكان القياس بطلان عملها ، فلا أقل من أن يكون مرجوحاً .

الشرط الرابع : أن يكون الفعل الذي تعمل فيه بعدها ، لا قبلها ، وليس

---

(١) شرح الشاطبي (٤/٨٦٦) ، والمرتجل (٢٠٤) .
(٢) شرح الفاكهي على قطر الندى (١/١٥٠) .
(٣) حاشية يس على شرح الفاكهي (١/١٥٠) .
(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ (٣١٠) .
(٥) المقرب (١/٢٦٢) .
(٦) الهمع (٢/٧) .

هذا الشرط داخلا تحت الشرط الأول ، لأن إذن قد يكون الفعل واقعاً بعدها ، وهي غير مصدرة ، نحو : إني إذن أكرمك ، وما أشبهه ، فإن تقدم الفعل عليها لم يصح نصبه ، فلا يجوز أن تقول يقوم إذن زيد ، ويخرج إذن عمرو ، وسبب ذلك أنها ضعيفة ، فلا يتصرف في معمولها بالتقديم .

والاعتراض على ابن مالك في هذه المسألة أنه قد نص في الألفية (الخلاصة) على لزوم النصب مع وجود الشروط الأربعة ، حيث قال :

ونصبُوا بإذنِ المُسْتَقْبَلَا

إنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصِبْ وَارْفَعاَ

إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعا

فقال : (ونصبوا) ، وأطلق القول في ذلك ، والراجح أن الضمير يعود إلى العرب ، لا إلى النحويين ، وهذا الإطلاق غير صحيح ، إذ النحويون يحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : الرفع والنصب ، فقد حكى سيبويه[1] ، عن عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذنْ أفعلُ في الجواب ، يعني مع اجتماع الشروط ، قال : « فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبعدنَّ ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل وبل[2] ومنه في الحديث : (إذن يحلفُ يا رسولَ الله)[3] ، فقد ثبت الوجهان ، وكلام الناظم يقتضي الاقتصار على وجه واحد ، وهو إخلالٌ في النقل . . .

---

(١) الكتاب (٣/١٦) .
(٢) السابق .
(٣) صحيح البخاري كتاب الرهن باب رقم ٦ .

أما فى التسهيل فقد جاءت عبارته مخالفة لما نص عليه فى الألفية موافقة ما ذكره النحويون ، فيقول : « وينصب غالباً بـ (إذن) مصدرة إن وليها ، أو ولى قسما وليها ، ولم يكن حالا ، وليست أن مضمرة بعدها خلافاً للخليل فى أحد قوليه[1] . . . » فقد ذكر أن الغالب النصب مع وجود الشروط ، ومعنى هذا أنه قد أجاز على قلة الإهمال ، كما سمع عن العرب ، وهذا مخالف لما ذكر فى الألفية ، ويمكن التوفيق بأن يقال إنه بنى كلامه فى الألفية على الشهير من اللغات .

---

(١) التسهيل (٢٢٠) .

الفاء بعد النفى

إذا وقع المضارع بعد فاء السببية ، وهى التى قصد بها الجزاء ، أى قصد بها سببية ماقبلها لما بعدها وجب نصبه بـ (أن) مضمرة وجوباً عندالبصريين[١] وذهب بعض الكوفيين[١] إلى أنه منصوب بالمخالفة ، وبعضهم إلى أن الفاء ، هى الناصبة ، والرأى الأول هو الصحيح ، لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها فإذا قلت لم تحضُرْ عندنا فتكرِمَك ، فتكون قد عطفت مصدراً مقدراً من (أن) المضمرة والفعل ، على مصدر متوهم ، أى مايكون منك حضور فإكرام منا .

فالسببية تقتضى النصب لزوماً ، ونوزع فى ذلك بأنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية ، فى قوله تعالى : (ولا يؤذن لهم فيعتذرون)[٢] ، صرح بذلك ابن عطية[٣] ، يقول أبو حيان : « (فيعتذرون) عطف على (ولا يؤذن) داخل فى حيز نفى الإذن ، أى فلا إذن فاعتذار ، ولم يجعل الاعتذار متسبباً عن الإذن فينصب .

وقال ابن عطية : (لم ينصب فى جواب النفى لتشابه رؤوس الآى ، والوجهان جائزان) انتهى

فجعل امتناع النصب هو تشابه رؤوس الآى وقال : والوجهان جائزان فظهر من كلامه استواء الرفع والنصب ، وأن معناها واحد ، وليس كذلك

---

(١) المرادى على الألفية (٤/٢٠٨)

(٢) سورة المرسلات آية ٣٦

(٣) انظر هامش البحر المحيط (٨/٤٠٦)

لأن الرفع - كما ذكرنا - لا يكون متسبباً ، بل صريح عطف ، والنصب يكون فيه متسبباً ، فافترقا .

وذهب أبو الحجاج الأعلم إلى أنه قد يرفع الفعل ، ويكون معناه المنصوب بعد الفاء ، وذلك قليل .

وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعيا للأكثر في كلام العرب ، وجعل دليله ذلك ، وهذه الآية كظاهر كلام ابن عطية ، وقد رد عليه ابن عصفور وغيره » (١)

فالصحيح أن السببية يلزم معها النصب ، ولا اعتبار بقول ابن عطية وأبي الحجاج الأعلم بجواز الرفع مع إرادتها ولرفع الفعل في الآية توجيهان (٢)

١ - أن يكون نفياً ، كالذي قبله معطوفاً عليه أي فلا يعتذرون .

٢ - أن يكون مستأنفاً ، أي فهم يعتذرون ، فيكون المعنى أنهم لا ينطقون نطقاً ينفعهم ، أي لا ينطقون في بعض المواقف ، وينطقون في بعضها .

يقول العكبري : « وليس بجواب النفي - يقصد قوله تعالى (فيعتذرون) إذ لو كان كذلك لحذف النون » (٣) .

إذن العدول عن العطف إلى النصب لا يكون إلا للتنصيص على السببية

---

(١) البحر المحيط (٤٠٨/٨)
(٢) التبيان في إعراب القرآن (١٢٦٥/٢)
(٣) السابق

حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى ، قال المصنف فى بعض تعاليقه : « إنما نصبوا بعد الفاء فى تلك المواطن ، لأنهم لما قالوا : لا تنقطع عنا فنجفوك لم يكن عطف (نجفوكَ) على تنقطع ، وإلا لجزم ، فيصير المعنى ، ولا نجفُكَ ، والمراد أن ينبهوا على أن الانقطاع سبب الجفاء ..... » [١]

ولا يجوز النصب بعد هذه الفاء إلا إذا كانت مسبوقة بنفى أو طلب محضين ، وكذلك إذا وقعت بعد فعل الشرط أو جوابه ، فإن وقعت بعد فعل الشرط وكان مضارعاً مجزوماً از فيما بعد الفاء وجهان : الجزم على العطف ، والنصب على الجوَاب [٢] ، بإضمار (أن) ، ومثال ذلك قولك : إن تَقُمْ فَأُحْسِنَ إليك تَحْمَدْنى ، قال ابن عصفور : « ولا يقطع ، لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام » [٣]

وكذلك إن كان الفعل ماضياً ، لأن هذا الماضى فى موضع المضارع ، أو مستقبل معنى .

وإذا وقعت بعد الجزاء ، وهو أيضا مستقبل معنى ، سواء كان مضارعاً أو ماضياً جاز فيما بعد الفاء ثلاثة أوجه [٤] : الجزم على العطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار (أن) ، كقولك : إن تَقُمْ أحسن إليك فأعطيك درهماً ، الجزم على معنى : أُحْسِنْ وأعط . والرفع على معنى فأنا أعطى ، والنصب بإضمار (أن) على العطف المعنوى ، وعلى الأوجه

---

(١) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى (١٦٣/١)
(٢) رصف المبانى للمالقى (٣٨٥)
(٣) المقرب لابن عصفور ٢٦٧/١
(٤) رصف المبانى ٣٨٥

الثلاثة جاء قوله تعالى : (وَإِن تُبْدُوا مَافِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ)(١) ، برفع (يغفر) و (يعذب) ، وجزمهما(٢) ، ونصبهما(٣) .

يقول المالقي : « واعلم أن النصب على الجواب بالفاء إنما هو بعد الشرط والجزاء أصلا ، ولكن العرب نصبت بها فى أجوبة غيرهما لمناسبة لهما فى عدم الوقوع . . . »(٤) .

والطلب ليس بمقصور هنا فى هذا المبحث ، أما النفى فقد يكون حرفاً أو فعلا أو اسما ، أو تقليلا مراداً به النفى ، فالأول نحو قوله تعالى : (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)(٥) ، والثانى نحو : ليس زيدٌ حاضراً فيكلمك والثالث نحو أنت غير آتٍ إلينا فتحدثنا ، والرابع نحو : قلما تأتينا فتحدثنا .

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٤ .

(٢) يقول فى النشر (٢/٢٣٧) : « واختلفوا فى (فيغفر) و (يعذب) ، فقرأ ابن عامر وعاصم ، وأبو جعفر ، ويعقوب برفع الراء والباء ، والباقون بجزمهما . . . » .

(٣) يقول الأخفش فى معانيه (١/٢٢٣) : « فتجزم (فيغفر) إذا أردت العطف ، وتنصب إذا أضمرت (أن) ، ونويت أن يكون الأول اسماً ، وترفع على الابتداء ، وكل ذلك من كلام العرب ، وفى تفسير ابن عطية (٢/٣١١) نسبت قراءة النصب إلى ابن عباس ، والأعرج ، وابن حيوة ، وفى مختصر ابن خالويه (١٠٤) بدون نسبة .

(٤) رصف المبانى (٣٨٥) .

(٥) سورة فاطر ٣٦ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كانت الفاء مسبوقة بجملة اسمية منفية جاز فيما بعد الفاء : الرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب ، كقولك: ما زيد قائماً فنكرمه .

وإن كانت فعلية ماضية فكذلك ، نحو قولك : ما قام زيد فنكرمه ، على الوجهين المذكورين من الرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب[١] .

وإن كانت فعلية مضارعة ، فلايخلو أن يكون الفعل مرفوعا أو منصوباً ، أو مجزوماً ، فإن كان مرفوعاً جاز فيما بعد الفاء : الرفع على العطف ، والاستئناف على إضمار مبتدأ ، والنصب على الجواب ، نحو : ما تَنْزِلُ عندنا فنكرمك[٢] .

وإن كان منصوباً جاز فيما بعد الفاء وجهان[٣] — أيضاً — الرفع على الاستئناف لا غير ، والنصب على العطف أو على الجواب ، كقولك : لن تأتينا فتحدثنا ، بالرفع على معنى : فأنت تحدثنا ، والنصب على معنى : فلن تحدثنا ، وهو معنى العطف ، وعلى معنى فكيف تحدثنا ، أو لأجل الحديث.

وإن كان مجزوماً جاز فيما بعد الفاء الجزم على العطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب[٤] ، كقولك لم تأتنا فتحدثنا ، بجزم تحدث ، ورفعه ونصبه .

---

(١) رصف المباني (٢٨٤) .
(٢) السابق .
(٣) المقرب (١/٣٦٤) .
(٤) السابق (١/٣٦٤ ، ٣٨٥) .

ومن هذا نستنتج أنك إذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، بالنصب على الجواب كان له معنيان نص عليهما سيبويه بقوله : « وتقول : ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني:

أحدهما : ماتأتيني فكيف تحدثني ، أى لو أتيتني لحدثتني .

وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلّا لم تحدثني ، أى منك إتيان كثير ، ولا حديث منك »[١] .

وهو يقصد أنه يمكن أن يكون النفي مسلطاً على الأول قصداً إلى نفي الثاني ، أو أن يكون النفي مسلطاً على الثاني قصداً إلى نفي اجتماعهما ، سواء انتفى الأول أم لا .

والرفع ـ أيضاً ـ له معنيان ، كما ذكر سيبويه ، يقول[٢] : « وإن شئت أشركت بين الأول والآخر ، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول : ما تأتيني فتحدثني ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني .... وإن شئت رفعت على وجه آخر ، كأنك قلت : فأنت تحدثنا) ومثل ذلك قول بعض الحارثيين :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا[٣]

---

(١) الكتاب (٣/٣٠) .
(٢) الكتاب (٣/٣٠ ، ٣١) .
(٣) البيت من بحر (الخفيف) . والمعنى أنك لم تأتنا عن إخوتنا بالخبر اليقين ، فنحن نكثر من الرجاء ، ليكون الأمر على خلاف ما أخبرت . ويروى (لم يأتنا) بضمير الغائب .

=

كأنه قال : «نحن نُرَجِّى ، فهذا فى موضع مبنى على المبتدأ » .

فإذا كانت الفاء جواباً للواجب فلا يجوز النصب إلى فى الشعر ، ويكون وجهه الضرورة ، ومن ذلك قول المغيرة بن حبناء :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ‏ ‏ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[1]

قال سيبويه «وهو ضعيف فى الكلام»[2] يقصد أن بابه غير الواجب ، وهو النفى والطلب ، والشرط والجزاء .

والتعارض الذى وقع فى كتب ابن مالك هنا أنه قد نص فى الألفية على لزوم كون النفى محضاً ، فقال :

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ‏ ‏ مَحْضَيْنِ أَنْ ، وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

فقد نص بذلك على أنه يجب أن يكون النفى صريحاً ، والإلزم الرفع ، فلا يجوز النصب بعد الفاء الواقعة فى جواب (غير) ، فلا تقول : أنت غير آتٍ إلينا فنُكْرِمَكَ — بالنصب — ومثله التشبيه القائم مقام النفى نحو قولك :

= والشاهد فيه رفع مابعد الفاء على إضمار مبتدأ ، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن . انظر الكتاب (٣١/٣) ، وشرح شواهد المغنى (٨٧٢/٢) ، وابن يعيش (٣٦/٧) وخزانة الأدب (٦٠٦/٣ ، ٦١٥) .

(١) البيت من الوافر . والشاهد فى (فأستريحا) حيث نصب بعد الفاء ، وليس بمسبوق بنفى أو طلب ، وهذه ضرورة . انظر الكتاب (٣٩/٣) ، وابن يعيش (٢٧٩/١) ، والخزانة (٦٠٠/٣) ، والعينى (٣٩٠/٤) ، والأشمونى (٣٠٥/٣) ، والهمع (٧٧/١) ، (١٠/٢ ، ١٦ ، ٧٢) .

(٢) الكتاب (٤٠/٣) .

كَأَنَّكَ وال علينا فتشتمنا فهو بمعنى : ماأنت والٍ علينا فتشتمنا ، وكذلك: قلما تأتينا فنكرمك ، وقد تأتينا فنعطيك ، فؤدى الألفية أنه يلزم الرفع للأفعال المضارعة الواقعة بعد الفاء فى هذه الأمور ، إذ أن النفى الذى قبلها ليس صريحاً ، وإنما هو نفى مؤول .

أما فى التسهيل فقد نص على جواز النصب فى جواب الأمور السابقة فقال: « وتضمر (أن) لزوما بعد فاء السبب جوابا لأمر أو نهى أو دعاء ، بفعل أصيل فى ذلك ، أو لاستفهام لايتضمن وقوع الفعل ، أو لنفى محض أو مؤول ، أو عرض ، أو تحضيض أو تمن أو رجاء . . ويلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه ، وربما نفى بـ (قد) فينصب الجواب بعدها »[1] .

ويقول فى شرح عمدة الحافظ ـ موافقا التسهيل ـ « النصب بعد الفاء المسبوقة بنفى حقيقى ، نحو : ما استَغَثْتَ فتغاثَ ، وبنفى مؤول ، نحو : قلما تأتينا فتحدثنا ، وغير قليل أنصارك فنخاف عليك .

لأن المعنى : ما تأتينا فتحدثنا ، وما قل أنصارك فنخاف عليك »[2] .

هذا وقد جزم ابن السراج[3] بعدم جواز النصب بعد (غير) بناء على أنه ليس بحرف نفى ، وإنما هو اسم مضاف ، وقد ذهب إلى النصب بعده قوم من النحويين[4] ، ونسب أبو الفضل الصفار ذلك إلى الكوفيين[5] .

---

(١) التسهيل ص ٢٣١ .
(٢) شرح عمدة الحافظ (٢٣١) .
(٣) الأصول (٢/ ١٩٢) .
(٤) شرح الشاطبى على الألفية (٨٩٧/٤) .
(٥) التذييل (٦٢٩/٦) ـ رسالة دكتوراة .

وقد وافقهم ابن مالك فى بعض كتبه ، كما هو واضح .

ويقول فى شرح الكافية الشافية[1] : « . . . النفى الذى ليس نفيا خالصا لا جواب له منصوب ، نحو : (مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فتحدثُنَا) ، (وما تزال تأتينا فتحدثُنَا) و (ماقام فينَا كلٌ إلا طعامه) ، ومنه قول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا فَيَنْطِقُ
إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ »[2]

قال المرادى : « وتبعه الشارح فى التمثيل بها ، فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح وأما الآخران فالنصب فيهما جائز ، فإن النفى إذا انتقض بـ (إِلَّا) بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه[3] ، وعلى النصب أنشد :

فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِى هِىَ أَعْرَفُ »

فكلامه فى الكافية وشرحها موافق الألفية مخالف التسهيل وشرح عمدة الحافظ ، فقد صرح فيها بوجوب الرفع بعد النفى غير الصريح ، وهذا يخالف ما فى التسهيل .

---

(١) نظرها (١٥٤٧/٣) .

(٢) قاله الفرزدق ، وهو من الطويل والندى : النادى ، وهو مجلس القوم ومتحدثهم ، أى إذا نطق ناطق منا فى مجلس الجماعة عرف صواب قوله ، فلم ترد مقالته .

والشاهد فى قوله : (فينطق) حيث إنه رفع على القطع لانتقاض النفى بـ (إلا) ، وهذا الرفع واجب عند ابن مالك ، كما ذهب إليه فى شرح الكافية ، وأجاز سيبويه فيه النصب ، حيث إن النفى قد انتقض بـ (إلا) بعد ما استحق الفعل النصب . انظر الخزانة (٦٠٧/٣) ، والعينى (٣٩٠/٤) ، والأشمونى (٣٠٤/٣) ، وديوان الفرزدق (٥٦١) .

(٣) الكتاب (٣٢/٣) .

المصادر والمراجع

(أ) المخطوطة

١ ـ الإتحاف للكناس ، مخطوط بدار الكتب المصرية ويحقق الآن في كلية اللغة العربية للحصول على الماجستير وتوجد منه نسخة في مكتبتي .

٢ ـ شرح التسهيل لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية ورقمه نحو ش ١٠

٣ ـ شرح الجمل لابن الفخار مخطوط بالمكتبة الجزاوية رقم ٢٨٢ نحو وتوجد منه نسخة في مكتبتي

٤ ـ شرح السيرافي على الكتاب مخطوط بدار الكتب المصرية — النسخة التيمورية —

(ب) الرسائل

١ ـ الإرتشاف ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق أ . د / مصطفى النماس

٢ ـ البغداديات لأبي علي الفارسي — رسالة في جامعة عين شمس تحت رقم ٢٤ أ أ/أ .

٣ ـ التذييل والتكميل لأبي حيان ، رسالة دكتوراه في كليه اللغة العربية تحقيق / مصطفى حبالة .

٤ ـ تعليق الفرائد بشرح تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد السعيد عبد الله عامر .

٥ ـ توجيه اللمع لابن الخباز ، رسالة دكتوراه فى كلية العربية ،تحقيق أ . د / فايز دياب .

٦ ـ التوطئة لأبى على الشلوبين ، رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية ، تحقيق د / جمال عبد العاطى مخيمر .

٧ ـ شرح الألفية للشاطبى ، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق بسيونى سعد لبن .

٨ ـ شرح ابن الحاجب على كافيته ، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق د / جمال عبد العاطى مخيمر

٩ ـ شرح الجمل لابن بشاذ ، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق أ . د / مصطفى إمام .

١٠ ـ شرح الكافية لابن القواس ، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق / زيان أحمد الحاج إبراهيم .

١١ ـ شرح الكافية للعلوى ، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق / محمد على سالم .

١٢ ـ الملخص فى ضبط القوانين العربية لابن أبى الربيع ، رسالة دكتوراه فى الجامعة الاسلامية بالمدينة ، تحقيق / على بن سلطان .

١٣ ـ النكت للسيوطى ، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحقيق أ . د / السيد درويش .

(ج) المطبوعات

١ ـ الارتشاف لأبى حيان ، تحقيق أ . د / مصطفى النماس .
الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .

٢ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي - مطبعة المشهد الحسيني.

٣ - الأزهية للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ

٤ - الأصول لابن السراج تحقيق د / عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٥ - إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي

٦ - الإفصاح للفارقي، حققه وقدم له سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة بيروت - ط الثالثة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق/محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ

٨ - أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر - ط السادسة - ١٣٩٤ هـ

٩ - الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق / حسن شاذلي فرهود مطبعة دار التأليف - ط الأولى - ١٣٨٩ هـ

١٠ - البحر المحيط لأبي حيان - دار الفكر - بيروت لبنان - ط الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

١١ - التبصرة والتذكرة للصيمري: تحقيق فتحي أحمد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى

١٢ - التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق / علي محمد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٧٦ هـ

١٣ - تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن

مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط الأولى ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ م

١٤ ـ التسهيل لابن مالك ، تحقيق / محمد كامل بركات ـ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م

١٥ ـ تفسير الطبرى ، تحقيق محمود شاكر ، واحمد شاكر ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثانية .

١٦ ـ الجمل للزجاجى تحقيق د / على توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ دار الأمل ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ

١٧ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى المرادى ، تحقيق د / فخر الدين قباوة و أ / محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

١٨ ـ حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، الطبعة الأخيرة . ١٣٥٩ هـ ـ ١٩٤٠ م ـ مصطفى البابى الحلبى .

١٩ ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى .

٢٠ ـ حاشية يس على التصريح ، مطبعة عيسى الحلبى .

٢١ ـ حاشية يس على شرح الفاكهى على قطر الندى . الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ .

٢٢ ـ الحجة فى القراءات السبع لأبى زرعة بن زنجلة ، تحقيق / سعيد الأفغانى الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ

٢٣ ـ خزانة الأدب للبغدادى ـ بولاق ـ ١٢٩٩ هـ

٢٤ ـ الدرر اللوامع للشنقيطى ـ كردستان بالجمالية ـ ١٣٢٨ هـ .

٢٥ ـ ديوان الأخطل ، تحقيق / أنطون صالحانى ـ بيروت ـ ١٩٨١ م

٢٦ ـ ديوان الأعشى ، الشركة اللبنانية للطباعة والنشر ١٩٦٨ م

٢٧ ـ ديوان جرير ، دار صادر ـ بيروت ـ

٢٨ ـ ديوان جميل ، دار صادر ـ بيروت ـ

٢٩ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار الكتب ١٣٦٩ هـ .

٣٠ ـ ديوان الفرزدق ، دار صادر للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٣٨٠ هـ

٣١ ـ ديوان كثير عزة بعناية هنرى بيرس ـ الجزائر ـ ١٩٢٨ م

٣٢ ـ ديوان الهذليين ـ دار الكتب ١٣٦٩ هـ

٣٣ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ .

٣٤ ـ شذور الذهب لابن هشام تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط الحادية عشر ١٣٨٨ هـ

٣٥ ـ شرح الألفية للأشموني ـ دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٣٦ ـ شرح الألفية لابن الناظم ، بتصحيح محمد بن سليم اللبابيدي ناصر خسرو ـ طهران ـ إيران

٣٧ ـ شرح الألفية للمرادي ، تحقيق د/عبد الرحمن سليمان مطبعة الحلبي

٣٨ ـ شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري مطبعة عيسى البابي الحلبي

٣٩ ـ شرح الجمل لابن هشام تحقيق د / علي محسن عيسى مال الله عالم الكتب ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م

٤٠ ـ شرح الشافية للرضي ، تحقيق / محي الدين عبد الحميد وزميليه ١٣٩٥ هـ ـ بيروت ـ لبنان .

٤١ ـ شرح شواهد شروح الألفية للعيني بهامش الخزانة - بولاق - ١٢٩٩ هـ .

٤٢ ـ شرح شواهد المغني للسيوطي، بتصحيح الشيخ ـ محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي ـ دار مكتبة الحياة ـ لجنة التراث العربي ـ بيروت ـ

٤٣ ـ شرح عمدة الحافظ لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ط الأولى

٤٤ ـ شرح الفاكهي على قطر الندى ، مطبعة البابي الحلبي ١٣٩٠ هـ

٤٥ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي ـ دار المأمون للتراث ـ ط الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م

٤٦ ـ شرح الكافية الرضي ، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان

٤٧ ـ الشرح الكبير على الجمل لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح وزارة الأوقاف بالعراق ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م

٤٨ ـ الشرح الكبير لبحرق اليمني ـ الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م

٤٩ ـ شرح المفصل لابن يعيش ـ عالم الكتب ـ بيروت .

٥٠ ـ الصحاح للجوهري ، ط الثانية ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م

٥١ ـ صحيح البخاري مع فتح الباري لابن الباري لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية

٥٢ ـ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف الطبعة الثانية ـ دار المعارف ـ

٥٣ ـ الكتاب لسيبويه ـ تحقيق / عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٥

٥٤ ـ الكشاف للزمخشري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت لبنان ـ

٥٥ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق / محي الدين رمضان ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م

٥٦ ـ المحرر الوجيز لابن عطيه ، تحقيق أحمد صادق الملاح ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩ هـ

٥٧ ـ المرتجل لابن الخشاب تحقيق / علي حيدر ـ دمشق ـ ١٣٩٢ هـ

٥٨ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر دار صادر بيروت .

٥٩ ـ معاني الحروف للرماني ، تحقيق د / عبد الفتاح شلبي دار النهضة للطباعة والنشر ١٩٧٣ م

٦٠ ـ معاني القرآن للفراء ، عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٠

٦١ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق عبد الجليل شلبي ـ منشورات المكتبة المصرية ـ بيروت ـ صيدا .

٦٢ ـ معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ عبد الأمير محمد آمين الورد الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م عالم الكتب ـ بيروت .

٦٣ـ المغني لابن هشام ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني ١٣٧٨هـ

٦٤ ـ المفصل في علم العربية للزمخشري ط الثانية ـ دار الجيل بيروت لبنان

٦٥ ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د/ كاظم بحر المرجان.

٦٦ ـ المقتضب المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ .

٦٧ ـ المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد .

٦٨ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية.

٦٩ ـ الهمع للسيوطي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت لبنان ـ ١٣٢٧هـ .

الفهرس

المقدمة ٣
خطوط البحث ٧
فعل نائب الفاعل ٩
مصدر الثلاثى المتعدى ١٩
مصدر الرباعى المجرد ٢٦
الفعل والمفعل ٣٣
ما الواقعة بعد نعم ٣٨
حذف المخصوص ٥٢
باب حبذا ٦٠
التوكيد اللفظى فى الضمير المتصل والحرف ٧٤
لكن ٨٣
احتواء بدل البعض والاشتمال على الضمير ٩٣
بدل الاشتمال ٩٧
المعتمد فى الكلام المبدل منه أو البدل ١٠٥
نداء ما فيه أل ١٠٩
تابع المنادى ١١٣
الترخيم على لغة من ينتظر ١١٦
إذن ١٢١
إلغاء بعد النفى ١٢٨
المصادر والمراجع ١٣٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٧٥٥٦ / ١٩٨٩